



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/667
S/20212
4 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



جمعية
أمة

مجلس الأمن

السنة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون

بنود جدول الأعمال ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٧ و ٨٨ و ٩١ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٦ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٣ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤٣ و ١٤٦

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار

التي تهدد السلم والأمن الدوليين

ومبادرات السلم

الحالة في كمبوتشيا

مسألة ناميبيا

الحالة في أفغانستان وآثارها على

السلم والأمن الدوليين

منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي

مسألة جزيرة مايوت القمرية

حكم محكمة العدل الدولية الصادر في

٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة

العسكرية وشبه العسكرية في

نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال

الفوري للحكم

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

قانون البحار

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها

حكومة جنوب افريقيا

قضية فلسطين

الذكرى السنوية الأربعون للإعلان العالمي

لحقوق الإنسان

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا :

برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل

الانتعاش الاقتصادي والتنمية في

افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

الحالة في الشرق الأوسط

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في

جنوب شرقي آسيا

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة

الوحدة الافريقية بشأن الهجوم الجوي

والبحري ضد الجماهيرية العربية

الليبية الذي قامت به حكومة الولايات

المتحدة الحالية في نيسان/ابريل

١٩٨٦

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون

الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

العدوان الاسرائيلي على المنشآت
النووية العراقية وآثاره الخطيرة
على النظام الدولي الثابت فيما
يتعلق باستخدام الطاقة النووية في
الاغراض السلمية ، وعدم انتشار
الأسلحة النووية ، والسلم والامن
الدوليين

مسألة قبرص

الآثار المترتبة على إطالة النزاع
المسلح بين إيران والعراق
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي
للأمم المتحدة

الآزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٢ بشأن
التوقيع على البروتوكول الإضافي الأول
لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في
أمريكا اللاتينية (معاهدة ثلاثيلوكو)
وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية
الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر
الشامل للتجارب النووية

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في منطقة الشرق الأوسط
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في جنوب آسيا

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة
تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة
الضرر أو عشوائية الأثر

عقد ترتيبات دولية فعالة بشأن تعزيز
أمن الدول غير الحائزة للأسلحة
النووية ضد استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

تنفيذ إعتبار افريقيا منطقة لا نووية
حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من
أسلحة التدمير الشامل ومنظومات
جديدة من هذه الأسلحة
تخفيض الميزانيات العسكرية
الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية
(البيولوجية)
نزع السلاح العام الكامل
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دور
الجمعية العامة الاستثنائية الثانية
عشرة
استعراض وتنفيذ التوصيات والمقررات
التي اعتمدها الجمعية العامة في
دورتها الاستثنائية الخامسة عشرة
تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي
منطقة سلم
التسلح النووي الاسرائيلي
مسألة انتاركتيكا
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر
الابيض المتوسط
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز
الأمن الدولي
النظام الشامل للسلم والأمن الدوليين
التعاون الدولي في استخدام الفضاء
الخارجي في الأغراض السلمية
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الاسرائيلية التي تمس
حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة

المسائل المتصلة بالإعلام

مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان

دي نوفلا ويوروبلا وباساس

دا انديا

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني

لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

ما للمساعدات السياسية والعسكرية

والاقتصادية وغيرها من أشكال

المساعدة التي تقدم إلى النظام

العنصري والاستعماري في جنوب افريقيا

من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

القضاء على جميع أشكال التمييز

العنصري

الاستراتيجيات التطلعية للنهوض

بالمراة للفترة الممتدة حتى

عام ٢٠٠٠

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في

تقرير المصير وللاسرار في منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

من أهمية لضمان حقوق الإنسان

ومراعاتها على الوجه الفعال

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار

بالمخدرات

المعلومات المرسلية بمقتضى المادة

٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية
وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
في ناميبيا وفي سائر الاقاليم
الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ،
والجهود الرامية إلى القضاء على
الاستعمار والفصل العنصري والتمييز
العنصري في الجنوب الافريقي
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات
الدولية المتملة بالأمم المتحدة لإعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة
الأزمة المالية للأمم المتحدة
التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد
القانون الدولي المتملة بالنظام
الاقتصادي الدولي الجديد
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل
السلمية
تقرير اللجنة المختصة لموضوع صياغة
اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة
واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق
الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول
تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف
التحقق من جميع جوانبه
مسؤولية الدول عن حماية البيئة ومع
تلوثها نتيجة تراكم المخلفات السمية
والمشعة ، وتعزيز التعاون الدولي
لحل هذه المشكلة
تعزيز السلام والمصالحة والحوار في
شبه الجزيرة الكورية

رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم نسخة من الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في نيقوسيا في الفترة من ٥ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، مع طلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها على الدول الأعضاء بوصفها وثيقة رسمية للجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٧ و ٨٨ و ٩١ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٦ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٣ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤٢ و ١٤٦ ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كونستانتين موشوتاس

السفير

الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

المرفق

الوثائق الختامية لمؤتمر وزراء خارجية حركة بلدان
عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا في الفترة من
٥ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

المحتويات

الصفحة

٩	الباب الأول - الجزء السياسي
٨١	الباب الثاني - الجزء الاقتصادي
١٣٩	الباب الثالث - إعلان نيقوسيا
١٣٤	الباب الرابع - المقررات
١٣٤	ألف - مكان انعقاد مؤتمر القمة التاسع
١٣٤	باء - إنشاء لجنة وزارية
١٣٥	جيم - المؤتمر الوزاري الاستثنائي لحركة بلدان عدم الإنحياز بشأن السلام والقانون الدولي
١٣٥	دال - إنشاء لجنة لحركة عدم الإنحياز بشأن كمبوتشيا

التذييلات

١٣٦	ألف - المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الإنحياز
١٣٨	باء - كلمة رئيس جمهورية قبرص
١٤٩	جيم - بيان رئيس حركة بلدان عدم الإنحياز
١٥١	دال - تقرير المقرر العام
١٥٥	هاء - تقرير الاجتماع التحضيري للسفراء وكبار المسؤولين
١٦٠	واو - تقرير رئيس مكتب التنسيق
١٧٧	زاي - قرار شكر وتقدير

الباب الاول - الجزء السياسي

أولا - مقدمة

١ - عُقد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في مدينة نيقوسيا بقبرص في الفترة من السابع إلى العاشر من أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

٢ - وقد سبق انعقاد المؤتمر اجتماع لكبار الموظفين يومي الخامس والسادس من أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

٣ - وشارك في المؤتمر ممثلو البلدان والمنظمات التالية الاعضاء في حركة عدم الانحياز : اشيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينافاسو ، بروندي ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سريلانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، فانواتو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

٤ - حضر المؤتمر بمصفة مراقب ممثلو البلدان والمنظمات وحركات التحرير التالية : أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، الفلبين ، فنزويلا ، المكسيك ، منغوليا ، الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، الحزب الاشتراكي في بورتوريكو ، منظمة تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية ، مؤتمر الوندوبيين الأفريقيين لآزانيا ، المؤتمر الوطني الأفريقي .

٥ - حضر المؤتمر كضيوف وفود تمثل البلدان والمنظمات التالية : اسبانيا ، استراليا ، البرتغال ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، النمسا ، اليونان ، أمانة الكومنولث ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي ، لجنة الجنوب غير الحكومية والمستقلة المعنية بقضايا التنمية ، لجنة الصليب الأحمر الدولية ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، منظمة الصحة العالمية ، المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

٦ - وفي حفل الافتتاح استمع المؤتمر إلى خطاب رئيسي لماحب الفخامة الرئيسي جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص . وتقرر بالتزكية اعتماد نص الخطاب كوثيقة رسمية من وشائق المؤتمر .

٧ - واعتمد المؤتمر بالتزكية أيضا الرسالة التي وجهها رئيس جمهورية زيمبابوي ورئيس الحركة فخامة روبرت موغابي كوثيقة رسمية .

ثانيا - دور عدم الانحياز

٨ - منذ أكثر من ربع قرن ، وحركة عدم الانحياز تسهم إسهاما كبيرا في التفهيمات الحاصلة في الشؤون العالمية فاكثرت ، بتمسكها بمبادئ وأهداف عدم الانحياز ، احترامها دوليا . ولاحظ الوزراء أن التطورات المشجعة الأخيرة على المسرح السياسي الدولي ، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل إيجاد حلول سلمية لمختلف الصراعات الإقليمية غير المسوّاة ، تثبت تماما استمرار سلامة وأهمية سياسة عدم الانحياز باعتبارها قوة عالمية في العلاقات الدولية تتسم بالاستقلال وعدم التكتل . ورحبت الحركة بالحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والاتفاقات التي توصل اليها بفرض تحويل الجهود الجارية إلى عملية دائمة وشاملة من شأنها أن تعمود بالنفع على الجنس البشري . والحركة ملتزمة بتعميق وبسط مناخ الوفاق ، وزيادة التعاون مع كافة المجموعات وفقا لمبادئ وأهداف عدم الانحياز .

٩ - وأشار الوزراء إلى أن حركة عدم الانحياز ، كانت النشأة الطبيعية للكفاح ضد الاستعمار والحاجة إلى مواجهة الاستقطاب المتزايد في العلاقات الدولية الناجم عن التنافس بين الكتل والتحالف العسكرية . وجوهر سياسة عدم الانحياز التي تقوم على المبادئ والمقاصد التي حددتها مؤتمرات القمة المتعاقبة ، إنما يتمثل في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية ، والصهيونية ، وكافة أشكال العدوان أو الاحتلال أو السيطرة أو التدخل أو الهيمنة الأجنبية . وينطوي عدم الانحياز على رفض كل أشكال الخضوع ، والتبعية أو التدخل - المباشرة منها أو غير المباشرة ، صافرة كانت أم مستترة - وكل الضغوط - السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية - في العلاقات الدولية .

١٠ - وقد دأبت بلدان عدم الانحياز على تأييد التحرر الكامل لشعوب أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، وغيرها من مناطق العالم . وفي هذا السياق شدد الوزراء على رفضهم التام لجميع محاولات تشويه كفاح الشعوب من أجل الاستقلال وكرامة الإنسان بوضعه في إطار المواجهة بين الشرق والغرب .

١١ - وفي السنوات السبع والعشرين الماضية ، وعلى الرغم من العقبات الكثيرة ، أحرزت الحركة نجاحات باهرة . فقد كانت نصيرا لتمييز السلم والتعايش السلمي ، والاستقلال ، ونزع السلاح ، والتنمية الاقتصادية المعجلة للبلدان النامية ، والنضال من أجل إقامة نظام اقتصادي جديد يقوم على المساواة والعدل والسلم . وبذلك كان للحركة ، بوصفها قوة أدبية وسياسية ، تأثير هام على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية في مجموعها .

١٢ - ولاحظ الوزراء أن أمن واستقلال بلدان عدم الانحياز لا يزالان مهددين بالخطر من جانب السياسات الامتعمارية والامبريالية ومن السعي إلى بسط مناطق النفوذ وكذلك من استمرار النظام الاقتصادي الجائر ، وكلها أمور أدت إلى ضغوط عسكرية وسياسية واقتصادية ومختلف أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لبلدان عدم الانحياز . وفي هذا الصدد أكدوا من جديد أن هذه السياسات لا يمكن تبريرها وهي غير مقبولة فهي ظل أي ظرف من الظروف . وأكد الوزراء حق جميع الدول في السعي إلى تنمية نفسها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا دون التعرض للترهيب أو الاعاقه أو الضغوط .

١٣ - ولاحظ الوزراء أن عددا من بلدان عدم الانحياز لا يزال يتعرض لضغوط تهدف إلى أضعاف وحدة الحركة ، وصرفها عن مبادئها وأهدافها الجوهرية وفي هذا السياق ناشدوا

بلدان عدم الانحياز إبداء المزيد من الوحدة والتضامن والعمل المنسق لمقاومة هذه الضغوط . واتفق الوزراء على أن ثمة استعدادا متعاطفا للتعاون الدولي المستند إلى مبادئ وأهداف عدم الانحياز ، حتى فيما بين البلدان خارج الحركة ، اعترافا بأهميتها كقوة أدبية وسياسية في الشؤون العالمية .

١٤ - وأكد الوزراء التزام بلدان عدم الانحياز بأن تحترم دقة مبادئ ومقاصد عدم الانحياز وأعربوا عن تصميمهم على بذل كل جهد لتقوية قدرة حركة عدم الانحياز على العمل ووضع طرائق محددة لتوسيع نفوذها وتعميق تأثير قراراتها على الشؤون الدولية . وأكدوا أن فعالية الحركة ترتبط ارتباطا مباشرا بتقيد أعضائها بمبادئ وروح عدم الانحياز وشباتهم في التصدي للظلم مهما كان مصدره .

١٥ - وجدد الوزراء التزامهم كذلك بالألا يكونوا أطرافا في المجابهات والتنافس بين القوى العظمى وبعدم الاتيان بأعمال تؤدي إليها أو إلى دعم الاحلاف العسكرية القائمة أو تعضيد الترتيبات الناشئة عنها . ولاسيما عن طريق المشاركة في ترتيبات عسكرية أو عن طريق تقديم قواعد عسكرية وتسهيلات للوجود العسكري للقوى الكبرى الذي يعتبر في سياق المجابهة بين هذه القوى أو بين إحدى هذه القوى وبلدان أعضاء في حركة عدم الانحياز .

١٦ - وشدد الوزراء ، في معرض تأكيدهم من جديد لايهانهم والتزامهم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، على ضرورة قيام مزيد من التعاون لتدعيم الدور الهام الذي تنهض به بلدان عدم الانحياز داخل الأمم المتحدة حيث أثبتت الحركة بصفة خاصة ما لها من جاذبية دائمة وأهمية مستمرة تدفعان من ممارستها المدروسة والرشيدة لنفوذها بما يتفق مع مبادئ عدم الانحياز . كما رحبوا بالدور المستمر الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام وصنعه وخاصة في الشهور الأخيرة .

ثالثا - نزع السلاح والأمن الدولي

١٧ - رحب الوزراء ، ادراكا منهم بأن أجسام الاخطار التي تواجه البشرية اليوم تتمثل في التهديد النووي ، بالتطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح ، التي يعتبرونها انجازا تاريخيا يشهد على صحة موقف بلدان عدم الانحياز ، وأعربوا عن أملهم في أن تسفر عن مزيد من التقدم الجوهرى في المفاوضات الشئائية والمتعددة الأطراف الجارية الآن والتي ستجرى في المستقبل بشأن نزع السلاح . وعليه ، فقد شددوا على الحاجة إلى

تشجيع هذا الاتجاه الايجابي عن طريق اعتماد تدابير فورية ترمي إلى منع نشوب حرب نووية وإلى عكس اتجاه سباق التسلح النووي ، من أجل القضاء على خطر حدوث أتون نووي يعرض بقاء الحاسب الجنس البشري ذاته للخطر .

١٨ - ورحب الوزراء ببدء نفاذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لازالة القذائف المتوسطة والاقصر مدى واعتبروا هذه الخطوة الايجابية باتجاه الحد من الاسلحة ونزع السلاح دليلا على تعاضم الإدراك بأن المزيد من الاسلحة لا يعنى المزيد من الامن . وفي هذا الصدد ، كان من رأي الوزراء أن توصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى اتفاق بشأن إزالة ٥٠ في المائة من جميع الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٨٨ ، سيكون معلما على الطريق إلى عالم خال من الاسلحة النووية . وشدد الوزراء على الحاجة إلى اعتماد جدول زمني من أجل القضاء التدريجي على كل الاسلحة النووية بوصفه متابعة منطقية لمعاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة والاقصر مدى وللاتفاق المقترح على تخفيض الاسلحة بنسبة ٥٠ في المائة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ودعوا كذلك إلى إشراك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي هذه .

١٩ - إلّا أن الوزراء نظروا بعين القلق مرة أخرى إلى التكنولوجيات الحديثة البروز التي تنتج جيلا جديدا من أسلحة الدمار الشامل - النووية منها وغير النووية - والتي تبلغ أثارها حدا من التشابه يخفي معالم التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، فتنبؤي بالتالي على خطر اضعاف الشرعية على حيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل . ودعا الوزراء إلى تقييم دولي مستمر تحت إشراف الأمم المتحدة لأثار هذه التكنولوجيات إلى رصد تلك التطورات التكنولوجية التي يمكن أن تستخدم في أغراض عسكرية ، والتنبؤ بها . ورأى الوزراء أنه من الضروري اتخاذ تدابير عالمية للتأكد من أن التقدم العلمي والتقني يوجه لصالح البشرية دون أي تمييز ، وعلى نفس المنوال يجري الآن استخدام تكنولوجيات جديدة استعدادا لتطوير أسلحة جديدة ومنظومات أسلحة جديدة في الفضاء الخارجي مما يضيف بعدا جديدا ذا مضمون بالغ الخطورة على سباق التسلح . وأكد الوزراء من جديد بكل قوة على أن الفضاء الخارجي - الذي هو تراث مشترك للإنسانية - ينبغي أن يستخدم لأغراض سلمية خالصة ولغايدة ومصلحة جميع البلدان كما ينبغي أن يكون مفتوحا أمام جميع الدول .

٢٠ - وسلم الوزراء بالدور الهام الذي أداه النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي في منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، غير أنهم أشاروا إلى أن هذا النظام القانوني ليس كافيا لضمان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وأكد الوزراء من جديد اعتقادهم بضرورة تدعيم وتعزيز هذا النظام وزيادة فعاليته وبأهمية الامتثال الدقيق للاتفاقيات القائمة الثنائية منها والمتعددة الأطراف على حد سواء . ولهذا دعا الوزراء جميع الدول ، ولاسيما الدول ذات القدرات الكبيرة في ميدان الفضاء إلى أن تراعي بكل دقة التحديدات والقيود القانونية القائمة المفروضة على أسلحة الفضاء وأن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات تستهدف تطوير أو اختبار أو نشر الأسلحة ومنظومات الأسلحة في الفضاء الخارجي . وفي نفس الوقت ينبغي إجراء مفاوضات على وجه السرعة بغية إبرام اتفاق أو اتفاقات تحول دون امتداد سباق التسلح إلى هذا المجال .

٢١ - ولما كان تكديس الأسلحة ، ولاسيما الأسلحة النووية بما لها من أثر مبيد شامل ، يشكل تهديدا لاستمرار بقاء البشرية ، فقد بات لزاما على الدول أن تتخلى عن هدفها في الأمن الانفرادي عن طريق التسلح وتعتنق هدف الأمن المشترك عن طريق نزع السلاح . وفي إطار التطورات الأخيرة التي تخبت سلامة موقف حركة عدم الانحياز ، رفض الوزراء مرة أخرى الفكرة القائلة بأنه يمكن صون السلم العالمي عن طريق الردع النووي ، وهو المبدأ الذي ينبثق عنه التعميد المستمر في كمية ونوعية الأسلحة النووية والذي أدى ، في الواقع ، إلى قدر من انعدام الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية أكبر من أي وقت مضى . إن الاعتماد على القوة النووية يعنى قبول حالة من الخوف الجماعي الدائم وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . ومع نهج ومبادئ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د ١ - ٢/١٠) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وكذلك مع المبادئ التي تضمنتها الاعلانات الصادرة عن مؤتمرات رؤساء دول وحركات بلدان عدم الانحياز .

٢٢ - وأكد الوزراء من جديد أن نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة - وبصفة خاصة تساوي جميع الدول في السيادة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة ووحدتها واستقلالها السياسي - والقضاء التام على الاستعمار والفصل العنصري وسائر أشكال التمييز العنصري والعدوان والاحتلال ، واحترام حق تقرير المصير والاستقلال الوطني ، واحترام حقوق الإنسان ،

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتدعيم السلم والامن الدوليين ، كلها أمور ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا .

٢٣ - وكرر الوزراء الإعراب عن رأيهم في أن هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وهو هدف معتمد على نطاق عالمي يتطلب العمل داخل إطار شامل يتضمن تدابير لنزع السلاح النووي والتخفيض التدريجي للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية وكذلك نزع السلاح الإقليمي .

٢٤ - رحب الوزراء بالنتيجة الناجحة للاجتماع الوزاري الخاص لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعني بنزع السلاح (هافانا ، ٢٦ - ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٨) وأيدوا بلاغه الختامي وخطة العمل الصادرة عنه اللذين أظهرتا مرة أخرى أن أحد الشواغل الأساسية للحركة - ألا وهو نزع السلاح العام الكامل - مازال سليما كشأنه في أي وقت مضى .

٢٥ - وحث الوزراء الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الاشتراكية ، الدولتين اللتين تمتلكان أضخم الترسانات النووية واللتين تتحملان مسؤولية خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح على أن تضعا في الاعتبار دائما في مفاوضاتهما المصالح الحيوية لجميع شعوب العالم ، وليس مصالحهما الوطنية فحسب ، وعلى أن يبقيا الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح ، باعتباره المحفل الرئيسي للمفاوضات المتعددة الاطراف بشأن قضايا نزع السلاح ، على علم ، في حينه وعلى النحو الواجب ، بمدى تقدم المفاوضات بينهما والحالة التي وصلت إليها .

٢٦ - وأشار الوزراء إلى القرار الذي اتخذته المجتمع الدولي بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ ، باعتماد برنامج شامل لنزع السلاح وأكدوا من جديد سلامة تلك الوثيقة وما حددته من أولويات لنزع السلاح . وفي هذا الصدد لاحظوا أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح قد ساعدت على زيادة الوعي بالمجالات التي ينبغي تركيز الجهود عليها في المستقبل وأبرزت عزم الدول على العمل بحزم من أجل القضية المشتركة وهي كبح سباق التسلح ولاسيما سباق التسلح النووي ، وتحقيق نزع السلاح . وأكدوا أهمية المحافل المتعددة الاطراف لنزع السلاح .

٢٧ - وفي هذا الصدد ، أحاط الوزراء علما بعدد من المقترحات الجادة ذات الأهمية البعيدة الأثر التي تقدمت بها بلدان عدم الانحياز. أثناء الدورة بها في ذلك غبطة عمل

تقدمت بها الهند لارساء دعائم نظام عالمي خال من الأسلحة النووية وغير قائم على العنف . وقد انعكست هذه المقترحات بشكل ملائم في تقارير الأفرقة العاملة للجمعية ، وأدرجت فيها الورقة التي أعدها رئيس اللجنة الجامعة وحظيت بتأييد واسع .

٢٨ - وشدد الوزراء على أن الوقت قد حان أيضا للنظر بعين الجد في التغييرات التي طرأت على المبادئ والسياسات والمواقف والمؤسسات التي تتطلبها إدارة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية راسخ الجذور في اللا - عنف وقائم على الولاء لمبدأ التعايش السلمي . ودعا الوزراء جميع الدول إلى تكثيف جهودها لدعم عملية مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف داخل إطار برنامج محدد زمنيا وإلى العمل على إعادة بناء العلاقات الدولية على أساس العدل والانصاف والشمول العالمي واحترام التنوع .

٢٩ - وإن فرض حظر شامل على التجارب ، الذي ما انفك السعي إلى تحقيقه جاريا طيلة الأعوام الخمسة والعشرين الماضية ، هو أمر له أولوية قصوى لدى بلدان عدم الانحياز . ومن شأن فرض حظر على جميع التجارب النووية أن يمنع تصاعد سباق التسلح النووي ويقلل إلى حد كبير من خطر نشوب حرب نووية . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء الحاجة الملحة إلى التفاوض بشأن ابرام معاهدة متعددة الأطراف لحظر التجارب النووية ، تحظر كافة تجارب الأسلحة النووية ، من جانب جميع الدول ، في كل البيئات ، وفي جميع الأوقات ، ورفضوا الرأي القائل بأن مثل هذا التفاوض يجب أن يندثر حتى يتم البت في جميع القضايا المتعلقة بالتحقق . وأعلنوا أن الادعاءات بعدم وجود رسائل كافية ، للتحقق لا تشكل مبررا للمضي في تطوير وتحسين الأسلحة النووية .

٣٠ - ولاحظ الوزراء كذلك أن عام ١٩٨٨ يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، وفي هذا السياق ، رحبوا باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٦/٤٢ ب ، كما رحبوا بمبادرة اندونيسيا وبيرو وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا وأيدوها في دعوتها الى عقد مؤتمر تعديلات تشترك فيه الدول الأطراف في تلك المعاهدة للنظر في تحويلها الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

٣١ - ورحب الوزراء بالمفاوضات التي بدأت بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بغية وضع إجراءات اضافية للتحقق من التجارب النووية ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي الى تخفيض تدريجي في ميدان تجارب الأسلحة النووية وفي عددها فيعزز بذلك الهدف النهائي المتمثل في حظر شامل للتجارب النووية خلال إطار زمني متفق عليه . وشددوا على أن وضع نظام التحقق وتحديد طرائقه يعتمدان

على أهداف ومجال وطبيعة الاتفاق المناظر ولهذا فان شروط أي نظام للتحقق يكون مقبولا لجميع الأطراف ينبغي النظر فيها في سياق المفاوضات . وأعرب الوزراء كذلك عن تأييدهم للاقتراح الذي طرح في بيان استكهولم الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عن زعماء الأرجنتين ، وتنزانيا ، والسويد ، والمكسيك ، والهند ، واليونان ، والذي يدعو الى إنشاء نظام تحقق متكامل متعدد الأطراف داخل الأمم المتحدة بوصفه جزءا أصيلا من إطار مدعم متعدد الأطراف مطلوب لضمان السلم والامن أثناء عملية نزع السلاح وكذلك في عالم خال من الأسلحة النووية .

٣٢ - وأكد الوزراء أن استخدام الأسلحة النووية - فضلا عن كونه انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة - هو أيضا جريمة ضد الإنسانية . وفي هذا الصدد حثوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن توافق ، بانتظار تحقيق نزع السلاح النووي ، على إبرام معاهدة دولية لتحريم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، على أن يقتصر ذلك بالتزام رسمي بآلا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . كما دعوا الى تجميد تطوير وإنتاج وتكديس ونشر الأسلحة النووية . وينبغي أن يقضي هذا التجميد للأسلحة النووية ، بين أمور أخرى ، في وقت واحد التوقف عن إنتاج أي أسلحة نووية أخرى وعن الاستمرار فيه والانقطاع التام عن إنتاج أي مواد إنشطارية تستخدم في أغراض صنع الأسلحة .

٣٣ - وكرر الوزراء الإعراب عن رأيهم في أن الضمان الوحيد الجدير بالثقة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، يكمن في القضاء التام على الأسلحة النووية على أن مما له أهمية جوهرية ، ريثما يتم تحقيق نزع السلاح النووي الكامل ، أن يكفل للدول غير النووية عدم تهديدها أو مهاجمتها بأسلحة نووية ، وفي هذا الصدد شدد الوزراء على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تضمن للدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ، ولا سيما تلك المعرضة أكثر من سواها بسبب تخليها طوعا عن الخيار النووي ، أنها لن تتعرض لهجوم أو تهديد بهجوم بالأسلحة النووية من جانب أي دولة نووية ، بما في ذلك هي ذاتها . ونتيجة لذلك حثوا على أن تبدأ المفاوضات دون إبطاء من أجل أن تهرم في أقرب وقت وشيقة دولية ملزمة بشأن ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها .

٣٤ - وأكد الوزراء أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل اليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية ، ومع مراعاة الخصائص

المميزة لكل منطقة ، يشكل أحد التدابير الهامة لنزع السلاح . وأعربوا عن تأييدهم لكافة المبادرات أو المقترحات الفردية أو الاقليمية التي تتوخى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية على هذا النحو وينبغي تشجيع إنشاء مثل هذه المناطق في شتى أجزاء العالم مع الحفاظ على الهدف النهائي الذي يتمثل في تحقيق عالم خالٍ تماما من الاسلحة النووية .

٣٥ - وأكد الوزراء أن تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية الذي أقره مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، سوف يشكل تدبيرا هاما يهدف الى منع انتشار الاسلحة النووية وتعزيز السلم والامن الدوليين . وفي هذا السياق أدانوا إصرار النظام العنصري في جنوب افريقيا على حيازة قدرة عسكرية نووية وشجبوا تعاون بعض الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي واسرائيل في تطوير وتدعيم القدرات النووية لنظام جنوب افريقيا ، متجاهلة تجاهلا تاما الكثير من قرارات الامم المتحدة بشأن هذه المسألة . ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن هذا التعاون قد قوّض هدف الحفاظ على افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية وخرب الجهود التي بذلت لصالح نزع السلاح وإقرار السلم والامن الدوليين في المنطقة . ولهذا فقط دعا الوزراء مجلس الامن الى اتخاذ تدابير عملية وفعالة ، اضطلاعا منه بمسؤولياته باعتباره الجهاز الاول في الامم المتحدة المسؤول عن صون السلم والامن الدوليين ، لمواجهة الخطر الذي يتمثل في حيازة نظام الحكم في جنوب افريقيا لقدرة نووية .

٣٦ - وشدد الوزراء على أنه بالرغم من أن نزع السلاح النووي له الاولوية القصوى ينبغي مواصلة الجهود الحثيثة حتى يتسنى ، دون تأخير ، إبرام معاهدة تحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام كافة الاسلحة الكيميائية . وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الانتاج المتزايد للأسلحة الكيميائية واستخدامها ، وتطوير الاسلحة الكيميائية الجديدة بما في ذلك الاسلحة الثنائية . وأدانوا استخدام الاسلحة الكيميائية من جانب أي دولة وتحت أي ظروف ، واعتبروا ذلك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والقواعد الإنسانية . وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأنه على الرغم من أن استخدام الاسلحة الكيميائية مُحَرَّم بالفعل بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، فإن حيازة مثل هذه الاسلحة يؤدي حتما الى استخدامها . وحثوا جميع الدول على الدخول في مفاوضات بحسن نية بغرض التعجيل بإبرام اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . وفي هذا الصدد لاحظوا بارتياح التقدم الذي تم احرازه حتى الآن في مؤتمر نزع السلاح باتجاه إبرام معاهدة لحظر الاسلحة الكيميائية والاستعراض الناجح لاتفاقية الاسلحة البيولوجية . وريثما يتحقق ذلك ، دعوا الى المراعاة الدقيقة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وطلبوا الى جميع الدول

مواصلة تطبيق رقابة صارمة على تصدير المنتجات الكيميائية التي تستخدم فقط في إنتاج الأسلحة الكيميائية .

٣٧ - ووعيا من الوزراء للأخطار التي تشكلها القوات البحرية كبيرة وسباق التسلح البحري - سواء كجزء من سباق التسلح العام أو في حد ذاته - حثوا أعضاء التكتلات العسكرية والدول التي تمتلك أضخم الاساطيل ، على اتخاذ التدابير الكفيلة باحتواء سباق التسلح البحري ، وعلى الاخص فيما يتعلق ببعده النووي ، والحد من تلك القوات ، واضعين في الاعتبار التهديد الذي تشكله تلك القوات بالنسبة للحفاظ على السلم الدولي .

٣٨ - ولاحظ الوزراء بعميق القلق أن التطوير النوعي للأسلحة التقليدية يضيف بعدا جديدا الى سباق التسلح ، وخصوصا فيما بين الدول التي تمتلك أضخم ترسانات الأسلحة التقليدية . وحثوا هذه الدول على تقييد هذا التطوير . وشددوا على أنه ينبغي العمل ، الى جانب المفاوضات المعنية بنزع السلاح النووي ، على متابعة التدابير الخاصة بالحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها التدريجي بكل حزم في إطار التقدم صوب نزع السلاح العام الكامل . وتقع على عاتق الدول التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في هذا الشأن . وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح هذه بطريقة منصفة ومتوازنة ، حتى يتسنى ضمان حق كل دولة في الأمن ، وبحيث لا تحصل أية دولة أو مجموعة من الدول على ميزات دون غيرها في أي مرحلة . وينبغي أن يكون الهدف في كل مرحلة هو الأمن غير المنقوص عند أدنى مستوى من التسلح والقوات المسلحة . وشدد الوزراء على أن اعتماد تدابير نزع السلاح ينبغي أن يستند الى الاحترام الكامل لمبادئ عدم التعرض للدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة . وطبقا للمعايير المذكورة سابقا ينبغي أن تقوم الدول ، حيثما تسمح الأوضاع الإقليمية بذلك ، بناء على مبادرة من إحدى أو جميع الدول المعنية وبموافقتها ، بالنظر في وضع تدابير على المستوى الإقليمي واعتمادها بفرض تدعيم السلم والأمن عند مستوى أدنى من القوات عن طريق الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها . وفي هذا الصدد ، لاحظ الوزراء بارتياح المبادرات الفردية التي اتخذتها بعض بلدان عدم الانحياز على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي لكي ترفع وتنفذ بصورة منتظمة تدابير لبناء الثقة ترمي الى الحد من حيازة الأسلحة التقليدية وتخفيض النفقات العسكرية بغية تخصيص الموارد التي يتم الافراج عنها على هذا النحو في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها . وطلب الوزراء الى الدول الأخرى ، ولا سيما الدول

الموردة الرئيسية للسلاح ، أن تيسر التقدم نحو نزع السلاح الاقليمي بالامتناع عن أي عمل ، بما في ذلك التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، يمكن أن يعرقل إنجاز أهداف هذه المبادرات وبالتعاون من أجل بلوغ هذا الهدف .

٣٩ - وسلم الوزراء بالنتائج الضارة المترتبة على تزويد بؤر التوتر بالأسلحة بالنسبة الى السلم العالمي ، وخاصة الاتجار غير المشروع بالسلاح ، إذ أن هذه الظاهرة تزيد من تفاقم التوترات وتفقّض دعائم الأمن الداخلي لبعض الدول والأمن الاقليمي وتعزز القوى المناهضة لعملية نزع السلاح .

٤٠ - وكرر الوزراء الإعراب عن اعتقادهم بأن تقليص وإلغاء الأنشطة والتسهيلات والقواعد العسكرية ، والحد من التنافس فيما بين الدولتين العظميين وكذلك بينهما وفيما بين سائر البلدان خارج حدودها انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، من شأنهما أن يسهما إسهاما ملحوظا في تدعيم أمن بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان . ولذلك دعوا الى فض الاشتباك والانسحاب العسكري للدولتين العظميين وحلفيهما العسكريين وسائر البلدان الأخرى من المواقع التي تحتلها خارج حدودها انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، وإلى سحب قواتها وإزالة قواعدها وتسهيلاتهما العسكرية من أراضي بلدان عدم الانحياز . وناشدوا البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز الامتناع عن تقديم القواعد العسكرية وتسهيلات الدعم الميداني للأنشطة المتعلقة بالتنافس فيما بين الدولتين العظميين .

٤١ - وأشار الوزراء الى القرارات التي اتخذها رؤساء الدول في مؤتمر قمة الجزائر وبقارات المؤتمر الوزاري في ليبيا بشأن تعزيز إعلان جنوب المحيط الهادئ منطقة سلام بوصفه عنصرا جوهريا للحفاظ على السلم والأمن في هذه المنطقة الهامة وتجنب تعريضه لاستخدام القوة وللتسلح المتزايد . ولذلك اتفق الوزراء على اتخاذ الاجراءات اللازمة لكي تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان جنوب المحيط الهادئ منطقة سلام وتعاون .

٤٢ - وسلم الوزراء بأن النتيجة الناجحة لمؤتمر استكهولم قد أسهمت إسهاما كبيرا في التحرك نحو الأخذ ببناء الثقة في تعزيز نزع السلاح وبأن تنفيذ وثيقة استكهولم حتى الآن قد أدى الى مزيد من الانفتاح والوضوح في المجال العسكري وبالتالي فقد زاد من القدرة على التنبؤ . ولاحظوا باهتمام أعمال اجتماع المتابعة في فيينا الذي عقد في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وبصفة خاصة المفاوضات بشأن نزع السلاح التقليدي في أوروبا بين البلدان الأعضاء في حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي .

٤٣ - وأبرز الوزراء الدور الرئيسي والمسؤولية الأولية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . وشددوا على أن لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في مفاوضات نزع السلاح ، والحق في المشاركة على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح التي تؤثر على الأمن القومي ، وحقا أصيلا في المساهمة في نجاح هذه المفاوضات . وينبغي أن تكون المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح ميسرة ومكملة لبعضها بعضا ، فلا تعرقل إحداها الأخرى أو تستبعدا . ولهذا فإن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يحاط علما دائما بجميع الخطوات في المفاوضات الثنائية وينبغي أن يمكن من الاضطلاع بالولاية التي أنيطت به باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح ومن اعتماد تدابير ملموسة لنزع السلاح ، وخصوصا التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

٤٤ - أعاد الوزراء التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح الذي يمثل الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف للمجتمع الدولي ، يظل محفلا لا غنى عنه في مجال نزع السلاح . ولاحظ الوزراء أن المؤتمر قد وافق على تكثيف مشاوراته بشأن توسيع نطاق عضويته ، وحشوا على اتخاذ إجراء إيجابي مبكر في هذا الصدد لكي يكون تمثيل المؤتمر للحالة الدولية أكثر ملاءمة .

٤٥ - لاحظ الوزراء بارتياح الحملة العالمية الحالية التي ترعاها الأمم المتحدة لمناهضة سباق التسلح النووي . وأعربوا عن اعتقادهم بأن هذه الحملة يمكن أن تنهض بدور مؤثر في تعزيز السلاح النووي ، ومنع وقوع كارثة نووية . وشددوا على الأهمية البالغة لتشجيع هذه العملية وتقديم كافة المساعدات الممكنة اليها . وفي هذا الخصوص أكد الوزراء من جديد الأهداف الثلاثة للحملة العالمية لنزع السلاح . وهي : الإعلام والتثقيف وتنمية الفهم الجماهيري لتأييد أهداف الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . وأكدوا من جديد على ضرورة تدعيم دور الهيئات الاقليمية في حشد التأييد لهذه الحملة وتحقيق أهدافها ، وفي هذا السياق أعربوا عن ارتياحهم للدور الذي تقوم به مركزا الأمم المتحدة الاقليميان للسلم ونزع السلاح في افريقيا وأمريكا اللاتينية وتعزيزا لأهداف الحملة العالمية لنزع السلاح . وفي هذا الخصوص شددوا على أهمية بسطة أنشطة مركز الأمم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية تعزيزا للمبادرات التي تسهم في قضية السلم ونزع السلاح والأمن . كما لاحظوا قرار الأمم المتحدة إقامة مركز اقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا . وتحقيقا لهذا الغرض حشوا الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز على النظر في تقديم مساعدة مالية لتلك المراكز .

٤٦ - ورحب الوزراء - إدراكا منهم لما يترتب على زيادة الانفاق العسكري من آثار وعواقب وخيمة على الوضع الاقتصادي العالمي الراهن - بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في سنة ١٩٨٧ ، ودعوا جميع الدول الى تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر ، بفرض الإفراج عن موارد اضافية عن طريق تدابير نزع السلاح وتوجيهها لأغراض التنمية ، وخاصة لمصلحة البلدان النامية . كما رحب الوزراء بارتياح بالاقتراح الذي تقدمت به بيرو بأن تبذل جهود داخل إطار الأمم المتحدة تضمن أن يدرج في الاتفاقات المقبلة بين الدول العظمى بشأن نزع السلاح أو الحد من الأسلحة بند بشأن التعاون من أجل التنمية يتيح تخصيص جزء من الموارد المفرج عنها بسبب تلك الاتفاقات لإنشاء صندوق للنهوض بالتنمية ومكافحة الفقر والجوع . وحث الوزراء على التفكير بإنشاء آليات مالية دولية بصفة تيسير نقل الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك على غرار المبادرة التي اتخذتها بيرو بإنشاء صندوق للنهوض بالتنمية ومكافحة الفقر والجوع .

رابعاً - الوضع في الجنوب الافريقي

٤٧ - أعرب الوزراء عما يساورهم من قلق بالغ إزاء استمرار حالة الحرب في الجنوب الافريقي . وأكدوا من جديد أن الفصل العنصري هو السبب الجذري للنزاع في المنطقة ، الذي أدى الى تعريض سلم وأمن شبه القارة للخطر ، لأنه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وذكروا أن اقتراف جريمة إبادة الجنس في الداخل ، وممارسة العدوان وارهاب الدولة في الخارج من السمات المتأصلة في نظام الفصل العنصري . ولذلك أكد الوزراء مجددا أنه لا سبيل الى استتباب السلم أو الاستقرار أو الأمن في الجنوب الافريقي ما لم يقض على هذا النظام البغيض قضاء مبرما .

٤٨ - وأشار الوزراء الى أن الفصل العنصري الذي يعد - بحق - جريمة ضد الإنسانية وإهانة للضمير العالمي نابع من نفس الايديولوجية العنصرية والعدوانية التي كانت وراء نشوب الحرب العالمية الثانية وسببت دمارا هائلا وسفحا للدماء عظيما . وبالنظر الى أن الفصل العنصري يشكل تهديدا ليس فقط للسلم والأمن في الجنوب الافريقي ، وإنما للسلم والأمن الدوليين أيضا ، فقد أعرب الوزراء عن سخطهم وجزعهم إزاء استمرار دول غربية كانت ذاتها من ضحايا للعدوان الفاشي ، في مساعدة الفصل العنصري والتواطؤ معه اقتصاديا وماليا وسياسيا ودبلوماسيا وعسكريا .

٤٩ - وأدان الوزراء بشدة نظام بريتوريا العنصري لما يقوم به من أعمال إبادة الجنس ضد الأغلبية العزلاء السوداء في جنوب افريقيا ، ولما يمارسه من سياسة تقوم على ارهاب الدولة والاعمال العدوانية المتكررة ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة المستقلة الاخرى ، واحتلاله أجزاء من جنوب أنغولا ولتجنيد الممرتزة وقطاع الطرق ، وتدريبهم ، وتمويلهم ، وتوجيههم ومساعدتهم على التسلل الى الدول المستقلة المجاورة بغرض زعزعة استقرارها والاطاحة بحكوماتها ، وهي أفعال سببت خسائر اقتصادية جسيمة ومعاناة بشرية شديدة بما في ذلك مقتل النساء والاطفال .

٥٠ - وفي هذا الصدد ، رحب الوزراء بالمؤتمر الدولي المعني بحالة الاطفال في ظل الفصل العنصري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وبالندوة التي عقدت في هراري بزمبابوي برعاية اليونيسيف في الفترة من ١ - ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ تحت عنوان "ندوة الفنانين ، والكتاب ، والمفكرين المعنية بحياة الاطفال والتنمية في دول خط المواجهة والجنوب الافريقي" وكذلك بيان هراري الذي أقره المشاركون في الندوة .

٥١ - وشدد الوزراء على أهمية الحلقة الدراسية المعنية بالدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام الجماهيري في أمريكا اللاتينية والكاريببي في الحملة العالمية لمكافحة الفصل العنصري ، التي عقدت في ليما في آذار/مارس ١٩٨٨ والبعثة الرفيعة المستوى لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى أمريكا اللاتينية في تموز/يوليه ١٩٨٨ اللتين كانتا عنصريين هامين في التزام شعوب وحكومات أمريكا اللاتينية بدعم الكفاح ضد نظام الحكم القائم على الفصل العنصري البشع .

٥٢ - غير أنهم لاحظوا مع الاسف أنه على الرغم من الجهود التي بذلت للضغط على زعماء الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبلدان الصناعية الرئيسية وكافة بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي من أجل الموافقة على فرض جزاءات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا ، فقد حيل مرة أخرى بين مجلس الأمن وبين فرض جزاءات ضد نظام الحكم العنصري نتيجة لاستخدام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لحق الفيتو .

٥٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء قيام اليابان ، رغم وجود تدابير الجزاءات الحالية ، بتوسيع تجارتها مع جنوب افريقيا العنصرية . وفي هذا الصدد ، دعوا الشعب الياباني الى الاستجابة للنداءات المتكررة التي وجهتها الغالبية العظمى من الجنس البشري لفرض جزاءات ضد نظام الحكم في بريتوريا .

٥٤ - ورحب الوزراء بالتدابير الايجابية التي اتخذها عدد مئتان من البلدان لمساعدة شعوب الجنوب الافريقي من خلال توقيع جزاءات على نظام بريتوريا ، وناشدوا هذه البلدان توسيع مدى تلك التدابير ، بحيث تزداد فعالية .

٥٥ - وفي هذا السياق ، أهابوا بالدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز أن تبادر حثيثا الى إنشاء مخزون من مواد الاغاثة بغية استخدامه على نحو ملائم في دعم دول خط المواجهة وغيرها من الدول في الجنوب الافريقي ومساعدتها على الصمود للأعمال الانتقامية التي تشنها جنوب افريقيا العنصرية نتيجة توقيع عقوبات عليها من قبل المجتمع الدولي ، وأشاروا أن إنشاء احتياطي استراتيجي للاغاثة هو برنامج هام في إطار صندوق افريقيا .

٥٦ - وأدان الوزراء سياستي "المشاركة البتأة" و "الربط" اللتين تمارسهما حكومة الولايات المتحدة ، باعتبار أنهما يعنيان تقديم العون الى نظام الحكم العنصري والتخفيف عنه ، مما يشجعه في أعماله العدوانية الصارخة ضد الدول المستقلة المجاورة ، فضلا عن تشجيعه على تحدي الرأي العام الدولي . وإذ لاحظ الوزراء أن تزايد أعمال إبادة الجنس التي يقترفها نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا ضد الاغلبية العزلاء في ذلك البلد هو أيضا نتيجة لتعاظم صلف هذا النظام الذي تشجعه سياسة "المشاركة البتأة" ، فقد رحبوا باتساع نطاق رفض هذه السياسة ، ولا سيما داخل الولايات المتحدة ذاتها ، وطلبوا الى حكومة الولايات المتحدة التخلي عن هذه السياسات التي باتت عواقبها الوخيمة بالنسبة للمنطقة واضحة للعيان .

٥٧ - وحث الوزراء مرة أخرى مجلس الأمن على أن يبادر على الفور وعملا بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الى إزالة ما يشكله نظام الحكم العنصري والعدواني في بريتوريا من تهديد للسلم والأمن الدوليين . ودعوا الدول التي تتعامل مع هذا النظام العنصري الى أن تضع مصالح البشرية بأسرها فوق مصالحها الوطنية الضيقة وتمتنع عن عرقلة مجلس الأمن عن اتخاذ اجراء لفرض جزاءات الزامية وشاملة ضد هذا النظام .

٥٨ - ودعا الوزراء الى زيادة التأييد السياسي والدبلوماسي والادبي والمادي لحركات التحرير التي تناضل ضد نظام الحكم القائم على الفصل العنصري وللدول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة المجاورة في المنطقة ، حتى تتمكن من التصدي على نحو أفضل للفصل العنصري ولأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار .

٥٩ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم للبلاغ الذي اعتمده اجتماع رؤساء دول خط المواجهة الذي عقد في لواندا بأنغولا يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، والذي أورد - فيما أورد - تحليلا كاملا للحالة السائدة في الجنوب الافريقي ، في ضوء المحادثات الرباعية التي ضمت أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة الامريكية .

٦٠ - وأدان الوزراء بشدة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار وارهاب الدولة التي يرتكبها نظام بريتوريا ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى . وشددوا على أن هذه الافعال أدت لا الى إغراق المنطقة في حالة من الحرب فحسب بل والى تعريض السلم والامن الدوليين للخطر كذلك . وفي هذا السياق ، دعوا المجتمع الدولي الى ممارسة الضغط على دولة الفصل العنصري الارهابية لحملها على أن توقف على الفور أعمال العدوان وارهاب الدولة وزعزعة الاستقرار ضد الدول المستقلة المجاورة .

٦١ - وطالب الوزراء بأن يحترم نظام بريتوريا سيادة جمهورية أنغولا الشعبية ، وسلامة أراضيها ، وكذلك مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية وأدانوا النظام العنصري بسبب أعماله العدوانية المسلحة المتكررة ضد أنغولا وطالبوا بالمبادرة على الفور بدفع تعويضات لجمهورية أنغولا الشعبية لما أصابها من أضرار ، وذلك وفقا لقرارات ومقررات مجلس الامن ذات الصلة .

٦٢ - وأثنى الوزراء مجددا على حكومة جمهورية أنغولا الشعبية لما أبدته من ارادة سياسية ومرونة دبلوماسية وروح بناءة في البحث عن حل لمشاكل الجنوب الافريقي عن طريق التفاوض . وفي هذا السياق ، رحبوا بالمفاوضات الجارية بين أنغولا ، وجنوب افريقيا ، وكوبا ، والولايات المتحدة ، والتي تستهدف تحقيق حل سلمي للصراع في افريقيا الجنوبية الغربية .

٦٣ - أدان الوزراء بشدة نفاق حكومة الولايات المتحدة ونظام الحكم العنصري في بريتوريا ، إذ تشتركان في محادثات السلام ، بينما تستمران في الوقت ذاته في تقديم الدعم العسكري والمالي لعصابات "اليونيتا" الاجرامية في أنشطتها الرامية الى زعزعة استقرار أنغولا . وفي هذا السياق ، أعربوا عن سخطهم إزاء قيام حكومة الولايات المتحدة بالترحيب رسميا بالمجرم سافيمبي رئيس عصابة اليونيتا في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وبتزويده بمزيد من المساعدة العسكرية والمالية ، ضاربة بذلك عرض الحائط بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية . وكرر الوزراء نداءهم الى حكومة الرئيس ريغان بوقف مساعدتها فورا لعصابات "اليونيتا" الاجرامية المسلحة .

٦٤ - وأشار الوزراء في هذا السياق الى مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في لواندا (أنغولا) من ٤ الى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، كان قد أدا ان قيام الكونجرس الأمريكي بإلغاء "تعديل كلارك" وأيدوا إعلان القمة الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تدخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية (XXII) AHG/Dec1.I الذي يذكر بين أمور أخرى ما يلي :

(أ) أن الإعلان العام الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٨٦ وورد فيه أن الولايات المتحدة سوف تزود قطاع الطرق في أنغولا بقذائف "ستينغر" المصنوعة في الولايات المتحدة ، وقيامها بعد ذلك ، بتسليم هذه القذائف هو إهانة وتحد لمنظمة الوحدة الأفريقية ويشكل عملاً حقيراً من أعمال الحرب غير المعلنة التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد جمهورية أنغولا الشعبية ذات السيادة ؛

(ب) أن الدعم المالي والعسكري الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الحالية لقطاع الطرق في أنغولا يشكل انتهاكاً خطيراً للإعلان المتعلق بالعلاقات الودية فيما بين الدول الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ كما يشكل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؛

(ج) أن التدخل المتعمد والسافر لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية يشكل عملاً عدائياً ضد منظمة الوحدة الأفريقية .

٦٥ - وكرر الوزراء الإعراب عن تضامنهم التام مع موزامبيق حكومة وشعباً وتأييدهم الكامل لها في جهودها من أجل ضمان السلام والحفاظ على استقلال البلد وسيادته في وجه العدوان السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يشنه نظام الحكم العنصري في بريتوريا ضدها ، بما في ذلك تجنيد قطاع الطرق المجرمين وتدريبهم وتسليحهم ومساعدتهم على التسلل الى موزامبيق ، وكذلك الاعتداءات العسكرية المتكررة ضد هذا البلد . وأدانوا بشدة الغزائخ التي ابتدعها ورعاها ومولها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ضد شعب موزامبيق المحب للسلام . وناشدوا جميع أعضاء حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي بأسره ، زيادة المساعدات الدبلوماسية والسياسية والمالية والمادية لتمكين موزامبيق من دعم قدراتها الدفاعية ومتابعة عملية البناء الوطني . وطالبوا نظام الحكم العنصري في بريتوريا بأن يوقف فوراً حربه العدوانية ضد موزامبيق والكف عن محاولاته المتكررة لزعزعة استقرارها عن طريق مساندة ورعاية العماليات الاجرامية المسلحة .

٦٦ - أدان الوزراء نظام الحكم العنصري في بريتوريا لما يرتكبه من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد جمهوريات بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وغيرها من الدول المجاورة . واسترعدوا انتباه المجتمع الدولي الى هذا التصعيد ، وما يترتب عليه من توسيع نطاق الصراع ، الأمر الذي يمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وطلبوا الى مجلس الأمن أن يعمل فورا وبحزم بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد دولة الفصل العنصري الازهابية .

٦٧ - وأشار الوزراء بارتياح الى المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة أوغلو من ٢٣ الى ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن اللاجئين والعائدين النازحين في الجنوب الافريقي والذي كان من أهدافه ارهاك حس المجتمع الدولي بمأساة هؤلاء الناس مع الاهتمام بوجه خاص بأسبابها الجذرية وبالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية . وفي هذا الصدد دعا الوزراء الى زيادة المساعدة المادية لبلدان اللجوء وسائر بلدان الجنوب الافريقي المتضررة .

صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري

٦٨ - أعرب الوزراء عن قلق بالغ إزاء الوضع الاقتصادي المتردي في دول خط المواجهة من جراء استمرار العدوان الذي يمارسه نظام بريتوريا العنصري والذي أجبر هذه الدول على تحويل مواردها الوطنية للأغراض الدفاعية . وجددوا نداءهم من أجل تقديم المساعدة الفعالة لتلك الدول ولحركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا . وفي هذا السياق ، أشنى الوزراء ورحبوا بالثقارب المتعلقة بصندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري ، كما أشنوا على جميع البلدان التي تبرعت حتى الآن لصندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري ، وحشوا كافة البلدان التي لم تقم بذلك بعد ، أن تؤيد هذه القضية العادلة ، كما حشوا على الوفاء بالتبرعات المعقودة حتى يتسنى استعمالها دون تأخير . وأشاد الوزراء أيضا بالجهود المتضافرة والمتسمة بالتصميم التي تبذلها دول خط المواجهة في التصدي للظروف المعاكسة السائدة ، وذلك من خلال تعزيز تعاونها الاقتصادي ، والحد من تبعيتها لجنوب افريقيا ، وبخاصة في مجالات النقل والمواصلات ، وما يتضمن بذلك من مجالات .

٦٩ - وأكد الوزراء أهمية التقدم الذي تم إحرازه خلال اجتماعات كبار موظفي لجنة صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري التي عقدت في نيودلهي وبرازافيل وليما منذ اجتماع القمة للجنة الصندوق في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وإسهامها في تحقيق الأهداف الرامية الى تحقيق تعزيز قدرة دول خط المواجهة ومساعدة حركات التحرير الوطنية في محاربة نظام الفصل العنصري .

مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي

٧٠ - أكد الوزراء من جديد تأييدهم لاهداف مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي وهي الحد من التبعية الاقتصادية للبلدان الاعضاء في هذا المؤتمر لجنوب افريقيا العنصرية ، وتحقيق النمو الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات بالنسبة لهذه البلدان ، كما أعربوا عن تأييدهم لجعل هذا المؤتمر الاداة الاولى التي يمكن من خلالها ضمان تحقيق هذه الاهداف . ورحب الوزراء بالمبادرات الهامة التي قام بها المؤتمر في القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال السنوات الثماني الماضية ، بهدف كفالة النمو الاقتصادي وتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ، والحد من التبعية الاقتصادية .

ناميبيا

٧١ - أدان الوزراء بأقوى العبارات نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا ، بسبب استمرار احتلاله غير المشروع والاستعماري والوحشي لناميبيا ، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من المحافل الدولية . وأعلنوا مرة أخرى أن الاحتلال غير المشروع لناميبيا يعد عملا عدوانيا مستمرا ضد شعب ناميبيا في تحد للعديد من قرارات الأمم المتحدة .

٧٢ - وأدان الوزراء نظام بريتوريا العنصري بسبب استخدامه لاقليم ناميبيا منطلقا لارتكاب أعمال ارهاب الدولة ، والعدوان وزعزعة استقرار ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة ، ولغرضه نظام الفصل العنصري البغيض في ناميبيا ، وبسبب تجنيده الاجباري للناميبيين في جيش الاحتلال العنصري ، واعلانه ما يسمى مناطق الأمن في ناميبيا ، وتجنيد وتدريبه لاجناب ناميبيا في جيوش قبلية ، واستخدامه للمرتزقة لقمع الشعب الناميبى وكذلك تشريد الناميبيين من منازلهم بالقوة .

٧٣ - وأدان الوزراء بشدة نظام بريتوريا العنصري لتنصيبه ما أسماه حكومة انتقالية في ناميبيا ، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأكدوا من جديد تأييدهم المطلق لقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي أعلن أن هذا العمل ليس فقط غير مشروع ، وإنما هو أيضا لاغ وباطل . وحثوا جميع الدول على ألا تمنح أي شكل من أشكال الاعتراف لذلك الكيان غير الشرعي أو لأي ممثل أو هيئة يدعي النظام العميل اقامتها . وفي هذا الصدد أدانوا قيام جنوب افريقيا العنصرية بإنشاء وتشغيل ما يسمى مكاتب ناميبيا الإعلامية في بعض الدول القريبة ، وطالبوا بإغلاقها .

٧٤ - وأدان الوزراء قمع بريتوريا الوحشي للتنظيمات الجماهيرية ونقابات العمال ومنظمات الطلبة والكنائس ، وكذلك التشريعات التي تهدف الى حرمان شعب ناميبيا من حقوق الإنسان الاساسية . كما أدانوا القيود التي يفرضها نظام بريتوريا العنصري على وسائل الإعلام في ناميبيا .

٧٥ - وأعاد الوزراء تأكيد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة . كما أكدوا - في هذا الصدد - أن خليج والفيس وجزر بنغوين وجميع الجزر المتاخمة جزء لا يتجزأ من ناميبيا وينبغي ألا تكون موضع مفاوضات بين جنوب افريقيا العنصرية وحكومة ناميبيا المستقلة . وفي هذا الصدد حثوا مجلس الأمن ، وفقا للطلب المقدم من "المؤتمر الدولي من أجل الاستقلال الفوري لناميبيا" الذي عقد في فيينا في الفترة من ٧ - ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة - على أن يعلن بشكل قاطع أن خليج والفيس والجزر المقابلة للساحل جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، وأنه ينبغي ألا تترك المسألة للمفاوضات بين ناميبيا المستقلة وجنوب افريقيا .

٧٦ - أكد الوزراء من جديد مشروعية كفاح شعب ناميبيا في سبيل تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقي ، وكذلك حقهم في استخدام كافة الوسائل اللازمة ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، تحقيقا لهذه الغاية ، وأكدوا من جديد كذلك التزامهم بتقديس الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري والمالي والادبي والمادي للنضال العادل والبطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة مثله الشرعي والحقيقي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وفي هذا الصدد أشادوا "بسوابو" للأسلوب الرائع الذي قادت به شعب ناميبيا منذ إنشائها ، والطريقة البناءة التي استجابت بها للمبادرات الدبلوماسية ولتعاونها مع الأمم المتحدة ، سعيا وراء حل سلمي عادل عن طريق التفاوض لمشكلة ناميبيا . وأشار الوزراء الى أن هذا الموقف الايجابي يتعارض تماما مع ما أبداه نظام بريتوريا العنصري من تعنت وخداع وسوء نية .

٧٧ - وأثنى الوزراء على شعب ناميبيا ، الذي كثر نضاله على جميع المستويات تحت قيادة سوابو مثله الوحيد والاصيل ، كما تجلى ذلك بوضوح في الاعمال الموحدة للعمال والشباب والطلبة والرجال والنساء والاطفال وكذلك الكنائس والمنظمات المهنية الأخرى ، مطالبين بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

٧٨ - وكرر الوزراء الإعراب عن تأييدهم للأمين العام للأمم المتحدة في جهوده التي لا تعرف الكلل من أجل إنهاء الاستعمار في ناميبيا ، وأهابوا به أن يشرع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون إبطاء .

٧٩ - وطالب الوزراء مرة أخرى بالإفراج الفوري لغير المشروط عن جميع المسجونين السياسيين الموجودين في السجون العنصرية ، ومنح وضع أسرى الحرب للمناضلين في سبيل الحرية الذين وقعوا في الأسر ، وذلك طبقا لاتفاقيات جنيف وأحكام المادة ٤٤ من بروتوكولها الإضافي . وأدانوا القبض على زعماء سوابو والناخبين والطلبة وغيرهم من العناصر الوطنية في ناميبيا ، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء تصعيد أعمال القمع والارهاب وإبادة الجنس التي تشنها جنوب افريقيا العنصرية ضد شعب ناميبيا المقهور .

٨٠ - وأشار الوزراء الى أن المصالح الاقتصادية الأجنبية تنتهك ، باستمرارها في العمل في ناميبيا ، القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية والمرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي اعتمد في سنة ١٩٧٤ ، لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . وأدان الوزراء - بشدة - هذه الأنشطة التي تعرقل - علاوة على ما تقدم - تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي هذا الصدد حثوا جميع الحكومات على أن تتخذ كافة الاجراءات الملائمة لضمان تنفيذ المرسوم رقم ١ ، وعلى أن تنهي الشركات الخاضعة لولايتها جميع استثمارات وسائر أنشطتها الاقتصادية في ناميبيا . وفي هذا الخصوص ، وافقوا على اقتراح مجلس الأمم المتحدة لناميبيا برفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الوطنية للدول ضد الشركات أو الأفراد المشتركين في استغلال أو نقل أو معالجة أو شراء موارد ناميبيا الطبيعية ، كجزء من الجهود الرامية الى سريان أحكام هذا المرسوم . ودعا الوزراء كذلك الحكومات التي تستخدم مصنع "بيورينكو" لإغناء اليورانيوم الى استبعاد يورانيوم ناميبيا المستخلص بطريقة غير قانونية من الأنشطة التي تحكمها معاهدة الميلو .

٨١ - وأدان الوزراء بشدة ما تواتر من أنباء عن مخططات لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وغيره لإنشاء مستودع للنفايات النووية والسامة في صحراء ناميبيا ، بجوار ساحلها الغربي . ودعوا البلدان المعنية الى التخلي فورا عن هذه المخططات التي تعرض للخطر صحة وسلامة شعب ناميبيا وشعوب الدول المجاورة .

٨٢ - وكرر الوزراء الإعراب عن أن حق شعب ناميبيا في الاستقلال يجب ألا يبقى رهين المجابهة بين الشرق والغرب ، ورفضوا بشكل قاطع جميع المكائد التي تستهدف تحويل الانتباه عن القضية الأساسية ، التي تتمثل في نيل شعب ناميبيا حقه الثابت الذي لا يمس في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . وأدانوا بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري على تملبه وعناده ، الذي يشكل العقبة الكأداء أمام تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلاوة على ذلك ، أعرب الوزراء من جديد عن رأيهم في أن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا يجب ألا يظل رهينة لقضايا خارجية وغير ذات صلة ، مثل سياسة "الربط" التي فقدت الاعتبار .

٨٣ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم التام لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في قيامه بدوره بوصفه السلطة الادارية القانونية لناميبيا ، الى حين استقلالها . وفي هذا الصدد ، رحبوا مع التأييد بالبيان الختامي للاجتماع الوزاري لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي عقد في نيويورك في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وإعلان لواندا وبرنامج العمل الذي أقره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في اجتماعاته العامة غير العادية التي عقدت في لواندا في الفترة من ١٨ - ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ .

٨٤ - ولاحظ الوزراء أن كلا من الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بشأن ناميبيا ومؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد قبلها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قد طلب الى مجلس الأمن أن يتحرك فورا لفرض جزاءات اقتصادية الزامية شاملة ضد نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا بقصد ارجاعه على التخلي عن احتلاله غير المشروع لناميبيا . وأعربوا عن سخطهم الشديد لأن اثنين من الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وهما المملكة المتحدة والولايات المتحدة قاما أشاء اجتماع المجلس الذي تمت الدعوة اليه في وقت لاحق من ٦ الى ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بفرض تنفيذ تلك المقررات - مرة أخرى بحماية النظام العنصري من غضبة بقية المجتمع الإنساني عن طريق إساءة استخدامهما لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن .

٨٥ - وأشار الوزراء مرة أخرى الى أن ناميبيا ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، هي المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة حتى يتحقق تقرير المصير الحقيقي في الاقليم . وحسوا مجلس الأمن على أن يكفل من خلال عمل ملائم تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، كما ترد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بلا شروط وبدون مزيد من التأخير . كما أكدوا أنه في حالة استمرار جنوب افريقيا العنصرية في رفض الإدعان لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن

مسألة ناميبيا ، ولا سيما قرارات مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٦٠١ (١٩٨٧) ، وفي ظل التهديد الخطير الذي تشكله جنوب افريقيا العنصرية للسلم والامن الدوليين ، فإنه يتعين على مجلس الامن أن يفرض فورا عقوبات شاملة والزامية ضد هذا النظام طبقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

جنوب افريقيا

٨٦ - أعرب الوزراء عما يساورهم من قلق بالغ إزاء التدهور الخطير للوضع في جنوب افريقيا الذي يتسم بعمليات الاعتقال والاحتجاز الجماعي دون محاكمة وتزايد أعداد القتلى من الأبرياء الى حد اكتسب أبعاد الإبادة الجماعية . وأدان الوزراء بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لسياسته وممارساته في مجال الفصل العنصري الذي يعد جريمة ضد الإنسانية واهانة للضمير العالمي . وكرروا الإعراب عن اعتقادهم بأن الفصل العنصري هو السبب الجذري لتفشي العنف والصراع في الجنوب الافريقي بل وفي جنوب افريقيا نفسها ، مما يعني أنه لن يتحقق سلم أو استقرار أو أمن في هذه المنطقة دون الإقليمية ما لم يقض على سياسة الفصل العنصري المقيتة واللاإنسانية قضاء مبرما .

٨٧ - وأشار الوزراء الى ما قرره الحركة في اجتماعات القمة المتعاقبة من أنه لا سبيل الى إصلاح الفصل العنصري ، ومن أنه لا بد من القضاء عليه قضاء مبرما . وأدانوا بشدة الخطط العقيمة لنظام الحكم العنصري في بريتوريا لإجراء انتخابات "للمجالس البلدية" عبر البلاد ، ورأوا في ذلك أسلوبا يقصد به النظام تعيين عملائه المنتقنين في ما يسمى "مجلس الرئيس" الذي سبق للشعب أن رفضه مثلما رفض وأدان النظام النيابي "الثلاثي المجالس" ، فضلا عن "خيار ناتال" مما يقوّم الدليل على رفض بريتوريا العنصرية المستمر والمتعنت التسليم بأن الفصل العنصري لا سبيل الى اصلاحه بل يجب اجتثاثه من جذوره . وأكد الوزراء مجددا إيمانهم بأن إقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي يستند الى الاقتراع العام في جنوب افريقيا موحدة ، هو وحده الذي يشكل الاساس لحل عادل ودائم ومقبول لدى الجميع لهذه المشكلة .

٨٨ - وكرر الوزراء ادانتهم لنظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا لسياسته الكريهة وممارسته الفصل العنصري ، وكذلك لسياسة اقامة البانتوستانات التي من شأنها أن تديم الاوضاع الاستعمارية القائمة في جنوب افريقيا كما أدانوا فرض نظام بريتوريا قانون الطوارئ وتجديده وتوسيع نطاقه .

٨٩ - وفي حين أشاد الوزراء بالحملة الدولية الرامية الى إطلاق سراح نيلسون مانديلا فوراً وبلا شروط ، وما واكبها من أنشطة اكتسبت أبعاداً عالمية بمناسبة بلوغه سن السبعين ، كرروا المطالبة بالافراج فوراً وبلا شروط ، عن نيلسون مانديلا وزيفنيا موتوبنج وسائر المسجونين والمحتجزين السياسيين وزعماء النقابات وكبار رجال الكنيسة وسائر المثقفين عليهم ولا سيما الاطفال . وطالبوا برفع الحظر عن أنشطة المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين ، فضلاً عن سائر التنظيمات الجماهيرية المناهضة للفصل العنصري . كذلك طالبوا برفع القيود عن المنظمات والأفراد .

٩٠ - وأدان الوزراء حظر نشاط ١٨ تنظيماً ديمقراطياً جماهيرياً و ١٨ شخصاً وكذلك الحظر القاطع المفروض على حملة إنهاء التجنيد ، وهي الحملة التي تلتزم باستخدام الأساليب السلمية في النضال . كما أدانوا بوجه خاص دأب النظام على الاعتداء على الحركة العمالية ومضايقة قادتها وعناصرها النشطة ، وكذلك العمل "بالقانون المعدل للعلاقات العمالية الصناعية" الذي يعتزم النظام أن يحدد بواسطته أنشطة النقابات العمالية بما في ذلك حقهم في الاضراب في كفاحها ضد الفصل العنصري .

٩١ - وأدان الوزراء ممارسات النظام الارهابية التي تتمثل في الحكم بالإعدام على خصومه السياسيين ، وطالبوا بوضع حد لها وبمنح المناضلين من أجل الحرية وضع أسرى الحرب ، كما طالبوا بإلغاء أحكام الإعدام الصادرة بحق سداسي شاربفيل ، باعتبار أن تنفيذ هذه الأحكام سوف يفضي الى تردي الوضع المتدهور القائم في جنوب افريقيا . وطالبوا أيضاً بوضع حد فوري لعمليات الإعدام السرية لغيرهم من العناصر الوطنية في جنوب افريقيا ممن صدرت بحقهم أحكام بالإعدام .

٩٢ - وطالب الوزراء بإلغاء العمل بقانون الأمن الداخلي وغيره من التدابير القاسية وسحب قوات النظام العنصري من مدن السود ، وكفالة عودة جميع المنفيين السياسيين والمجاهدين من أجل الحرية بدون أدنى عائق ، وذلك حتى يتسنى تهيئة مناخ موات لإجراء حوار فعال بين النظام وزعماء الشعب المقهور ، والتفاوض معهم بغيره إرساء أسس ديمقراطية يقوم عليها حكم البلاد .

٩٣ - وأدان الوزراء بأقوى العبارات نظام برييتوريا لاغتياله الآنسة دولسي سبتمبر رئيسة مكتب المؤتمر الوطني الافريقي في فرنسا وسويسرا ، في باريس يوم ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ، ونشره جماعات اغتيال في داخل افريقيا وخارجها لتصفية زعماء حركات التحرير

الوطنية ودعوا المجتمع الدولي الى اتخاذ إجراء متضافر من أجل معاقبة النظام على أفعاله الإجرامية وما يقتترفه من جرائم القتل والعدوان .

٩٤ - وأكدوا من جديد مشروعية النضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري ، ومن أجل نيل حقه في تقرير المصير في جنوب افريقيا غير مجزأة وغير عنصرية وديمقراطية . كما أكدوا مجددا حق شعب جنوب افريقيا في استخدام كافة الوسائل اللازمة ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، بغية بلوغ هذا الهدف العادل والمشروع .

٩٥ - وأشاد الوزراء بشعب جنوب افريقيا لتصميده المستمر لنضاله الشامل ، ولا سيما الكفاح المسلح ، والإضراب الناجح الذي استمر ثلاثة أيام عبر البلاد والذي دعا اليه تنظيميما "كوساتو" و "اكتو" في مواجهة تكشيف حكم ارباب الدولة الذي يمارسه نظام بريتوريا العنصري . وناشد الوزراء المجتمع الدولي أن يضاعف من دعمه السياسي والدبلوماسي والادبي والمادي لحركات التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

٩٦ - وأكد الوزراء مجددا تضامنهم مع شعب جنوب افريقيا المقهور وتأييدهم له في نضالهم المشروع من أجل تقرير المصير والحرية والعدل .

٩٧ - وأعرب الوزراء عن قلق بالغ إزاء ما أكتسبته جنوب افريقيا من قدرة على صنع أسلحة نووية ، كما أعلن مؤخرا ، مما يمكنها من تخزين أسلحة التدمير الشامل في ترساناتها . وأشاروا بقلق بالغ الى أن هذا الوضع يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، ولا سيما بالنسبة لبلدان الجنوب الافريقي . وفي هذا الصدد ، ناشدوا المجتمع الدولي أن يكفل حماية دول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة المجاورة .

٩٨ - وأدان الوزراء التعاون النووي والعسكري بين جنوب افريقيا وبعض الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي واسرائيل ، باعتباره انتهاكا للحظر الذي فرضته الامم المتحدة على تزويد جنوب افريقيا العنصرية بالسلاح وطالبوا بايقاف هذا التعاون .

٩٩ - وأدان الوزراء بشدة التعاون المتنامي فيما بين النظام العنصري في جنوب افريقيا واسرائيل . وأبرزوا تماثل التدابير القمعية التي يلجأ اليها كل من هذين

النظامين مثل سياسة "القبضة الحديدية" و "المطاردة الساخنة" التي يمارسها ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين والجنوب اللبناني والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل . ودعا الوزراء جميع الدول الى الامتناع عن التعاون مع نظامي بريتوريا وتل أبيب في المجال النووي ، باعتبار أن هذا التعاون يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . كما أشاروا الى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي أكدت مجددا إدانتها للتعاون النووي المستمر فيما بين اسرائيل وجنوب افريقيا وأعربت عن وعيها للعواقب الوخيمة التي يمكن أن تلحق بالسلم والامن الدوليين نتيجة هذا التعاون في تطوير الاسلحة النووية ونظم اطلاقها .

١٠٠ - لاحظ الوزراء أن قسوة الفصل العنصري على غالبية السكان في جنوب افريقيا والاستمرار في تدمير الممتلكات وإزهاق الأرواح البشرية في المنطقة والتهديد الذي تشكله هذه الحالة للسلم والامن الدوليين والاستقرار في المنطقة تقتضي استجابة سريعة من جانب المجتمع الدولي . لذلك طالب الوزراء بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ تركز لمناقشة الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي .

١٠١ - وبالنظر الى استمرار تعنت نظام بريتوريا العنصري والتردي السريع للأوضاع في جنوب افريقيا وفي المنطقة برمتها ، وكذلك التهديد المتصاعد الذي تشكله بالذنب للسلم والامن الدوليين ، كرر الوزراء دعوتهم لمجلس الامن التابع للأمم المتحدة لفرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الفصل العنصري ، وفقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وتحقيقا لهذه الغاية ، أيدوا قرار منظمة الوحدة الافريقية بالعمل من أجل الدعوة الى عقد اجتماع لمجلس الامن في افريقيا ، بهدف دراسة سياسات جنوب افريقيا العنصرية والبيغوية برمتها ودأبها على اقتراف أعمال ارهاب الدولة في جنوب افريقيا وناميبيا والمنطقة بأكملها ، وذلك بغية اتخاذ تدابير ملائمة ، بما في ذلك فرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد نظام الفصل العنصري .

خامسا - الصحراء الغربية

١٠٢ - أعرب الوزراء عن بالغ قلقهم ازاء استمرار الصراع في الصحراء الغربية . وكان من رأيهم أن الوضع القائم في هذا الاقليم ما زال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن والاستقرار في المنطقة بأسرها .

١٠٣ - وأكد الوزراء مجددا أنه لا يمكن تحقيق حل لهذه المسألة إلا من خلال ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

١٠٤ - وأعربوا مرة أخرى عن اعتقادهم بأن حل مشكلة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ قرار منظمة الوحدة الأفريقية ١٠٤ الصادر عن الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة (الذي حدد الطرق والوسائل الكفيلة بإيجاد حل سياسي عادل ونهائي لنزاع الصحراء الغربية) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٨/٤٢ الذي يعيد تأكيد ذلك القرار .

١٠٥ - ولذلك حثوا بقوة طرفي النزاع ، المملكة المغربية وجمهورية البوليساريو ، على إجراء مفاوضات مباشرة في أقرب فرصة ممكنة ، سعيا إلى وقف إطلاق النار وتهيئة الظروف المناسبة لإجراء استفتاء عادل وسلمي ، بمنأى عن أي ضغوط إدارية أو عسكرية ، وذلك تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة . كما أعربوا عن مساندتهم للجهود التي يبذلها رئيس منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة بغية التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية بموجب أحكام القرارين المذكورين آنفا .

سادسا - جزيرة مايوت

١٠٦ - أكد الوزراء من جديد أن جزيرة مايوت القمرية التي لا تزال تحت الاحتلال ، هي جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية .

١٠٧ - وأحاط الوزراء علما بالحوار الدائر فيما بين فرنسا وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية في هذا الشأن ودعوا حكومة فرنسا إلى احترام حق جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية في المطالبة بجزيرة مايوت القمرية ، وفقا لما تعهدت به عشية استقلال الأرخبيل ، ورفضوا رفضا قاطعا أي شكل جديد للاستفتاء يمكن أن تجريه فرنسا في جزيرة مايوت القمرية بشأن وضع الجزيرة القانوني الدولي ، باعتبار أن الاستفتاء العام الذي أجري يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ حول تقرير المصير يمثل الاستفتاء الوحيد الواجب تطبيق نتائجه على الأرخبيل بأسره .

١٠٨ - وأكد الوزراء مجددا تضامنهم الفعلي مع شعب القمر فيما يبذله من محاولات مشروعة لاستعادة جزيرة مايوت القمرية والحفاظ على استقلال جمهورية القمر ووحدتها وسلامة أراضيها .

سابعاً - جزر ملاغاشي

١٠٩ - أكد الوزراء بصدد جزر غلوريوز وخوان دي نوفا وبيوروبا وباساس دا انديبيسا الملاغاشية - أنه من الضروري صون وحدة وسلامة أراضي جمهورية مدغشقر الديمقراطية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، حثوا بقوة كافة الأطراف المعنية أن تبادر دون إبطاء إلى إجراء مفاوضات وفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ولاسيما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩١/٣٤ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والقرار ٧٨٤ الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية .

ثامناً - سيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ،
بما في ذلك ديبغو غارسيا

١١٠ - كرر الوزراء الاعراب عن تأييدهم التام لسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك جزيرة ديبغو غارسيا ، التي فصلتها الدولة الاستعمارية السابقة عن اقليم موريشيوس في عام ١٩٦٥ مخالفة بذلك قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٠٦٦ (د-٢٠) .

١١١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم أيضاً إزاء تعزيز القاعدة العسكرية في جزيرة ديبغو غارسيا ، التي أدت إقامتها إلى المساس بسيادة موريشيوس وبلدان أخرى وتعريض سلامتها الإقليمية وتنميتها السلمية للخطر . ودعوا مرة أخرى إلى إعادة جزيرة ديبغو غارسيا إلى موريشيوس في أقرب وقت ممكن .

تاسعاً - تشاد

١١٢ - أعاد الوزراء تأكيد المقررات السابقة لحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية بما في ذلك القرار (XXIV) 174 AHG/Res بشأن النزاع التشادي الليبي . وأشاد الوزراء بما أبداه البلدان من استعداد لتسوية النزاع بينهما بالوسائل السلمية . وأعربوا عن تأييدهم التام للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لإقامة علاقات حسن جوار وارساء سلام دائم يقوم على مبادئ الاستقلال وسلامة الأراضي ، وعدم التدخل . كما طالبوا بتقديم مساعدة دولية من أجل التمهيد .

عاشرا - جنوب شرقي آسيا

١١٣ - أكد الوزراء مجددا التزامهم بموقف الحركة من الوضع في جنوب شرقي آسيا وذلك على نحو ما ورد في الفقرة ١٣٩ والفقرة ١٤٠ من الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثامن .

١١٤ - ورحب الوزراء باجتماع جاكارتا غير الرسمي الذي عقد من ٢٥ الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وحشا المعنيين جميعا على مضاعفة جهودهم من أجل التوصل الى حل سريع للمشكلة .

١١٥ - أبرز الوزراء أهمية المبادرة التي قام بها رئيس الحركة بغية استكشاف امكانيات واحتمالات مساهمة الحركة في البحث عن تسوية سلمية في كمبوتشيا . وقد اتفقوا على وجوب أن تكون هذه المبادرة واجتماع جاكارتا غير الرسمي متكاملين يعزز كل منهما الآخر ، وأنه ينبغي أن تقدم الحركتان دعمها الذي لا غنى عنه للمبادرات الاقليمية التي كان اجتماع جاكارتا نقطة بدايتها .

حادي عشر - كوريا

١١٦ - لاحظ الوزراء بقلق أن كوريا لا تزال مقسمة رغم آماني الشعب الكوري في إعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية ، وأن هذا الوضع يخطوي على تهديد للسلم .

١١٧ - ورحب الوزراء بارتياح بموقف الشعب الكوري في جهوده المبذولة لإعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية دون أي تدخل أجنبي عن طريق الحوار والتشاور بين الشمال والجنوب ، وفقا للمبادئ الثلاثة المتمثلة في الاستقلال والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى ، الواردة في البيان المشترك بين الشمال والجنوب الذي صدر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ .

١١٨ - وأعرب الوزراء عن أملهم في أن يقترن تحقيق رغبة الشعب الكوري في توحيد وطنه في أقرب وقت ممكن ، تعزيزا لشقة متبادلة والمصالحة بين الشمال والجنوب ، وبالتخفيض التدريجي والمتوازن للقوات المسلحة في شبه الجزيرة الكورية وبانسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة .

ثاني عشر - جنوب غربي آسيا

١١٩ - في إطار التطورات المتعلقة بالحالة في جنوب غربي آسيا ، أعرب الوزراء عن ارتياحهم البالغ ازاء ابرام الاتفاقات بشأن تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان التي وقعت في جنيف يوم ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . ولما كان من رأيهم أن هذه الاتفاقيات تعد بمثابة إنجاز تاريخي يمهد الطريق لإحلال السلم في أفغانستان ، فقد أعربوا عن الأمل في أن تساهم الاتفاقات مساهمة ايجابية في إقرار تسوية شاملة تتيح للاجئين الأفغانيين العودة الى وطنهم آمنين معززين على نحو ما نصت عليه الاتفاقات وتهيئة الظروف الكفيلة بإحلال السلم والأمن في المنطقة وعلى الصعيد الدولي .

١٢٠ - وأثنى الوزراء على الجهود التي بذلها بروح من المسؤولية وبطابع عملي سياسي عدد من الدول وبصفة خاصة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، كان من رأيهم أن اتفاقات جنيف الموقعة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ تشكل دليلا لا مثيل له على ما توفره الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز من آليات لتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

١٢١ - وذكّر الوزراء بأن التفاهم الذي توصلت اليه الاطراف الاربعة الموقعة على اتفاقات جنيف هو أن الهدف من التسوية الشاملة يعني ضمنا حصولها على أوسع تأييد من جميع فئات الشعب الأفغاني ومشاركته المباشرة فيها ، وأفضل السبل لبلوغ ذلك يتمثل في إقامة حكومة أفغانية عريضة القاعدة . ومع أن الوزراء سلّموا بأن أية مسألة تتعلق بالحكم في أفغانستان تقع في ولاية أفغانستان دون سواها ، ولا يجوز لغير الشعب الأفغاني ذاته أن يبت فيها فقد أعرب الوزراء عن أملهم في أن تعمل جميع عناصر الأمة الأفغانية داخل أفغانستان وخارجها بالسرعة اللازمة والحكمة السياسية الملائمة من أجل إعادة السلام الى ربوع أفغانستان .

١٢٢ - وأعرب الوزراء عن ثقتهم في أن تنفيذ أحكام تلك الاتفاقات تنفيذا فعالا وصارما وعدم انتهاكها سيكون لهما تأثير ايجابي على عملية إحلال السلم الرامية الى إقرار تسوية شاملة لكافة القضايا ، لما فيه خير الشعب الأفغاني بأسره . وتحقيقا لهذه الغاية ، كرروا تأكيد حق شعب أفغانستان في العمل على تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون عوائق أو ضغوط وبمناخ من أي تدخل أجنبي .

ثالث عشر - النزاع بين ايران والعراق

١٢٣ - أعرب الوزراء عن عظيم ارتياحهم لقرار حكومتي جمهورية ايران الاسلامية والجمهورية العراقية قبول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ بشأن إنهاء الحرب الايرانية العراقية وبصورة خاصة وقف العمليات العدائية اعتباراً من ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ والشروع في محادثات مباشرة برعاية الأمين العام للأمم المتحدة بغية التوصل الى حل شامل وعادل ومشرف ودائم للنزاع .

١٢٤ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للأمين العام للأمم المتحدة وللمجلس الأمن ، ولا سيما لأعضائه المنتهين الى حركة عدم الانحياز ، لما بذلوه من جهود دؤوبة لتحقيق السلام ، كما أعربوا عن التقدير للبلدان التي تعهدت بالمساهمة في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق .

١٢٥ - وأحاط الوزراء علماً بالاجتماع الذي عقد في جنيف يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ برعاية الأمين العام للأمم المتحدة ودعوا الجانبين الى التعاون بحسن نية مع الأمين العام للأمم المتحدة بغية التوصل الى تفاهم مشترك بشأن سائر أحكام قرار مجلس الأمن ٥٩٨ واجراءات وتوقيت تنفيذها .

١٢٦ - وفي حين أشار الوزراء الى موقفهم السابق من النزاع بين ايران والعراق ، أعربوا عن يقينهم بأن تكلل المفاوضات بالنجاح بحيث تنفضي الى حل شامل ودائم للمشكلة كفيل بأن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز وحدة حركة بلدان عدم الانحياز وتوكيد دورها في حل المشاكل الدولية .

رابع عشر - إسقاط الولايات المتحدة لطائرة ايرانية مدنية

١٢٧ - أشار الوزراء الى قرار مجلس الأمن ٦١٨ المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ وأعربوا عن حزنهم العميق لإسقاط طائرة مدنية ايرانية بصاروخ أطلقتته سفينة حربية أمريكية فوق مضيق هرمز . وحثوا جميع الأطراف في اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤ بشأن الطيران المدني الدولي على أن تراعى الى أقصى مدى وفي جميع الظروف القواعد والممارسات الدولية المتعلقة بسلامة الطيران المدني ، وبخاصة تلك الواردة في مرفقات تلك الاتفاقية ، بغية الحيلولة دون تكرار حوادث مماثلة . كما أكدوا على

جمهورية ايران الاسلامية وغيرها من الحكومات المعنية في المطالبة بتمويض بهاتفتفسي القانون الدولي عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها .

خامس عشر - كاليدونيا الجديدة

١٢٨ - أقر الوزراء بأن منطقة جنوبي المحيط الهادئ تمثل إحدى مناطق العالم التي تضم العديد من الاقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي ، وأكدوا مجدداً حق جميع الشعوب - بغض النظر عن عدد سكانها أو مساحة أراضيها - في تقرير مصائرهما بمنأى عن أي شكل من أشكال التدخل الاجنبي .

١٢٩ - وفي هذا السياق ، أعاد الوزراء تأكيد تأييدهم لحق شعب كاليدونيا الجديدة في تقرير المصير وفي الانتقال المبكر الى دولة مستقلة ، وفقاً لحقوق سكانها الاصليين وتطلعاتهم ، وعلى نحو يكفل حقوق ومصالح سكانها كافة ، وطبقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المتضمن في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

١٣٠ - وأعربوا عن أسفهم ازاء أعمال العنف والخسائر في الارواح التي وقعت في جزيرة أوفيا في أواخر نيسان/ابريل وبداية أيار/مايو من هذا العام والاحداث التي أدت الى هذه المجابهات العنيفة .

١٣١ - ولاحظ الوزراء بارتياح شروع السلطات الفرنسية وشعب كاليدونيا الجديدة في حوار بشأن مركز الاقليم والبدء في اتخاذ تدابير ايجابية لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كاليدونيا الجديدة مما يمكن أن يشكل اطاراً للتطور السلمي في الاقليم نحو تقرير المصير والاستقلال .

١٣٢ - وأهاب الوزراء بالاطراف المعنية ، حرصاً على مصالح كل الناس في كاليدونيا الجديدة ، أن تواصل حوارها وأن تمتنع عن الاتيان بأي عمل من أعمال العنف ، وحشوا على إبقاء مسألة كاليدونيا الجديدة قيد النظر الفعلي في الأمم المتحدة لكي أن تنتهي الظروف لاجراء استفتاء مقبول دولياً بشأن تقرير المصير وفق مبادئ الأمم المتحدة وممارساتها .

سادس عشر - الحالة في الشرق الأوسط

١٣٣ - أعرب الوزراء عن قلقهم ، ازاء تدهور الموقف في الشرق الأوسط ، نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ، والجولان السوري ، وأجزاء من جنوب لبنان ، والسياسات والممارسات التي تجلت في أعمال اسرائيل العدوانية التوسعية في المنطقة ، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

١٣٤ - وأكدوا من جديد التضامن الفعال لحركة بلدان عدم الانحياز مع البلدان العربية التي تتعرض للعدوان الاسرائيلي ، ومع الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، بغية استعادة حقوقه الوطنية المغتصبة واسترداد أراضيه المحتلة .

١٣٥ - وأعاد الوزراء أيضا تأكيد التزام حكوماتهم بمساندة دول المواجهة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة التهديدات الاسرائيلية والعدوان الصهيوني وبمساندة كفاحها من أجل تحرير أراضيه .

١٣٦ - وأشار الوزراء الى أن اجتماع القمة في هراري ، كان قد أكد من جديد ، أن قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الأوسط ، والسبب الاساسي للصراع العربي الاسرائيلي . وأدان الوزراء أي اتفاق أو معاهدة تنتهك أو تمس بحقوق الشعب الفلسطيني ، كما تعترف بها حركة عدم الانحياز بما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، والقرارات ذات الصلة . وأدانوا كذلك أية مبادرة من شأنها أن تنتهك هذه الحقوق وتعرق تحرير القدس والأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، وتحول بين الشعب العربي الفلسطيني وبين ممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأدانوا أية حلول انفرادية أو جزئية .

١٣٧ - أكد الوزراء مرة أخرى على أن السلم الشامل والعادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير المصير دون تدخل أجنبي ، وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة في اقليمه الوطني وذلك على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣٢٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

١٣٨ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا للفقرة ٦ من إعلان جنيف وقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٢٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ و ٦٦/٤٢ المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بغية التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط يستند أساسا الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات السيادة في وطنه فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وقرارها د إ ط - ٢/٧ المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠. وشددوا على أن اشترك جميع الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع العربي الاسرائيلي، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة في المؤتمر، وكذلك الاعضاء الدائمين في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة سيكون شرطاً لا غنى عنه لتحقيق الاهداف التي يسعى المؤتمر الى بلوغها. ولذلك دعوا مجلس الامن الى تشكيل لجنة تحضيرية يشترك فيها الاعضاء الدائمون في المجلس بغية النظر في السبل والوسائل الفعالة لعقد المؤتمر الدولي الذي دعت اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٥٨/٢٨ جيم بشأن أزمة الشرق الاوسط، عملاً بأحكام ميثاق الامم المتحدة وكافة قراراتها المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي. وأكدوا كذلك مسؤولية مجلس الامن عن توفير إطار مؤسسي ملائم لضمان الامتثال للاتفاقات الناشئة عن هذا المؤتمر.

١٣٩ - وأدان الوزراء بقوة إنشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة وتهويد القدس وإعلانها عاصمة لاسرائيل، وأكدوا من جديد أن جميع التدابير التي نفذتها اسرائيل بهدف تغيير المعالم السياسية والحضارية والدينية والديموغرافية وغيرها من السمات في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة غير شرعية وباطلة ولاغية.

١٤٠ - واتفق الوزراء على أن يطلبوا الى الامم المتحدة اتخاذ التدابير الفعالة بما فيها فرض الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، ضد اسرائيل بغية تنفيذ الانسحاب الفوري والتام للقوات الاسرائيلية وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس.

١٤١ - وأدان الوزراء اسرائيل لاستمرارها في احتلال الجولان العربي السوري، وتحديدها لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وانتهاكها الصارخ لاهكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب. وأكدوا أن القرار الذي

أصدرته إسرائيل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل قرار باطل ولاغ وأنه يعد عملاً عدوانياً بموجب المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة .

١٤٢ - وأدان الوزراء ما تقوم به إسرائيل من ممارسات تعسفية ضد سكان الجولان السوري المحتل بهدف القضاء على جذورهم الثقافية والتاريخية ومحو هويتهم العربية السورية . كما أدانوا التدابير غير المشروعة المتمثلة في إقامة مستوطنات يهودية وتغيير الهيكل الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للجولان السوري المحتل .

١٤٣ - وكرر الوزراء الاعراب عن مساندتهم الكاملة لكفاح الجمهورية العربية السورية من أجل تحرير أراضيها المحتلة . وحيّوا ما يبديه السكان العرب السوريون في الجولان من مقاومة مستمرة للاحتلال والاضطهاد الاسرائيليين ، ودعوا مجلس الأمن الى اتخاذ تدابير فعالة ، بما في ذلك فرض الجزاءات بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بغية تحقيق الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال من الأراضي العربية السورية .

١٤٤ - وأدان الوزراء "التحالف الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وأكدوا أن هذا التحالف يقوي نظام الحكم التوسعي في تل أبيب الذي يسعى الى زعزعة الاستقرار في المنطقة ، ويشجعه على مواصلة وتصعيد عدوانه . كما أدانوا بصفة خاصة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة الى تطوير الصناعات الحربية في إسرائيل وإشراكها في "برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي" وفي هذا الصدد اعتبروا أن هذا التحالف يشكل تهديداً للسلم والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم .

١٤٥ - أعرب الوزراء عن تقديرهم العميق للدول الأفريقية لرفضها الاتفاقية المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسرائيل في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ انتهاكاً لقرار الجمعية العامة د-١/٩ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، ولامتناعها عن قبول أي مساعدات من إسرائيل في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وأدانوا محاولات إسرائيل التسلل الى أسواق البلدان النامية بذريعة توجيه المساعدات الفنية للأمم المتحدة . ودعوا البرنامج الإنمائي الى إلغاء هذه الاتفاقية ، بدلاً من مجرد تجديدها .

١٤٦ - وأدان الوزراء بقوة استغلال إسرائيل للموارد والثروات الطبيعية للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة تحديداً لاتفاقيتي لاهاي وجنيف ومبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية وثرواتها ودعوا جميع الدول والهيئات الدولية الى الامتناع عن الاعتراف بسلطة إسرائيل عليها والامتناع عن أي تعاون معها .

١٤٧ - وأكد الوزراء من جديد تقييدهم بالقرار الصادر عن مؤتمر القمة السابع الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ والذي يحث بلدان عدم الانحياز على العمل من أجل مقاطعة اسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والمالية والعسكرية والثقافية وفي مجال النقل البحري والجوي ودعوا مجلس الأمن الى تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية ارغام اسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي اعتمدها الجمعية العامة .

١٤٨ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بهدف التخفيف من حدة التوترات وزيادة الأمن في المنطقة بما يتفق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا سيما القرار د-٢/١٠ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وبالنظر الى ذلك ، ناشدوا الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ تدابير ملموسة بغية تهيئة الظروف المواتية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وأدان الوزراء اسرائيل لتماديا في اتباع سياسة عسكرية نووية تقوّس كل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف ، والذي لا يمكن بلوغه ما لم تدّعن اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، التي تطالب اسرائيل بالانضمام الى "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" والسماح بإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتدمير أسلحتها النووية ونظم إطلاقها والكف عن انتاجها .

١٤٩ - وشدد الوزراء على الحاجة الماسة الى اتخاذ تدابير مناسبة للتصدي للخطر الذي يشكله على أمن افريقيا الاقليمي التعاون الوثيق بين اسرائيل ونظام الحكم في جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري في الميادين العسكرية والاقتصادية والنووية مما يسهم في ادامة احتلال ناميبيا غير الشرعي ويعزز وسائل العدوان والقهر التي يستعملها نظام الفصل العنصري الاجرامي ضد شعب جنوب افريقيا والدول المجاورة .

١٥٠ - وأدان الوزراء بأشد لهجة الاعتداء الارهابي الجديد الذي اقترفته اسرائيل في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ضد سيادة تونس وسلامتها الاقليمية في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقواعد السلوك الدولية ، والذي أسفر عن اغتيال السيد خليل الوزير (أبو جهاد) نائب القائد العام لقوات منظمة التحرير الفلسطينية وعدد

آخر من الرعايا الفلسطينيين والثونسيين . وأشاروا في هذا الصدد الى أن هذا العمل العدواني الجديد الذي أعقب العدوان الذي تعرضت له تونس في الاول من تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، يثبت مرة أخرى استهتار اسرائيل التام بقرار مجلس الامن ٥٧٣ (١٩٨٥) وأعربوا عن مساندتهم وتضامنهم مع شعب تونس وحكومتها ومع منظمة التحرير الفلسطينية . وأشاروا أيضا الى قرار مجلس الامن ٦١١ (١٩٨٨) الذي أدان عدوان ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، وحث الدول الاعضاء على اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع ارتكاب مثل هذه الاعمال ضد سيادة جميع الدول وسلامتها الاقليمية ، وأعرب عن تميم المجلس على اتخاذ ما يلزم من خطوات من أجل كفالة تنفيذ أحكامه .

سابع عشر - العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية

١٥١ - ذكر الوزراء بادانتهم لاسرائيل لعدوانها المسلح على المنشآت النووية العراقية السلمية الذي شكل أيضا انتهاكا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحق الشعوب غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . وطلب الوزراء مرة أخرى من مجلس الامن أن يتخذ تدابير فعالة لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالب اسرائيل ، ضمن أمور أخرى ، بأن تعمل على وجه السرعة ، على إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولاحظ الوزراء أن اسرائيل لم تلتزم حتى الآن ، وبالقدر الكافي ، بعدم مهاجمة أو تهديد المنشآت النووية في العراق أو في أي مكان آخر ، بما في ذلك المنشآت الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . لذلك طلب الوزراء اتخاذ تدابير اضافية تضمن بشكل فعال أن تلتزم اسرائيل بعدم ضرب أو تهديد المنشآت النووية في العراق أو أي مكان آخر بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وحث الوزراء كذلك على الاحتفاظ بالبند المعنون "العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والامن الدوليين" في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أن تمتثل اسرائيل لقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) .

ثامن عشر - قضية فلسطين

١٥٢ - أكد الوزراء من جديد أن حركة بلدان عدم الانحياز ككل قد تعهدت بتأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير وطنه واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

١٥٣ - وأكد الوزراء أيضا أنه لا يمكن التوصل الى حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل التام وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ودون استرداد الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف وممارسته لها ، بما في ذلك حقه في العودة الى دياره وحقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي وحقه في الاستقلال الوطني وكذلك حقه في إقامة دولة ذات سيادة ومستقلة في فلسطين بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة .

١٥٤ - وأكد الوزراء مجددا تأييدهم القوي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وشددوا على أن للمنظمة وحدها حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، وأكدوا من جديد حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاشتراك مستقلة وعلى قدم المساواة ، وفقا لاحكام القانون الدولي ، في جميع الجهود والمؤتمرات الدولية والانشطة التي تهدف الى ضمان الاحترام لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ونيله اياها وممارسته لها ، وفق ما ينص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ والقرار د/ط-٢/٧ الصادر عن الدورة الاستثنائية الطارئة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠ والقرار ٥٨/٢٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

١٥٥ - أكد الوزراء حق منظمة التحرير الفلسطينية الذي لا ينزع في الاشتراك في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب . وأشاروا الى أن حق المنظمة في الاحتفاظ ببعثة لها بمقر الأمم المتحدة في نيويورك وكذلك حقها في أن يكون لها مكاتب وتسهيلات عملية أخرى وحق موظفيها في الدخول الى الولايات المتحدة الأمريكية والاقامة فيها لممارسة وظائفهم قد أكدتها من جديد قرارات الدورة الثانية والاربعين العادية والمستأنفة للجمعية العامة . وسلم الوزراء بأهمية فتوى محكمة العدل الدولية بشأن هذا الموضوع .

١٥٦ - ورحب الوزراء ترحيبا حارا بنتائج الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائرية خلال الفترة من ٢٠ الى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، باعتبارها نصرا مؤزرا للشعب الفلسطيني . وأعربوا في هذا السياق عن تقديرهم البالغ للجهود التي بذلها الرئيس الشاذلي بن جديد والشعب الجزائري لإنجاح اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني . ورحبوا أيضا باجتماع القمة لدول الجامعة العربية الذي عقد في العاصمة الجزائرية كذلك في الفترة من ٧ الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ لمناقشة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

١٥٧ - وأثنى الوزراء على ما بذلته لجنة التسع المعنية بفلسطين والتابعة لحركة بلدان عدم الانحياز (التي تضم بنغلاديش والجزائر وزامبيا وزمبابوي والسنگال وكوبا ومنظمة التحرير الفلسطينية والهند وبيوغوسلافيا) من جهود هامة بغية الاسهام في حل قضية فلسطين التي تعد لب مشكلة الشرق الأوسط . وحثوا اللجنة على مواصلة العمل من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة في وقت مبكر ، وذلك من خلال اجراء اتصالات نشطة مع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وانتهاج السبل الملائمة الأخرى الكفيلة بتحريك وتوجيه جهود بلدان عدم الانحياز بغية تحقيق حل شامل ودائم للمشكلة . وفي هذا الصدد ، أعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل للإبلاغات التي أصدرتها هذه اللجنة في اجتماعاتها التي عقدت في هراي يومي ١٤ و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، وفي بيونغ يانغ يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، وأشادوا بما نهضت به من أنشطة من أجل مساعدة الأمين العام في جهوده الرامية الى التعجيل بعملية التحضير لعقد مؤتمر دولي للسلام . كما أحاطوا علما بالبيان الذي أصدرته اللجنة في اجتماعها الذي عقد في نيقوسيا في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

١٥٨ - وأكد الوزراء من جديد قلقهم البالغ ازاء الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والناجم عن اعتداءات اسرائيل المتكررة على المخيمات ، وقرروا إعادة تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة عن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التي تدعو الى الانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من لبنان ، وردعها عن الاعتداءات المتكررة على هذه المخيمات وذلك ضمانا لسلامة جميع المدنيين سواء كانوا لبنانيين أو لاجئين فلسطينيين .

١٥٩ - وأعرب الوزراء مرة أخرى عن أسفهم الشديد ازاء حرمان الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها اسرائيل من جميع أشكال الحماية القانونية ووقوعهم ضحايا التشريعات القمعية وسياسة القبضة الحديدية والاعتقالات الجماعية التعسفية ، والتعذيب والتشريد والطرده وتدمير المساكن مما يشكل انتهاكا صارخا لما لهم من حقوق الإنسان ولاحكام اتفاقية جنيف الرابعة . وأدان الوزراء اسرائيل لرفضها تنفيذ معاهدة جنيف الرابعة في الأراضي العربية المحتلة . وطالبوا جميع الدول باحترام هذه الاتفاقية وحمل اسرائيل على احترامها .

١٦٠ - وأكد الوزراء من جديد رفضهم لجميع السياسات والممارسات الاسرائيلية الرامية الى تغيير المعالم الجغرافية للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، أو تغيير البنية السكانية فيها ، ولا سيما مخططات

اسرائيل الرامية الى تغيير ونقل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الى مواقع جديدة .
وكررنا مطالبتهم لجميع الدول بعدم الاعتراف بهذه التغييرات ووقف وقطع أي تعاون مع
اسرائيل قد يشجعها على متابعة سياساتها وممارساتها التي تشكل انتهاكا لقرار مجلس
الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) .

١٦١ - وأدان الوزراء سياسة اسرائيل الرامية الى استقدام مهاجرين يهود جسدد
للاستييطان في فلسطين المحتلة وفي الجولان السوري المحتل على حساب السكان العرب
الأصليين ، وعلى حساب حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وأراضيهم ، وحشوا جميع
الدول على الامتناع عن تقديم أي تسهيلات أو تشجيع من أي نوع كان في هذا الاطار يساعد
اسرائيل والصهيونية العالمية على الاستمرار في سياساتها الاستعمارية والتوسعية في
الأراضي العربية المحتلة . وفي هذا السياق ، رأى الوزراء أن تقديم مثل هذه
التسهيلات أو التشجيع عليها يعد بالضرورة انتهاكا صارخا لحقوق الفلسطينيين وحقوق
المواطنين العرب السوريين وخاصة حقهم في العودة الى وطنهم ، وفي ديارهم
وممتلكاتهم .

١٦٢ - وأدان الوزراء بشدة العدوان على الأماكن المقدسة في الأراضي الفلسطينية
والعربية الأخرى المحتلة ، وأعربوا في هذا الصدد عن تأييدهم الثام للقرارات ذات
الصلة الصادرة عن منظمة المؤتمر الاسلامي .

١٦٣ - وأعرب الوزراء من جديد عن تأييدهم لمشروع السلام العربي الذي اعتمده مؤتمر
القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في فاس في الفترة من ٦ الى ١٢ أيلول/سبتمبر
١٩٨٣ ، والذي أكدته مؤتمرات القمة العربية التي كان آخرها مؤتمر القمة العربي غير
العادي الذي عقد في الجزائر في الفترة من ٧ الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، وأكدوا
كذلك دعمهم لقرارات المؤتمرات العربية والدولية التي اتخذت تأييدا لخطة السلام
العربية .

تاسع عشر - لبنان

١٦٤ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ ازاء الوضع الخطير الذي ما زال يواجهه لبنان
وأعادوا تأكيد القرارات السابقة التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز في هذا المجال ،
خاصة القرارات التي اعتمدها مؤتمر القمة السابع وطالبوا بالتنفيذ الكامل للقرارات
مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٣) و ٥٠٩ (١٩٨٣) التي تدعو الى

الانسحاب الغوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي اللبنانية ونشر قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا . وأعلنوا أيضا تضامنهم مع شعب لبنان وحكومته ، وأعادوا تأكيد تأييدهم الكامل لسلامة لبنان ، ووحدة أراضيه ، وحقه في ممارسة سيادته على أراضيه داخل الحدود المعترف بها دوليا .

١٦٥ - وأدان الوزراء العدوان الاسرائيلي على لبنان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لاجزاء من الجنوب اللبناني ، وكذلك الممارسات اللاإنسانية لقوات الاحتلال في هذه الاراضي مما يشكل انتهاكا صارخا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وأعربوا عن تقديرهم وتأييدهم الكامل للمقاومة اللبنانية الوطنية التي تهدف الى تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي .

١٦٦ - وأدان الوزراء إقدام اسرائيل على إبعاد المواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين الى لبنان لما يشكله هذا العمل اللاإنساني من انتهاك لسيادة لبنان واعتداء جديد على حرمة أراضيه ولما فيه من خرق صريح لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وطالب الوزراء اسرائيل بالتقيد بقرار مجلس الامن بهذا الشأن والامتناع عن إبعاد الفلسطينيين من أرضهم وديارهم الى لبنان أو أي بلد آخر .

عشرين - انتفاضة الشعب الفلسطيني

١٦٧ - لاحظ الوزراء أن الحالة في الشرق الاوسط قد تفاقمت كثيرا منذ انعقاد مؤتمر قمة هاراري ولاسيما نتيجة لاجراءات قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان المدنيين في الاراضي المحتلة التي تنتهك بصورة صارخة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة وانتهاوا الى أن الحالة الناشئة عن أعمال العنف التي تقترفها قوات الاحتلال في الاراضي الفلسطينية المحتلة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

١٦٨ - وأدان الوزراء ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلي الاجرامية في غزة والضفة الغربية وبخاصة قتل الفلسطينيين العزل وتعذيب الشباب وجرحهم واعتقالهم واحتجازهم بأعداد غفيرة ، وضرب النساء والاطفال ومضايقتهم ، فضلا عن عمليات الابعاد وفرض الحصار والاعتداء على الاماكن المقدسة ، بما فيها المسجد الاقصى ، وعلى المؤسسات العلمية والصحية ، واغتصاب المنازل وتدميرها .

١٦٩ - وفي هذا الصدد ، أشار الوزراء الى قرارات مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ و ٦٠٨ (١٩٨٨) التي أعرب فيها - ضمن أمور أخرى - عن شجبه الشديد للسياسات والممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وبصورة خاصة اطلاق جيش الاحتلال النار على الفلسطينيين المدنيين العزل ، مما يفضي الى سقوط العديد من القتلى والجرحى بينهم ، وإبعاد الفلسطينيين عن الاراضي المحتلة ، ودعوا السلطة القائمة بالاحتلال الى أن تتقيد على الفور بأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وأن تكف فوراً عن سياساتها وممارساتها التي تنتهك أحكام هذه الاتفاقية .

١٧٠ - ولاحظوا أن هذه الفظائع والاعمال الارهابية تشكل جانباً من جوانب سياسة "القبضة الحديدية" التي دأبت السلطة القائمة بالاحتلال على ممارستها ، بغية تنفيذ اسلوب "الضم المطرد" للأراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة .

١٧١ - وحيا الوزراء انتفاضة الشعب الفلسطيني البطولية في الاراضي المحتلة والتي تعد خطوة أخرى في كفاحه ضد القهر والظلم ، وأثنوا على بسالة هذا الشعب وتصميمه على تحرير أراضيه المحتلة ، وأعربوا عن ارتياحهم لما أسهمت به هذه الانتفاضة في تعزيز التضامن العربي .

١٧٢ - وأبرز الوزراء كذلك ما تنطوي عليه انتفاضة الشعب الفلسطيني من مغزى باعتبارها حدثاً تاريخياً لا يمكن عكسه ودليلاً ملموساً على عزم هذا الشعب على أن يقيم دولته ، مما يثبت عقم محاولات اسرائيل الاستمرار في احتلال فلسطين . كما رحبوا بتعاظم المساندة الدولية لانتفاضة الشعب الفلسطيني التي ينظر اليها باعتبارها عملاً مشروعاً في سياق كفاحه العادل من أجل استرداد حقوقه المقتصة ونيله الاستقلال التام .

١٧٣ - وأكد الوزراء دعوة حركة عدم الانحياز للأمم المتحدة من أجل المبادرة على وجه السرعة الى اتخاذ تدابير فعالة من بينها فرض الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد اسرائيل ، بغية إجبارها على سحب جميع قواتها على الفور ، وانهاء احتلالها لكافة الاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس تلك الاراضي التي تحتلها اسرائيل بصورة غير قانونية منذ سنة ١٩٦٧ . ودعوا كذلك مجلس الامن الى وضع الاراضي الفلسطينية تحت الاشراف المؤقت للأمم المتحدة حماية للشعب الفلسطيني .

١٧٤ - ودعا الوزراء جميع الدول الى ممارسة مزيد من الضغوط على سلطات الاحتلال الاسرائيلية بغية وضع حد لحرب التهريب والقهر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الباسل وفرض عقوبات فعالة على مقترفي هذه الافعال النكراء التي تشكل الجرائم ضد الانسانية . وفي هذا الصدد ، رأى الوزراء أن التشريعات استثنائها بعض الدول ضد المقاطعة العربية لاسرائيل عملا عدائيا ضد الحقوق العربية . وحشا حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على حشد مزيد من التأييد للانتفاضة الفلسطينية .

١٧٥ - وأكد الوزراء مجددا رغبة حكومات بلدانهم الوطنية في الاستمرار في مساعدة الشعب الفلسطيني لتمكينه من مواصلة النضال من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي وبطوغ حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . وأشاد الوزراء بجامعة الدول العربية لتعهدهما بتوفير سبل العيش والمقاومة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وبتقديم الدعم المالي الملائم طوال أمد الانتفاضة ، وذلك بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن خلال "صندوق دعم الانتفاضة" الذي أنشأته منظمة التحرير الفلسطينية لهذا الغرض ، ومن خلال الهيئات الدولية الأخرى وسائر القنوات المتاحة . كما أشادوا بالتزام الجامعة بمساندة دول المواجهة مع اسرائيل بحيث يتسنى لها تعزيز دفاعاتها وتقوية قدراتها من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة .

١٧٦ - وناشد الوزراء جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي تقديم مزيد من المساندة للانتفاضة الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما في ذلك المساعدة المالية والمادية ، بغية اغاثة السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة . وعهد الوزراء الى لجنة التسع المعنية بفلسطين والتابعة لحركة عدم الانحياز بأن تتابع عن كثب تطورات الانتفاضة واحتياجات الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وتقديم مقترحات في هذا الشأن لمكتب التنسيق .

حاديا وعشرين - المحيط الهندي كم منطقة سلم

١٧٧ - أكد الوزراء مجددا عزم دول عدم الانحياز على مواصلة مساعيها لتحقيق الأهداف الواردة في اعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، كما درسها اجتماع دول المحيط الهندي الساحلية والداخلية في تموز/يوليه ١٩٧٩ وكذلك في الاجتماعات اللاحقة التي عقدتها اللجنة المختصة للمحيط الهندي . وكرروا الاعراب عن اقتناعهم بأن أي مظهر من مظاهر الوجود العسكري للدول الكبرى ، والقواعد الأجنبية ، والمدمشات العسكرية وتسهيلات المعاونة الادارية والأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل مما يندرج في اطار

التنافس فيما بين الدول الكبرى ، يشكل انتهاكا صارخا لاعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

١٧٨ - ولاحظ الوزراء بمزيد من القلق ما يجري من تصعيد متواصل للوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي وأكدوا أن وجودا من هذا القبيل يزيد من حدة التوتر ويهدد استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنميتها السلمية .

١٧٩ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لاعلان المحيط الهندي منطقة سلم الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٨٢٢ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ وحثوا على تنفيذه في وقت مبكر . ولاحظوا أيضا أنه برغم الجهود التي تبذلها دول عدم الانحياز ، فقد تأخر بدرجة كبيرة عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو ، وذلك بسبب الموقف المعوق الذي اتخذته بعض الدول . وحث الوزراء لجنة الأمم المتحدة المختصة على استكمال الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفقها لولايتها .

١٨٠ - وقرر الوزراء مواصلة جهودهم لضمان عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو في ميعاد أقصاه ١٩٩٠ . وفي هذا السياق حث الوزراء على مشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والمستخدمين الرئيسيين للبحار ، مشاركة كاملة وفعالة في المؤتمر ، كما حثوا تلك الدول على التعاون مع الدول الساحلية والداخلية باعتبارها أن ذلك أمر ضروري لنجاح المؤتمر .

ثانيا وعشرين - القارة القطبية الجنوبية (انشاركتيكا)

١٨١ - أعرب الوزراء مجددا عن اعتقادهم بأنه ينبغي ، تحقيقا لمصلحة الجنس البشري بأسره ، استخدام القارة القطبية الجنوبية في الأغراض السلمية وحدها ، لا أن تصبح ساحة أو موضوعا لخلاف دولي وأن تكون هذه القارة مفتوحة أمام الدول كافة ، وسلموا باهتمام الجنس البشري عموما - ضمن سائر اهتماماته - بالقارة الجنوبية من حيث السلم والأمن الدوليان والاقتصاد والبيئة والبحث العلمي والارصاد الجوية ، وكرروا الاعراب عن اقتناعهم بأن هذا الاهتمام يمكن أن يزداد من خلال اطلاع الأمم المتحدة على كافة التطورات في هذه القارة . كما أكدوا مجددا قناعتهم بأن أي استغلال لموارد القارة ينبغي أن يكفل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين فيها ، وعناية بيئتها ، كما ينبغي أن يكون هذا لصالح البشرية أجمع . وفي هذا السياق ، قرروا أيضا أن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصلحة مشروعة في هذا الاستغلال .

١٨٢ - وذكر الوزراء بشئى القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مقدمتها القراران ٤٦/٤٢ ألف وباء اللذان أكدا ، بين أمور أخرى ، مبدأ أن للمجتمع الدولي الحق في الحصول على معلومات تشمل كافة جوانب القارة الجنوبية والقطبية وأن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون المستودع المركزي لكل هذه المعلومات ، وطلبوا الى الأطراف التشاورية في معاهدة انتاركتيكا دعوة الامين العام أو ممثله الى حضور كافة الاجتماعات التي يعقدها أطراف المعاهدة بما في ذلك اجتماعاتهم التشاورية ، وناشدوا الأطراف التشاورية في المعاهدة اتخاذ تدابير عاجلة في أقرب وقت ممكن لاقضاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن الاشتراك في اجتماعاتهم ، وأشاروا الى أنه ينبغي أن تظل هذه المسألة قيد النظر في الأمم المتحدة .

١٨٣ - وفي حين أشار الوزراء الى القرار ٤٦/٤٢ بآء الذي طلب الى الأطراف التشاورية في معاهدة انتاركتيكا تأجيل المفاوضات بشأن وضع نظام للتعدين الى حين اشتراك جميع أعضاء المجتمع الدولي فيها ، أحاطوا علما باعتماد هذه الأطراف التشاورية لاتفاقية لتنظيم استغلال الموارد المعدنية لانتاركتيكا في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . ورأى الوزراء أن هذا التطور كفيل بأن يزيل من صعوبة الجهود الرامية الى تحقيق توافق الآراء حول هذه القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأعربوا عن أملهم في أن تستأنف جميع الدول تعاونها ومشاركتها في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، بغية التوصل الى تفاهم حول جميع الجوانب التي تخص مسألة انتاركتيكا وذلك في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

١٨٤ - ولاحظ الوزراء بأسف بأن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا طرف تشاوري في معاهدة انتاركتيكا ، وحثوا ، في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦/٤٢ ألف سائر الأطراف التشاورية على أن تستبعد فورا هذا النظام من المشاركة في اجتماعاتهم .

ثالثا وعشرين - قبرص

١٨٥ - أعدا الوزراء تأكيد جميع الاعلانات والبيانات السابقة لحركة عدم الانحياز وأعربوا من جديد عن تضامنهم وتأييدهم الكاملين لشعب جمهورية قبرص وحكومتها كما أكدوا من جديد تأييدهم لاستقلال الجمهورية وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ووضعها غير المنحاز .

١٨٦ - رجب الوزراء بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ مهمة المساعي الحميدة التي كلفه بها مجلس الأمن ، والتي بلغت ذروتها في عقد اجتماع جنيف في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ تحت رعايته بين رئيس جمهورية قبرص وزعيم طائفة القبارصة الاتراك السيد رؤوف دنكتاش . كما رحبوا بقرار الطرفين استئناف المحادثات بين الطائفتين على مستوى عال يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ والتوصل الى نتائج في الفترة الزمنية المحددة . وطالبوا ببذل جهد متواصل في اطار حوار بناء مفيد يستهدف تحقيق نتائج ويتم اجراؤه على أساس الاتفاقات التي تم التوصل اليها على مستوى رفيع عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، ووفقا لمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها واعلانات حركة عدم الانحياز بغية التوصل الى اتفاق . وأعربوا عن الامل في أن تتعاون جميع الاطراف تعاوناً كاملاً مع الأمين العام في أحدث جهوده وذلك بابداء حسن النية .

١٨٧ - طالب الوزراء بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال والمستوطنين كأساس جوهري لحل مشكلة قبرص ، ورحبوا باقتراح رئيس جمهورية قبرص بشأن نزع السلاح فيها .

١٨٨ - ورأى الوزراء أن اقتراح حكومة جمهورية قبرص عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن الجوانب الدولية للمشكلة اقتراح جدير بالدراسة الجادة من جانب المجتمع الدولي .

١٨٩ - وأكد الوزراء الحاجة العاجلة الى عودة اللاجئين طواعية الى ديارهم في أماكن والى احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة ، وسرعة البحث عن المفقودين وبيان ما حدث لهم .

١٩٠ - ورأى الوزراء أن الامر الواقع الذي فرضته القوة المسلحة والاعمال الانفصالية التي تدعو للأسف ، لابد من عكسه كما ينبغي ألا يؤثر بأي صورة من الصور على حل المشكلة .

١٩١ - وطالب الوزراء مجموعة الاتصال التابعة لبلدان عدم الانحياز مواصلة ابقاء الوضع قيد الدراسة .

رابعاً وعشرين - البحر الأبيض المتوسط

١٩٣ - أكد الوزراء من جديد تأييدهم لعملية تحويل منطقة البحر المتوسط الى منطقة سلم وأمن وتعاون خالية من الصراعات والمجابهة ، وأعربوا عن تأييدهم الراسخ لهدف تعزيز الامن والتعاون في حوض البحر المتوسط وفقا للبيانات السابقة للحركة وللقرارات المتعلقة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

١٩٣ - واستعرض الوزراء الحالة السائدة في البحر المتوسط فلاحظوا بأسف الوجود المستمر لقوات عسكرية وبحرية لديها قدرات نووية في المنطقة مع وجود يّور دائمة للآزمات واستمرار أعمال الاحتلال والعدوان . وشددوا على أنه ليس هناك أي دافع أو ذريعة يمكن أن يبرر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة أو ايجاد أوضاع تؤدي الى مثل هذه النتائج .

١٩٤ - وناشد الوزراء جميع الدول وبوجه خاص الدول الأوروبية الاخرى المظلة على البحر الابيض أن تحترم أحكام اعلان فاليتا ، وخصوصا ضرورة التقيد الصارم بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وحثوا تلك الدول على الامتناع عن استخدام أسلحتها وقواتها وقواعدها وسائر التسهيلات العسكرية ضد دول البحر المتوسط غير المنحازة وعلى ألا تسمح أيضا للقوات الأجنبية باستخدام أراضيها ومياهها الإقليمية ومجالاتها الجوية في الاعتداء على البلدان غير المنحازة .

١٩٥ - ولاحظ الوزراء بارتياح ازدياد الوعي في جميع البلدان المظلة على البحر المتوسط بضرورة بذل الجهود المشتركة من أجل حل الخلافات القائمة في المنطقة ، كما يظهر من المداولات التي تدور حول قضايا الامن والتعاون في منطقة البحر المتوسط في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وشدد الوزراء بصفة خاصة على ضرورة بذل المزيد من الجهود بحيث تنعكس التطورات الايجابية التي طرأت في أوروبا بشكل ملائم على منطقة البحر المتوسط . كما أبرزوا ضرورة توسيع نطاق كل التدابير المتخذة في هذا الشأن ، وكذلك نطاق اتفاقات نزع السلاح مستقبلا - كي تشمل منطقة البحر المتوسط .

١٩٦ - وأبدى الوزراء ترحيبهم بالقرارات التي اتخذها وزراء خارجية دول البحر المتوسط الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم المعقود في بريوني بيوغوسلافيا يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ كما أعربوا عن تأييدهم التام لها ولما

تبع ذلك من أنشطة استندت إليها بهدف إجراء حوار صريح وبناء حول الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط . ورحبوا بصورة خاصة بالجهود التي بذلت في أعقاب مؤتمر بريوني من أجل فتح حوار مع البلدان الأوروبية الأخرى ولاسيما البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط منها ، بغرض تعزيز العلاقات في منطقة البحر المتوسط عن طريق التعاون . وفي هذا الصدد رحب الوزراء بقرار عقد المؤتمر الوزاري القادم لـدول البحر المتوسط الأعضاء في الحركة في مدينة الجزائر العاصمة في أوائل عام ١٩٨٩ .

خامسا وعشرين - عدوان الولايات المتحدة على الجماهيرية العربية الليبية

١٩٧ - أشار الوزراء الى الاعلانات السابقة الصادرة عن الحركة والى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤١/٣٨ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، وكرروا الاعراب عن تأييدهم الكامل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتضامنهم معها وطلبوا الى الولايات المتحدة الامريكية الالتزام بهذا القرار وتقديم التعويضات اللازمة الى الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى لما لحق بها من أضرار مادية وخسائر في الأرواح .

سادسا وعشرين - أوروبا

١٩٨ - رحب الوزراء بالجهود المبذولة من أجل تخفيف حدة التوتر في أوروبا حيث يوجد تركيز شديد في الترسانات العسكرية وانقسام للدول انقساماً ملحوظاً الى كتل متنافسة ، مما يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد رأى الوزراء في الاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى حدثاً ذا أهمية تاريخية بالنسبة الى مستقبل أوروبا .

١٩٩ - كما أعرب الوزراء عن أملهم في أن يسفر اجتماع المتابعة المعقود في فيينا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عن اتفاقات محددة من شأنها أن تؤدي الى نزع السلاح وبناء الثقة والتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أساس من المساواة وإحراز تقدم في احترام حقوق الانسان .

٢٠٠ - ولاحظوا بارتياح كبير أن البلدان المحايدة وغير المنحازة في أوروبا قد أسهمت اسهاماً كبيراً وبناء في تحقيق الغرض المنشود . ويشكل تصميم هذه البلدان على

تنفيذ مبادئ وأهداف الوثيقة الختامية وعلى تطوير عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على أساس من المساواة ، يشكل عاملا هاما في تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب .

٣٠١ - وشدد الوزراء على أن الأمن في أوروبا - في الإطار الأوسع للأمن العالمي - يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في منطقة البحر المتوسط عموما ، وعلى ضرورة مد تدابير بناء الثقة في أوروبا كي تشمل منطقة البحر المتوسط . وفي هذا الصدد أكد الوزراء الدور الخاص الذي ينبغي أن تلعبه بلدان البحر المتوسط غير المنحازة في تعزيز الأمن والتعاون في تلك المنطقة وحثوا هذه البلدان على أن تجري حوارا على قدم المساواة مع الدول الأوروبية في كل ما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على الأمن والتعاون في البحر المتوسط .

سابعاً وعشرين - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٠٢ - لاحظ الوزراء بارتياح عملية التشاور والتنسيق المتعاضمة فيما بين دول المنطقة . وفي هذا الصدد أعربوا عن ارتياحهم إزاء العمل الهام الذي قامت به الآلية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي ، وهي الآلية التي أنشأتها الأرجنتين وأوروغواي ، والبرازيل ، وبنما ، وبيرو ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك لصالح التعاون والتنسيق فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ، وتعزيز قدرة هذه المنطقة على أن توفر بجهودها الذاتية حولا لمشاكلها في ظل ممارستها الكاملة لسيادتها واستقلالها .

٣٠٣ - وأبرز الوزراء بالمثل الدور الهام والمتعاضم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية باعتبارها آلية للتشاور والتنسيق والتعاون داخل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالشؤون الاقتصادية . كما أكدوا أهمية الحوار بين وزراء خارجية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهو الحوار الذي جرى بمناسبة اجتماعات مجلس المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وأكد الوزراء أن هذه العمليات تتفق تماما ومبادئ عدم الانحياز .

٣٠٤ - وأشار الوزراء إلى القلق العميق الذي عبر عنه مؤتمر القمة الثامن في هراري إزاء الموقف السائد في أمريكا الوسطى والذي ما زال بالرغم من جهود بعض الدول في المنطقة يشكل إحدى بؤر التوتر الرئيسية على الصعيد الدولي ويمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن سياسات التدخل في الشؤون

الداخلية لدول المنطقة ما زالت تمارس وأعربوا بصفة خاصة عن قلقهم ازاء استمرار أعمال العدوان والهجمات العسكرية وغيرها من أعمال إرهاب الدولة ضد سيادة واستقلال نيكاراغوا وسلامتها الاقليمية واستقرارها وحققها في تقرير المصير .

٢٠٥ - وأشار الوزراء كذلك الى أن الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز بشأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في جورج تاون من ٩ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٧ أصدر نداء جورج تاون للسلام ولاحظ فيه أن التدعيم الاقتصادي واقرار الديمقراطية ودعم الوحدة الاقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتطلب السلم والاستقرار غير أن الصراع القائم في أمريكا الوسطى يعرضها للخطر الجسيم مما يهدد مبادئ وقيم تعدد جوهريه بالنسبة للمنطقة وسلامها وأمنها . وقد لاحظوا أن نداء جورج تاون من أجل السلام سلم أيضا بالدور الحيوي الذي تلعبه عملية الكونتادورا في البحث عن السلام في المنطقة ، وحشوا جميع بلدان أمريكا الوسطى على العمل في اطار هذه العملية . وفي هذا الخصوص أشاد الوزراء بلجنة بلدان عدم الانحياز التسعة المعنية بأمريكا الوسطى لما قامت به من أنشطة للترويج لتسوية سلمية للأزمة في أمريكا الوسطى تمشيا مع ولايتها المنصوص عليها في نداء جورج تاون من أجل السلام ، وحشوها على مواصلة جهودها في هذا السبيل .

٢٠٦ - رحب الوزراء باتفاقات السلام التي وقعها خمسة رؤساء جمهورية من أمريكا الوسطى في غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ (اسكيبولاس الثاني) . وناشدوا المجتمع الدولي دعم وتأييد هذا المجهود الذي يرمي الى ايجاد حل سلمي للنزاع في أمريكا الوسطى . وفي هذا السياق دعا الوزراء حكومة الولايات المتحدة الى التعاون في تنفيذ اتفاق السلام وذلك عن طريق وقف مساندتها لحركة "الكونترا" التي تعمل على زعزعة الاستقرار في نيكاراغوا وبالكف عن التهديد بالتدخل العسكري المباشر بغية الاطاحة بالحكومة الشرعية لهذا البلد . وأكدوا من جديد تأييدهم لمجموعة الكونتادورا ولمجموعة الدعم في جهودهما المستمرة لتحقيق السلام وأعربوا من جديد عن ايمانهم بأن المجموعتين تمثلان مبادرة اقليمية أصيلة لحل أزمة أمريكا الوسطى سلميا . كما أعربوا عن أملهم في نجاح الجهود التي تهدف الى وقف اطلاق النار بصفة نهائية .

٢٠٧ - ناشد الوزراء حكومات دول أمريكا الوسطى الاستمرار في التعبير عن ارادتها السياسية لصالح السلام . وحشوا تلك الحكومات على الامتثال للالتزامات الواردة في اتفاقية السلام بما يتفق مع شروط وأحكام التزام المنصوص عليها في الاتفاقية . وأشادوا في هذا السياق بحكومة نيكاراغوا وحكومات دول أمريكا الوسطى الأخرى التي

اتخذت بالفعل خطوات في اطار تنفيذ الاتفاقية . وقد اعتبروا تلك التدابير تعبيرا واضحا عن تأييدها لقضية السلام في أمريكا الوسطى ودليلا جليا على تصميمها على الامتثال لاجراءات تحقيق سلام راسخ ودائم في أمريكا الوسطى .

٢٠٨ - وأشاد الوزراء باللجنة الدولية للتحقق من تنفيذ اتفاقيات اسكيبولاس الثاني ومتابعتها لما أبدته من نزاهة وموضوعية ، وشددوا على ضرورة الملحة لانتقالها الى التحقق في الموقع من جميع الالتزامات الواردة في الاتفاقات ولاسيما تلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الأمن ووقف المساعدات الى القوات غير النظامية وحركات التمرد ، وعدم استخدام الاقليم الوطني لمهاجمة البلدان الأخرى بوقف اطلاق النار . وأشار الوزراء كذلك الى أن مجموعتي الكونتادورا والدعم اللتين اجتمعتا في ثلاثيلولكو في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أشارتا الى أهمية ايجاد آلية للتحقق من مدى الادعاءات لتدابير الأمن المتفق عليها . وعلاوة على ذلك ، حث الوزراء الأمين العام للأمم المتحدة ، والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، ووزراء خارجية الكونتادورا ومجموعة الدعم على التعاون قدر المستطاع لتأمين التحقق والمتابعة المنصوص عليهما في اتفاقات اسكيبولاس الثاني .

٢٠٩ - رحب الوزراء باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٤٢ الذي يعرب عن تأييد الجمعية لاتفاق غواتيمالا ويطلب الى المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لجهود حكومات دول أمريكا الوسطى الرامية الى تحقيق سلام راسخ ودائم في أمريكا الوسطى ، ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة منح جهود السلام تأييده التام ، ويحث المجتمع الدولي على زيادة مساعداته التقنية والاقتصادية والمالية الى بلدان أمريكا الوسطى ، ويطلب الى الأمين العام الترويج ل خطة خاصة للتعاون لصالح أمريكا الوسطى . وفي هذا الخصوص ، أعرب الوزراء عن ارتياحهم للمساعدة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة لجهود حكومات أمريكا الوسطى من أجل السلام . وحثوه على مواصلة التعاون معها بحشا عن حل سلمي عن طريق التفاوض في أمريكا الوسطى . وبالمثل اعتبروا اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار ٤٢/٢٣١ المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٨ والمعنون "خطة خاصة للتعاون الاقتصادي لصالح أمريكا الوسطى" اسهاما رئيسيا في هذا الاتجاه وحثوا جميع الدول الأعضاء على الالتزام بأحكامه . كما لاحظوا بارتياح المساهمة التي قدمها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في المجالين السياسي والاقتصادي .

٢١٠ - ولاحظ الوزراء أن مؤتمر القمة الثامن سبق أن حث الولايات المتحدة على احترام قرار محكمة العدل الدولية المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والذي يطلب من ذلك

البلد وقف أعماله العدائية ضد نيكاراغوا وتعويضها عما لحق بها من أضرار ، فطالبوا بأن تمتثل الولايات المتحدة فوراً لقرار المحكمة الدولية . "وفي هذا الصدد ، دعوا الدول الى التقيد بالمادة ٩٤ (الفصل العاشر) من ميثاق الأمم المتحدة" .

٢١١ - وأكد الوزراء من جديد تضامنهم مع نيكاراغوا وطالبوا بالكف فوراً عن كل أشكال التهديد والأعمال العدائية ضد هذا البلد بما في ذلك الاعتداءات وتمويل أفراد الكونترا وممارسة التدابير الاقتصادية القهرية المتخذة ضد نيكاراغوا ، التي تزيد كلها من خطر تعميم النزاع في المنطقة . وناشدوا جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز وكذلك سائر أعضاء المجتمع الدولي تأييد نيكاراغوا ومدها بكافة أنواع المساعدة التي قد تحتاج إليها ، وخاصة في مجال الطاقة ، بما يحفظ لها حقها في تقرير مصيرها واستقلالها الوطني وسيادتها وسلامة أراضيها .

٢١٢ - ورحب الوزراء ببداية الحوار بين حكومة جمهورية نيكاراغوا الدستورية وأفراد "الكونترا" واعتبروا الاتفاق الذي تم التوصل اليه في سابوا في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨ والاجتماعات اللاحقة بين الطرفين ، تطورات ايجابية تؤكد أهمية الحوار الذي يجري بروح اسكيبولاس الثاني ، وأعربوا عن أملهم في استمرار الحوار بما يؤدي الى وقف اطلاق النار نهائياً والى سلام واستقرار دائمين في نيكاراغوا .

٢١٣ - وكرر الوزراء الاعراب عن قلقهم العميق ازاء التدهور المستمر للوضع في السلفادور والتدخل المتزايد من جانب دولة من خارج الاقليم الذي كان من شأنه تكثيف الصراع المسلح في جميع أنحاء البلاد . وأدى الى تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ولهذا ناشدوا جميع الدول ، طبقاً لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة - الامتناع عن التدخل في الأوضاع الداخلية للسلفادور ، ووقف جميع شحنات الأسلحة ، أو أي شكل من أشكال المساعدات العسكرية . كما حثوا حكومة الولايات المتحدة على اتخاذ موقف بناء يؤيد التوصل الى حل سياسي في السلفادور .

٢١٤ - ولاحظ الوزراء أن الحوار قد انقطع مرة أخرى بين الحكومة من ناحية والقوى الثورية لجبهة فاربونديو مارتي للتحرر الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية من ناحية أخرى بالرغم من بدء نفاذ اتفاقات اسكيبولاس الثاني واقتراح الجبهتين ايجاد حل سياسي قائم على المبادئ الأساسية لعدم الانحياز . ولهذا حث الوزراء الطرفين المتنازعين على استئناف محادثاتهما ومواصلتها الى حين التوصل الى حل سياسي شامل قائم على التفاوض يضمن السيادة الوطنية والممارسة الكاملة للحقوق الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية لاهالي السلفادور . كما أصرّوا على ضرورة استئناف تنفيذ أحكام الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مدينة بنما بشأن إخلاء الجرحى والمعقّوين . وفي هذا الصدد ، أناطوا بلجنة التسعة التابعة لحركة عدم الانحياز مهمة حث الحكومة على الالتزام ببند الاتفاق .

٢١٥ - وأبدى الوزراء أسفهم لعدم إحراز أي تقدم في السلفادور فيما يتعلق بمراعاة حقوق الانسان وفي البحث عن الحل السلمي الذي كان متوقعا بعد توقيع اتفاقيات اسكيبولاس الثاني . وأكدوا أنه حدثت زيادة منذرة بالخطر في عدد انتهاكات حقوق الانسان كنتيجة لزيادة الاعمال القمعية ضد النقابات والحركات العمالية الأخرى ومواصلة عمليات الاعتقال لأسباب سياسية وتكثيف أنشطة كتائب الموت التي ما زالت تتصرف دون عقاب . وأعربوا عن قلقهم إزاء الأذى الذي يلحق بالسكان المدنيين في كافة أرجاء البلد من جراء النزاع المسلح ، ولأسيما الناجم عن أعمال القصف والهجمات العسكرية والحصار العسكري التي تقوم بها القوات المسلحة ضد السكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون .

٢١٦ - وأكد الوزراء من جديد الحاجة الى التخلص من الاستعمار بجميع صوره وأشكاله في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأعادوا تأكيد التضامن الكامل لبلدان عدم الانحياز مع شعوب المنطقة التي لا تزال تعيش وضعا استعماريّا . ونتيجة لذلك طالبوا الدول الاستعمارية بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) فوراً في هذه الأقاليم . كما أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استخدام الدول الاستعمارية لبعض الأراضي في المنطقة كقواعد أو كموانئ للسفن الحاملة للأسلحة النووية ولتخزين هذه الأسلحة .

٢١٧ - وأدان الوزراء مرور السفن المزودة بأسلحة نووية والابقاء على قواعد عسكرية وقوات أجنبية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على غرار القوات المرابطة في بورتوريكو ، و"غوانتانامو" وجزر مالفيناس . ولاحظوا بقلق اتجاه النية الى اقامة قواعد جديدة مثل المتوقع انشاؤها في جزيرة "ايستر" والتي تمثل تهديدا للسلم والأمن في هذه المنطقة .

٢١٨ - وأدان الوزراء بشدة تزايد التهديدات بالاعتداء ضد كوبا وانتهاك مياهاها الإقليمية ومجالها الجوي وبخاصة عن طريق الرحلات الجوية لغرض التجسس بالإضافة الى عمليات التجميد التي تجري في مجالات المال والقروض والتجارة . وقد أكدوا من جديد

تضامن الحركة مع مطلب كوبا العادل بشأن إعادة الولايات المتحدة المنطقة المحتلة بطريقة غير مشروعة بإقامة قاعدة غوانتانامو البحرية مع تعويض شعب كوبا عما لحق به من أضرار . كما طالب الوزراء برفع الحصار الاقتصادي فورا وبلا شروط عن كوبا مع وقف كافة أنواع الضغوط الأخرى التي تمارس عليها من جانب حكومة الولايات المتحدة .

٢١٩ - وأكد الوزراء من جديد أن بورتوريكو تعد جزءا لا يتجزأ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لروابطها التاريخية والثقافية والجغرافية معها . وكرر الوزراء الإعراب عن تأييدهم لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في حرية تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وأحاطوا علما بالقرار الذي اتخذته في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . كما أكد الوزراء من جديد قلقهم إزاء الأنباء المتعلقة بقيام حكومة الولايات المتحدة بنزع الوطنيين من بورتوريكو في السجن داخل الولايات المتحدة أو في بلادهم وأهابوا بها أن تحترم الحقوق السياسية والمدنية لكافة مواطني بورتوريكو .

٢٢٠ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لشعب هايتي في كفاحه لاستعادة الحريات المدنية وحقوق الإنسان والحقوق السياسية والاقتصادية في هذا البلد ، كما أدانوا بشدة جميع مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية لهايتي ، التي قد تعوق هذا الشعب عن ممارسة حقه في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي بحرية .

٢٢١ - وطالب الوزراء بالاحترام الكامل بحق غرينادا في سيادتها واستقلالها ولاحظوا بقلق أنه على الرغم من صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧/٢٨ ، ما زال هناك أفراد عسكريون أجانب في غرينادا . وطالبوا بانسحاب هؤلاء الأفراد فورا وفقا لذلك القرار .

٢٢٢ - وكرر الوزراء الاعراب عن تأييدهم وتضامنهم مع شعب وحكومة سورينام في جهودها الرامية الى صون استقلالها وسيادتها .

٢٢٣ - وأكد الوزراء تضامنهم التام مع شعب وحكومة بنما في جهودها الرامية الى تدعيم استقلال بلدهما وسيادته وسلامته الإقليمية ، وحشا الولايات المتحدة على احترام روح ونصوص المعاهدات المبرمة حول قناة بنما عام ١٩٧٧ والامتثال لها بالكامل وكذلك احترام حياد الممر المائي الرابط بين المحيطين . ورحبوا بالبيان الصادر عن مكتب

التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٨ وأعربوا عن أسفهم للأعمال الرامية الى زعزعة الاستقرار والتدابير الاقتصادية القهرية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على جمهورية بنما مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لسياسة عدم الانحياز . وطلبوا الى الولايات المتحدة أن تلغي فوراً كل التدابير الاقتصادية والسياسية القهرية التي فرضت على جمهورية بنما وشعبها ، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل ينتهك استقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ، كذلك أكدوا من جديد ما لشعب بنما من حق غير قابل للتصرف في تقرير نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي تدخل خارجي وأشاروا بقلق الى الزيادة غير المتناسبة في القدرة العسكرية الهجومية للولايات المتحدة في بنما مما يعرض للخطر الاستقرار السياسي وجهود السلام في المنطقة .

٢٢٤ - وحث الوزراء من جديد كافة البلدان على التقيد ببروتوكول المعاهدة المتعلق بالحياد الدائم لقناة بنما واحترام حياد هذا الممر المائي الذي يربط بين المحيطين .

٢٢٥ - وأشار الوزراء الى العلاقات بين غيانا وفنزويلا . وأكدوا مجدداً أن المطالب بالاقليمية لفنزويلا ، قد قدمت الى الأمين العام للأمم المتحدة ، للنظر فيها ، التزاما باتفاقية جنيف لعام ١٩٦٦ . ورحب الوزراء بالتحسن الذي طرأ في السنوات الأخيرة على العلاقات بين غيانا وفنزويلا وأعربوا عن ثقتهم في أن علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين سوف تتعمق .

٢٢٦ - كرر الوزراء تأييدهم المطلق لحق جمهورية الأرجنتين في استعادة سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات . وقد ذكروا بالعديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذه القضية ، بما في ذلك أحدثها وهو القرار ١٩/٤٢ وطالبوا باستئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن هذا الموضوع . وفي معرض تأكيدهم من جديد للحاجة الى حل مشكلة مالفيناس يراعي مصالح سكان الجزر ، لاحظ الوزراء بارتياح الاستعداد الذي أبدته حكومة الأرجنتين لاحترام وضمان المحافظة على أسلوب حياة سكان الجزر وتقاليدهم وهويتهم الثقافية بما في ذلك ما تكفله الضمانات والتعهدات واللوائح التي يمكن التفاوض بشأنها .

٢٢٧ - وأشاد الوزراء بحكومة الأرجنتين لنهجها البناء في البحث عن حل سلمي بما في ذلك ما قدمته من مقترحات محددة بشأن اجراء مناقشات ثنائية في اطار جدول أعمال

مفتوح وبلا شروط مسبقة . وأوضحوا التعارض بين هذا الموقف وموقف المملكة المتحدة ورفضها المستمر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة جزر مالغيناس ، وإعلانها بشأن مصائد الأسماك في جنوب غرب الأطلسي الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ مع استمرار تعزيز وجودها العسكري والبحري في المنطقة ، بما في ذلك ما أجرته من مناورات عسكرية في ذات المنطقة فيما بين ٧ و ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ فضلا عن رفضها لمقترحات حكومة الأرجنتين بشأن إجراء حوار جديد يمهّد الطريق نحو مفاوضات شاملة حول النزاع القائم بينهما تحت إشراف الأمين العام للأمين المتحدة . وقد شجب الوزراء جميع هذه الأفعال التي تهدف إلى الحفاظ على الوجود الاستعماري في جزر مالغيناس . وناشد الوزراء حكومة المملكة المتحدة الامتناع عن اتخاذ أي خطوة من جانب واحد قد تعدل من الأوضاع القائمة في الوقت الذي تبقى فيه قضية السيادة بدون حل ، وقبول وتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن .

٢٢٨ - وأكد الوزراء من جديد كذلك أن الوجود البريطاني العسكري والبحري الضخم في منطقة جزر مالغيناس وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية التي يوجد بها ميناء جوي استراتيجي ، يسبب قلقا بالغاً لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية ويعرض السلام للخطر ويؤثر تأثيراً ضاراً على الاستقرار في المنطقة . وفي هذا السياق أشار الوزراء مرة أخرى إلى أن إقامة قواعد ومنشآت عسكرية أخرى في أقاليم تابعة ، أمر يعوق تطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥)) ويتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار السالف الذكر .

٢٢٩ - وأعرب الوزراء مجدداً عن تأييدهم القاطع للمطالبة الشرعية والعادلة لجمهورية بوليفيا بشأن استعادتها منفذاً مباشراً ومفيداً إلى المحيط الهادئ مع السيادة الكاملة . وعلاوة على ذلك ، طالبوا حكومة شيلي من جديد باستئناف المفاوضات مع حكومة بوليفيا بهدف إيجاد حل نهائي لمشكلة بوليفيا البحرية مع اقتناعهم بأن المجتمع الدولي مهتم بحل النزاع من خلال تطبيق الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار أهداف حركة بلدان عدم الانحياز ، الأمر الذي يبين روح الأخوة الأمريكية اللاتينية ويساهم في زيادة التفاهم بين دول المنطقة .

٢٣٠ - ولاحظ الوزراء تصاعد نضال شعب شيلي من أجل حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية وأكدوا من جديد تأييدهم المطلق لتلك الأماني المشروعة لشعب شيلي . وطالبوا بأن يضع المجلس العسكري حداً لجميع انتهاكاته لحقوق الإنسان ، ولما يرتكبه من أعمال القمع ومن الجرائم التي أشارت الاستهجان على مستوى العالم .

٢٣١ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم التام لاستقلال بليز وسلامتها الاقليمية وشددوا على أن أي تهديد باستعمال القوة ضد هذا البلد أو التهديد باستعمالها غير مقبول ورحبوا في هذا السياق - باستئناف المفاوضات بين بليز وجمهورية غواتيمالا وأعربوا عن أملهم في أن تسفر المحادثات عن حل للمشكلة القائمة بين البلدين يتماشى مع وضع بليز كأمة ذات سيادة لا تنتهك وسلامة جميع أراضيها .

٢٣٢ - ولاحظ الوزراء أن معاهدة ثلاثيلوكو أقامت منطقة يحظر فيها استحداث الأسلحة النووية أو صنعها أو نشرها أو تخزينها . وبغية تنفيذ المعاهدة تنفيذا سليما فإنه يتحتم تهيئة الظروف التي تؤدي الى انضمام جميع الدول في المنطقة الى المعاهدة . وأفضل السبل لتحقيق ذلك هو احترام الدول الحائزة للأسلحة النووية لأغراض وأحكام هذه المعاهدة . وفي هذا الصدد حث الوزراء جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بأحكام البروتوكولات الإضافية الملحقة بالمعاهدة وأدانوا بشدة ادخال أية دولة حائزة للأسلحة النووية هذه الأسلحة الى المنطقة .

ثامنا وعشرين - منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي

٢٣٣ - كرر الوزراء ضرورة قيام جميع الدول ولاسيما الدول ذات الأهمية العسكرية وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١١/٤١) ، بالمراعاة الدقيقة لاعتبار منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون ، وأن تبدي استعدادها لاتخاذ التدابير العملية لضمان تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإنهاءه في نهاية الأمر والامتناع عن ادخال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الى المنطقة وعدم نقل المنافسات والمنازعات الأجنبية اليها . وفي هذا الصدد أحاطوا علما مع الارتياح بعقد الاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي . في مدينة ريو دي جانيرو خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ والنتائج التي توصل اليها في مجال تعزيز ودعم التعاون فيما بين هذه الدول من أجل السلام والتنمية .

تاسعا وعشرين - تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٢٣٤ - أعرب الوزراء ، رغم ترحيبهم بما تحقق من تقدم في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، عن قلقهم البالغ تجاه المحاولات

المتواصلة التي تقوم بها الدول الاستعمارية لعاقة وعرقلة الكفاح من أجل القضاء التام على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره . وفي هذا السياق أشادوا بالدور المشكور الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار وكذلك الإسهام القيم الذي قدمته حركة عدم الانحياز في النضال ضد الاستعمار .

٢٣٥ - ولهذا أكدوا من جديد إدانتهم الشديدة للدول الاستعمارية ، ودعواها إلى أن تقلع في الحال عن استغلالها للموارد الطبيعية والبشرية في الأقاليم المستعمرة واستخدام بعضها في الأغراض العسكرية بما في ذلك تخزين و/أو نشر الأسلحة النووية التي لا تمثل فحسب عقبة خطيرة أمام ممارسة شعوب هذه الأقاليم لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وإنما تهدد كذلك أمنها وأمن الدول المجاورة المستقلة .

٢٣٦ - وعلاوة على ذلك أكد الوزراء من جديد اعتقادهم بأنه طالما ظلت الآثار الأخيرة للاستعمار قائمة كما هو الحال في ناميبيا ، وكاليدونيا الجديدة ، وبورتوريكو ، وجزر المالديف ، وميكرونيزيا ، وغيرها من الأقاليم التابعة ، فإنه لن يمكن التغلب على النظام الاستعماري البغيض وطالبوا في هذا الصدد بالتنفيذ العاجل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع .

٢٣٧ - وكرر الوزراء الإعراب عن اقتناعهم بأن الكفاح من أجل الاستقلال الوطني هو وسيلة مشروعة لاستئصال الاستعمار على اختلاف أشكاله ومظاهره ، وحشوا جميع الدول على زيادة دعمها المادي والمعنوي والسياسي والدبلوماسي لحركات التحرر الوطني التي تكافح من أجل تقرير المصير والاستقلال ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) .

٢٣٨ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لأعمال لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ومساهمتها الفعالة في تنفيذ الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٢٣٩ - وإن الوزراء - إذ يذكرون بأن الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ستحل في عام ١٩٩٠ ، قد اتفقوا على أن يقترحوا على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعلن فترة العشر سنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠ "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" وأن تعتمد خطة عمل تهدف إعلان عالم خالٍ من الاستعمار في مطلع القرن الحادي والعشرين .

ثلاثين - الحق في التنمية

٢٤٠ - رحب الوزراء باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٢٨/٤٢ ، إعلان الحق في التنمية والذي يؤيدونه تأييدا تاما ، وحثوا جميع أعضاء الحركة على الاسهام في تنفيذه ودعمه . وفي هذا الصدد أعربوا عن تقديرهم لفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالحق في التنمية (الذي أنشئ بمقتضى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٤٦/١٩٨) لما قام به من عمل وما أسهم به في هذا المجال .

حاديا وثلاثين - الإرهاب الدولي

٢٤١ - شعر الوزراء بقلق عميق إزاء تصعيد الأعمال الإرهابية على مستوى العالم ، بما في ذلك إرهاب الدولة بجميع أشكاله ، التي تعرّض للخطر حياة الأبرياء أو تؤدي بها وتعرض الحريات الأساسية ، ولا سيما في حالات احتجاز الرهائن ، للخطر وتلحق ضررا كبيرا بالعلاقات الدولية ، وفي بعض الأحيان ، قد تعرض للخطر أمن الدول وصميم سلامتها الإقليمية . وأدانوا جميع هذه الأعمال ، سواء كان مرتكبوها أفرادا أو جماعات أو دولاً ، وعقدوا العزم على التصدي لها بكل وسيلة قانونية ممكنة . ودعوا جميع الدول الى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي وإلى الإمتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية التي تجري في دول أخرى أو التحريض أو المساعدة عليها أو المشاركة فيها ، أو قبول القيام بأنشطة في أراضيها تشجع ارتكاب مثل هذه الأعمال . وفي هذا الصدد ، حثوا جميع الدول التي لم تنضم بعد الى المواثيق الدولية ذات الصلة بالموضوع أن تفعل ذلك وأن تلتزم بها التزاما تاما . وقد أعربوا عن تصميمهم على اتخاذ تدابير صارمة وفعالة - سواء على الصعيد الوطني أو من خلال التعاون الدولي - لمنع جميع هذه الأعمال الإرهابية ، والقضاء عليها . وفي هذا الصدد وجه الوزراء نداء عاجلا من أجل الإفراج الآمن والسريع عن جميع الرهائن والأشخاص المختطفين أيا كانت الجهة التي يحتجزون فيها وأيا كان مختطفوهم . واتفق الوزراء أيضا على إيلاء اهتمام خاص بالصلة المتزايدة والخبيثة التي تربط بين الجماعات الإرهابية والاتجار بالمخدرات . كما أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الأعمال الإرهابية داخل الدول ولا سيما النتائج الخطيرة المترتبة على الأعمال الإرهابية التي تنتهك حقوق الانسان وخاصة حق جميع المواطنين في الحياة وتدمير الهياكل الأساسية المادية والاقتصادية ومحاولات زعزعة الحكومات المشكلة بطريقة شرعية .

٢٤٢ - وأعاد الوزراء تأكيد تأييدهم لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم

٦٠/٤٠ و ١٥٦/٤٣ ، وشددوا على أن الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للنظم الاستعمارية والعنصرية وكافة أشكال الاحتلال والسيطرة الأجنبية الأخرى ، ولحركات تحريرها الوطنية ضد مخطئديها وفي سبيل تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لاهداف ومبادئ الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ، لا يمكن بأي شكل من الاشكال اعتبارها عملا من أعمال الإرهاب أو مقارنتها بالحركات الإرهابية . وتحقيقا لهذه الغاية ، تسلم بلدان عدم الانحياز بأن فعالية الكفاح ضد الإرهاب يمكن أن تعزز بوضع تعريف متفق عليه عمومًا للإرهاب الدولي . وفي هذا السياق ، أيد الوزراء مبدأ عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب من أجل التحرر الوطني .

٣٤٣ - وأكد الوزراء من جديد أن الارتزاق عنصر أساسي من عناصر الإرهاب الدولي ، ويشكل جريمة دولية . وأدان الوزراء أنشطة المرتزقة في عدد من بلدان عدم الانحياز ولا سيما البلدان الأفريقية ، مما أخل بسلم وسيادة واستقرار تلك البلدان . كما إشار الوزراء الى مختلف قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومشروع الأمم المتحدة بشأن اتفاقية دولية لمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . وحثوا جميع البلدان وخاصة البلدان الغربية على الوفاء بالتزاماتها بموجب شتى الاتفاقيات الدولية وذلك بمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم وتوجيههم والسماح لهم بالمرور عبر أراضيها ومعاقبتهم بصرامة عند القبض عليهم .

٣٤٤ - ورحب الوزراء ببء نفاذ اتفاقية قمع الإرهاب فيما بين الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي .

ثانيا وثلاثين - عدم العدوان وعدم التهديد باستعمال القوة

أو استعمالها في العلاقات الدولية

٣٤٥ - ذكر الوزراء بأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تحرم العدوان والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية وأشاروا الى الالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، الأمر الذي يشكل دعامة فلسفة التعايش السلمي الذي تنادي به بلدان عدم الانحياز .

٣٤٦ - ولاحظوا بقلق بالغ أن الأعمال العدوانية واللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو استعراضها قد تفاقما في السنوات الأخيرة وأنها ، الى جانب

تسببها خسائر بشرية ومادية بالغة ، شكلت تهديدا للسلم والامن الدوليين ولتماسك حركة بلدان عدم الانحياز وفعاليتها وتضامنها . وأعلنوا أن الحرب العدوانية في العلاقات الدولية تعد أخطر انتهاك للقانون الدولي ومبادئ عدم الانحياز ، كما أنها جريمة ضد الانسانية تترتب عليها مسؤولية دولية . وأعلنوا أيضا أن تنفيذ تدابير عقابية جماعية دولية تعتمد وفقا لميثاق الأمم المتحدة إزاء أعمال العدوان سوف يؤدي الى تعزيز واحترام مراعاة القانون الدولي .

٢٤٧ - أعرب الوزراء عن قناعتهم بأن موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، خلال دورتها الثانية والأربعين ، لإعلان تعزيز فعالية مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية من شأنه أن يسهم في تحسين العلاقات الدولية ، وحثوا المجتمع الدولي على أن يعمل من أجل تنفيذه .

ثالثا وثلاثين - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

٢٤٨ - لاحظ الوزراء بقلق أن المنازعات والصراعات بين البلدان غير المنحازة ظلت بلا حل في السنوات الأخيرة وأن بعضها ما زال يسبب خسائر بشرية ومادية جسيمة للبلدان المعنية ويهدد سلمها وأمنها واستقرارها وتقدمها كما يعرض للخطر تماسك حركة بلدان عدم الانحياز وفعاليتها وتضامنها .

٢٤٩ - واعتبر الوزراء استمرار هذه الظاهرة السلبية مقوضا لجهود حركة عدم الانحياز في أداء دور بناء وإيجابي أكبر ، تدعيما للسلم والامن الدوليين .

٢٥٠ - وأكد الوزراء من جديد أن مبدئي الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وحل المنازعات بالوسائل السلمية يظلان الاساس الذي تقوم عليه فلسفة التعايش السلمي التي تنادي بها بلدان عدم الانحياز .

٢٥١ - وكرّر الوزراء الإعراب في هذا الصدد عن الحاجة الى التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي ، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها وعدم تجزئتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي .

٢٥٢ - وحث الوزراء جميع البلدان غير المنحازة على أن تلتزم بقرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وتنفيذها ، وأن تستخدم إجراءات التسوية السلمية للمنازعات على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة .

٢٥٣ - وقرر الوزراء تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية ، نواته خمسة أعضاء من افريقيا وأربعة من آسيا وثلاثة من امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وواحد من أوروبا ورئيس الحركة كعضو فيه بحكم منصبه ، من أجل دراسة المقترحات وأوراق العمل المقدمة بشأن موضوع التسوية السلمية للمنازعات وكذلك أية مقترحات أو أوراق أخرى تقدم في المستقبل ، بفرض إعداد تقرير شامل ملائم ووضع توصيات بشأن الموضوع ، للنظر فيها في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات عام ١٩٨٩ . وقد عهد الوزراء الى مكتب التنسيق في نيويورك بمهمة تسمية أعضاء النواة الاساسية للفريق دون تأخير .

رابعاً وثلاثين - عدم التدخل بجميع أشكاله

٢٥٤ - لاحظ الوزراء بقلق بالغ أن سياسات التدخل بمختلف أشكاله والضغط والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ما زالت تمارس ضد العديد من بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة الى السلم والأمن . وأكدوا من جديد أن إنتهاك مبادئ عدم التدخل بكل صوره في الشؤون الداخلية للدول لا يمكن تبريره أو قبوله تحت أي ظرف من الظروف . وأكدوا حق جميع الدول في متابعة تنميتها الاقتصادية أو السياسية بلا ترهيب أو إعاقة أو ضغوط .

٢٥٥ - وطلب الوزراء الى جميع الدول الامتنثال لإعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول الذي يتضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٣/٣٦ واحترام مبادئه في تعاملها مع الدول الأخرى .

٢٥٦ - وفي حين كرّر الوزراء الإعراب عن التزام الحركة بحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، دعوا الى وقف محاولات بعض الدول لاستغلال قضية حقوق الانسان كوسيلة للتدخل السياسي في شؤون أعضاء الحركة والعدوان عليهم .

خامساً وثلاثين - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٢٥٧ - سلّم الوزراء مرة أخرى بالأهمية غير العادية للتعاون الدولي فيما بين بلدان

عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بفرض تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي .

٢٥٨ - وأكدوا من جديد حق جميع الدول في وضع برامجها للاستخدام السلمي للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يتوافق مع الأولويات التي حددتها بارادتها الحرة ، ومصالحها وحاجاتها . وشددوا على أنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول فرصة الوصول دون عائق إلى التكنولوجيا والمعدات والمواد ، وحرية حيازتها على أساس غير تمييزي من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وشجّبوا الضغوط والتهديدات الموجهة ضد البلدان النامية ، والعقبات التي توضع في طريقها تحت أي مبرر بفرض منعها من متابعة برامجها من أجل تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

٢٥٩ - أكد الوزراء مجدداً أن عدم الانتشار ينبغي ألاّ يُتخذ ذريعة لمنع الدول من ممارسة حقها الكامل في حيازة وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية .

٢٦٠ - ورحب الوزراء بعقد "مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية" في جنيف في الفترة من ٢٣ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، وخاصة باعتراف المؤتمر بأن الطاقة النووية يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ورفاهية الشعوب ، وأن التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يجب أن يتعاضد ويتسع ، إلاّ أنهم أعربوا عن أسفهم لعدم استطاعة المؤتمر التوصل إلى اتفاق بشأن مبادئ التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أو بشأن الوسائل والأساليب لتعزيز هذا التعاون .

سادس وثلاثين - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٢٦١ - أكد الوزراء مجدداً وبقوة كامل تأييد حركة بلدان عدم الانحياز لغايات اليونسكو وأهدافها ولدورها بوصفها المحفل الدولي العالمي والأكثر ملاءمة لتحقيق التعاون الدولي في ميادين التربية والعلم والثقافة والإعلام . وكرروا إعلان أن البرامج والأنشطة المنفذة في إطار ولاية اليونسكو ينبغي أن تعبّر عن مصالح جميع البلدان وتطلعاتها وقيّمها الاجتماعية والثقافية .

٢٦٢ - ورأى الوزراء أن الطابع العالمي لليونسكو ذو أهمية قصوى بالنسبة لتحقيق مرامي وأهداف تلك المنظمة . وأعربوا ، في هذا الصدد ، عن أملهم في أن تعيد الدول التي انسحبت من اليونسكو النظر في قرارها .

٢٦٣ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح نتائج المؤتمر العام الرابع والعشرين لليونسكو الذي عُقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وأعربوا عن تأييدهم الكامل لجميع البرامج والأنشطة التي اتخذ المؤتمر قرارا بشأنها ، وتصميمهم التام على تنفيذها .

سابعا وثلاثين - حق الدول في الحفاظ على تراثها الحضاري والقومي

٢٦٤ - أكد الوزراء حق بلدان عدم الانحياز في حماية حضارتها وتراثها القومي اللذين يشكلان حجر الزاوية لهويتها الحضارية . ونادوا باتخاذ تدابير من شأنها الحفاظ على ممارستها لهذا الحق كاملا وبكل حرية . ولهذا قرر الوزراء إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه القضية في الأمم المتحدة واليونسكو والهيئات الأخرى ذات الصلة باعتبارها امتدادا لعملية إنهاء الاستعمار .

٢٦٥ - وأكد الوزراء من جديد حق بلدان عدم الانحياز في استعادة ممتلكاتها الحضارية بما في ذلك الآثار القديمة والسجلات التي تتبع تراثها القومي والتي انتزعت منها .

ثامنا وثلاثين - النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال

٢٦٦ - أكد الوزراء من جديد - ضرورة زيادة تكثيف التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في مجال الإعلام ووسائط الاتصال الجماهيري بغية إنشاء النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال الذي يقوم على أساس التدفق الحر والمتوازن للمعلومات ، والإسراع بالقضاء على التفاوت في إمكانيات الاتصال ، نظرا لما يؤدي إليه ذلك التفاوت في عصر التقدم التكنولوجي السريع من اختلالات جديدة ولما يرضه من عراقيل جديدة ومعقدة أمام إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الإعلام والاتصال العالمية .

٢٦٧ - وسلم الوزراء بأهمية مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز ودوره البارز في

الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار في مجال الإعلام وإقامة نظام دولي جديد للإعلام والاتصال باعتباره وسيلة من وسائل التبادل والتعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز ودعوا إلى بذل مزيد من الجهد من أجل دفع عجلة هذه العملية . وأعربوا كذلك عن تأييدهم للمشروع الجديد للمجمع بشأن الإعلام الاقتصادي والذي يتوافق مع احتياجات بلدان عدم الانحياز في مجال تبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية .

٢٦٨ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بالنتائج التي حققها المؤتمر الرابع لمجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٦ والاجتماع الثاني عشر للجنة التنسيق لمجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز الذي عُقد في ليما خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

٢٦٩ - ورحب الوزراء بمقررات مؤتمر وزراء إعلام بلدان عدم الانحياز ، الذي عُقد في هراي في الفترة من ١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ بشأن تطوير التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في مجال الإعلام وفي توفير أساس واسع النطاق للأنشطة في المستقبل .

٢٧٠ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للأنشطة التي يضطلع بها المجلس الحكومي الدولي لتنفيذ مقررات مؤتمر وزراء الإعلام في بلدان عدم الانحياز . وفي هذا السياق أحاطوا علما بمضة خاصة بالاجتماع الوزاري التاسع للمجلس الحكومي الدولي الذي عُقد في هراي يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

٢٧١ - شدد الوزراء على ضرورة إعطاء دفعة جديدة لأنشطة منظمة إذاعات بلدان عدم الانحياز وأكدوا أهمية تعزيز التعاون وتبادل البرامج بين وسائط الإعلام الالكترونية في بلدان عدم الانحياز .

٢٧٢ - وأحاط الوزراء علما ، مع الارتياح ، بأن مبدأ تخفيض تعريفات الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي طرحه مؤتمر القمة السابع في نيودلهي ومؤتمر القمة الثامن في هراي قد نفذه عدد من البلدان ، وحشوا جميع بلدان عدم الانحياز على تنفيذ هذا القرار الهام لجعل المعلومات تتدفق بحرية أكبر فيما بين بلدان عدم الانحياز .

٢٧٣ - ورأى الوزراء أنه من الضروري والمفيد للغاية لبلدان عدم الانحياز أن تعمل من خلال المؤسسات القائمة مثل وكالة الانباء الافريقية ومنظمة إذاعات بلدان عدم الانحياز والمجلس الحكومي الدولي ، على التبادل الفعال فيما بينها للمعلومات المتعلقة بالتطورات التكنولوجية التي تؤثر على الإعلام والاتصال ، وأن تهيئ الوسائل

الكفيلة بتقاسم الدراية والخبرة في مجال التكنولوجيا المتعلقة بالإعلام والاتصال ،
بروح المساعدة المتبادلة والاعتماد على الذات .

٢٧٤ - وأحاط الوزراء علما بنتائج المؤتمر الثالث لمنظمة إذاعات بلدان عدم
الانحياز الذي عقد في ليماسول خلال الفترة من ١١ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
وأعربوا عن ارتياحهم إزاء الصحوّة التي شهدتها أنشطة هذه المنظمة التي تظطلع بدور
هام في النهوض بالنظام الإعلامي الدولي الجديد والارتقاء بمبادئ حركة عدم الانحياز
ودعوا إلى تكثيف الجهود في هذا السبيل وأكدوا مساندتهم التامة لمنظمة إذاعات
بلدان عدم الانحياز .

٢٧٥ - وهنأ الوزراء وكالة الأنباء الأفريقية (بانا) لاسهامها القيم في محاربة
الإعلام المظلل ولصالح إنهاء الاستعمار وإعادة تشكيل الهيكل الإعلامي ، بهدف إقامة
نظام دولي جديد للإعلام والاتصال ، أساسه العلاقات السلمية والعادلة ، وشجعوا وكالة
الأنباء الأفريقية على مواصلة العمل في هذا الاتجاه .

٢٧٦ - كما لاحظ الوزراء بارتياح التطور المثمر للتعاون بين حركة بلدان عدم
الانحياز واليونسكو ، ولا سيما في مجالات الإعلام والتربية والعلم والثقافة ، وهنأوا
اليونسكو على أنشطتها المنتظمة وجهودها المبذولة من أجل إقامة نظام دولي جديد
للإعلام والاتصال .

٢٧٧ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لتعاون اليونسكو مع بلدان عدم الانحياز ، ولا سيما
فيما يتصل بالدراسات المعنية بمشاكل الإعلام والاتصال ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة
بتحقيق تدفق للمعلومات أكثر توازنا بكثير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة
النمو . وحثوا جميع الدول على اتخاذ كل ما يلزم من الخطوات لتعزيز دور اليونسكو .

٢٧٨ - واتفق الوزراء على الحاجة إلى تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ،
بغية تطبيق مبادئ النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال ، واتفقوا على دعم إدارة
شؤون الإعلام بالأمم المتحدة حتى تتمكن من زيادة المعلومات التي تأخذ شكل مطبوعات
ومواد سمعية - بصرية ، وزيادة الوعي العام بالقضايا التي تهم بلدان عدم الانحياز
وكفالة تغطية أكثر وضوحا ومعرفة أفضل في المجالات ذات الأولوية مثل قضايا السلم
والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وعمليات صيانة السلم وصنعه ، وإنهاء الاستعمار ،
وقضية فلسطين ، والممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي العربية

المحتلة ، وناميبيا ، وجنوب افريقيا ، وتعزيز حقوق الإنسان ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، والفصل العنصري والتمييز العنصري ، وتدعيم التحولات الديمقراطية في العالم ، وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واشتراك المرأة في الكفاح من أجل تحقيق السلم والتنمية وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والنظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال . وأثنوا بمزيد من التقدير على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة واليونسكو في دعم التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في هذا المجال .

٢٧٩ - وأدان الوزراء استخدام الإذاعة كوسيلة لبث دعاية من دولة ضد أخرى سواء كانت عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز أو لم تكن عضوا فيها ، لأن ذلك يُعدّ عملا منافيا للمبادئ الأساسية للحركة ، وللنظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال كما أنه ينتهك القواعد والأعراف الدولية في مجال البث الإذاعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

٢٨٠ - وطالبوا أيضا بأن تتوقف على الفور جميع الإذاعات المعادية الموجهة إلى بلدان عدم الانحياز .

٢٨١ - وجدد الوزراء دعوتهم إلى أعضاء الحركة لتقديم مجموعات كاملة من الوثائق المعتمدة لجميع اجتماعات عدم الانحياز التي ستعقد مستقبلا في بلدانهم إلى مركز وثائق عدم الانحياز في كولومبو بوصفه المركز الذي تُودع فيه الوثائق المتعلقة بمؤتمرات واجتماعات حركة بلدان عدم الانحياز .

٢٨٢ - وحث الوزراء على ضرورة وجود تفاعل وتبادل للخبرات على أساس منظم ومستمر بين العاملين في وسائل الإعلام والعاملين في مجال التدريب في بلدان عدم الانحياز .

تاسعا وثلاثين - الأمم المتحدة

٢٨٣ - أكد الوزراء مجددا اعتقادهم بأن الإيمان بالأمم المتحدة أساسي لحركة بلدان عدم الانحياز وبأن الأمم المتحدة تمثل أنسب المحافل الدولية نظرا لما تقوم به من دور رئيسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وتسوية المنازعات والازمات الدولية بالوسائل السلمية ، وتحقيق ممارسة حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ، وتعزيز التعاون الدولي في جميع الميادين على

أساس من المساواة في السيادة بين الدول ، وإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة ، وكذلك تعزيز سياسة التعايش السلمي والانفراج العالمي ونزع السلاح والتنمية . واعترف الوزراء بأن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حققت نتائج هامة في كثير من ميادين العلاقات الدولية وأسهمت في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان والشعوب . وأعلنوا أن أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ، الذين يشكلون الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة والذين يتمسكون بمبادئها بحزم ، عاقدون العزم على صون منجزات هذه المنظمة العالمية وتعزيزها والنهوض بدور نشط في محافل منظومة الأمم المتحدة ، بغية بلوغ أهداف الحركة ومقاصدها .

٢٨٤ - وقد أثبتت أحدث التطورات في العلاقات الدولية ، أنه لا يمكن الاستغناء عن دور الأمم المتحدة كما أثبتت أهميتها لتحقيق الطموحات الحقيقية للحركة ، التي تتوخى تعزيز نهج تعددي أكثر ديمقراطية في حل المشاكل الدولية ، وينبغي أن تبذل الحركة جهودا جديدة لتدعيم الحوار السياسي داخل الأمم المتحدة ، وإعادة تأكيد دور الأمم المتحدة كمحفل لصون السلم ، وحل المشاكل العالمية . كما أعربوا عن أن بلدان عدم الانحياز عاقدة العزم ، على أن تسهم مساهمة كاملة في أنشطة الأمم المتحدة في تعاون مستمر مع البلدان الأخرى .

٢٨٥ - وأعرب الوزراء مرة أخرى عن عميق قلقهم للمحاولات المتكررة والمتمزجة التي تُبذل لإضعاف وتقليص دور منظومة الأمم المتحدة وتقويض مبادئ المساواة في السيادة والعمل الديمقراطي التي تقوم عليها المنظومة . ورأوا أن أية أزمة تواجه الأمم المتحدة مرجعها تآكل الالتزام بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة . وأعربوا عن أسفهم إزاء ما تلقاه مقررات الأمم المتحدة وقراراتها من تجاهل متزايد مما يضعف دورها كمحفل للمداولة والتفاوض بشأن القضايا السياسية والاقتصادية الهامة وشجبوا الامتناع عن سداد الاشتراكات بقصد تغيير طابع منظومة الأمم المتحدة الأساسي وتحويلها عن غرضها . وفي هذا السياق أكدوا أن أي امتناع عن دفع الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة يمثل انتهاكا متعمدا للالتزامات المترتبة بموجب الميثاق الذي هو معاهدة عامة انضمت إليها الدول رسميا بمحض إرادتها ، ولذلك فإن هذا الانتهاك يُقوّض أساس النظام القانوني الدولي .

٢٨٦ - وتعهد الوزراء بالاستمرار في الالتزام بميثاق الأمم المتحدة التزاما تاما وناشدوا جميع الدول احترام قرارات ومقررات الأمم المتحدة وتنفيذها .

٢٨٧ - وأكد الوزراء أن الأزمة المالية المستمرة التي تعاني منها الأمم المتحدة ينبغي معالجتها سياسيا وبصورة شاملة ومتكاملة . ودعوا جميع الدول الأعضاء إلى ابداء الإرادة السياسية اللازمة وبذل قصارى الجهود لإيجاد حل نهائي لهذه الأزمة . وناشدوا جميع الدول احترام وتنفيذ مقررات الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بهذا الموضوع ولا سيما قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٢ .

٢٨٨ - وكرر الوزراء الإعراب عن التزام بلدان عدم الانحياز بعملية الإصلاح الحالية وأكدوا في نفس الوقت أن أية عملية إصلاح يجب أن تستهدف تدعيم المنظمة حتى يمكنها بلوغ أهدافها ومقاصدها بصورة أكثر كفاءة وفعالية . وعلى ذلك فإنهم يرون أن أي اقتراح ينجم عن تأثير سلبي على انجاز البرامج وخاصة تلك الموجهة نحو تنمية البلدان النامية هو انتهاك غير مقبول لنص وروح قراري الجمعية العامة ٢١٢/٤١ و ٢١١/٤٢ .

٢٨٩ - وأعرب الوزراء عن مساندتهم الكاملة للجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ودعوا ، في هذا السياق ، بلدان عدم الانحياز إلى الاستمرار في التنسيق الوثيق بين مواقفها بالتشاور مع مجموعة ال ٧٧ في هذا الشأن بغية تدعيم دور الأمم المتحدة عن طريق عملية إصلاح ورفع كفاءة سير العمل فيها .

٢٩٠ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم وتأييدهم للأمين العام للأمم المتحدة لما يبذله من مساع صادقة بغية تعزيز دور الأمم المتحدة وكفاءتها .

أربعين - الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية

٢٩١ - أشار الوزراء إلى أن يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ صادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، وأشادوا بالدور البارز الذي تنهض به هذه المنظمة في توطيد أركان وحدة القارة الأفريقية وتضامنها وتحريرها وتطورها ، التي تمثل جوهر فلسفة المنظمة ولب عملها . ورحبوا كذلك بإعلان أديس أبابا الذي صدر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، وأعربوا عن أملهم في أن يتحقق بالكامل الالتزام الرسمي لدول المنظمة بكفالة مستقبل أفضل

لشعوبها وتوفير السلم والأمن لها ، وبدعم بنيان المجتمع الافريقي ، فتكون بذلك قد أسهمت في الارتقاء بالمثل النبيلة للجنس البشري .

حاديا وأربعين - تعزيز العمل الجماعي

٢٩٢ - أكد الوزراء من جديد ، بعد أن استعرض الوزراء الوضع الدولي ، المسؤولية التاريخية التي تقع على كاهل حركة عدم الانحياز في مجال تعزيز السلم والانفراج والأمن الجماعي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية . وقرروا اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى العمل الجماعي بغية تعزيز نفوذ حركة عدم الانحياز وزيادة دورها في الشؤون العالمية ، وخصوصا فيما يتعلق بدعم الالتزام الكامل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بوصفها أسس التعايش السلمي فيما بين الدول . وأكدوا أيضا الحاجة إلى بذل قصارى الجهود لكفالة تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا الإعلان على النحو الواجب في إطار الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

٢٩٣ - وشدد الوزراء مجددا على صحة وسلامة التدابير التي أُقرّت ، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ، في مؤتمر القمة بالجزائر والمؤتمر الوزاري في ليبيا من أجل تعزيز التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين بلدان عدم الانحياز التي تواجه تهديدات ضد سيادتها واستقلالها وتنميتها وأمنها .

٢٩٤ - كما أكد الوزراء من جديد جدوى التدابير الرامية إلى العمل الجماعي التي نص عليها القرار رقم ٣ الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات الذي عقد في مدينة الجزائر . وأشاروا إلى أن صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري الذي أنشأه مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز في هراري ، يجسد على نحو ملموس مثل هذا العمل الجماعي .

٢٩٥ - ودعا الوزراء مكتب التنسيق إلى تكثيف العمل من أجل تعزيز التنسيق والتعاون المتبادل فيما بين بلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك توحيد العمل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى ، وكذلك أنسب شكل للتشاور لتحديد الطريقة التي ينبغي بها تطبيق هذا الإعلان واتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيز وتنسيق العمل المشترك الذي من شأنه أن يصون الدور النشط والفعال لسياسات عدم الانحياز ، وبخاصة في ضوء التطورات الأخيرة .

٢٩٦ - وأكد الوزراء - من جديد إيمانهم بأن قدرة الحركة على العمل الجماعي تشكل الاداة الرئيسية لتطبيق سياسة عدم الانحياز والمقررات المتضمنة في الوثائق الختامية لاجتماعاتها كافة . وفي هذا الصدد ، أشاروا إلى أن إعلان هراري بشأن تعزيز العمل الجماعي قد كلف مكتب التنسيق بمهمة اجراء مشاورات تهدف إلى تحديد الأسلوب الذي ينبغي أن يُنفذ به الإعلان . وطالب الوزراء مكتب التنسيق بأن يضع مبادئ توجيهية محددة لتشغيل آلية العمل الجماعي ، كما هو وارد في الإعلان المذكور وبأن يُقدم تقريراً بشأن هذا الموضوع إلى مؤتمر القمة التاسع .

الباب الثاني - الجزء الاقتصادي

أولا - مقدمة

- ١ - استعرض الوزراء ما طرأ من تطورات ومن تغييرات رئيسية في الاقتصاد العالمي منذ مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز .
- ٢ - وأكدوا من جديد التزام الحركة بإعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادي الدولي بغية إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أسس من المساواة في السيادة والعدالة والانصاف والمصلحة والمنفعة المتبادلتين .

ثانيا - الحالة الاقتصادية في العالم

- ٣ - أعرب الوزراء عن القلق إزاء استمرار الأزمة القائمة في النظام الاقتصادي الدولي وآثارها المعاكسة على اقتصادات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى(*) . كما أعربوا عن الأسف للتدهور الحاد في مستوى التعاون الاقتصادي الدولي . وشددوا على أن جذور هذه الأزمة ترجع إلى أوجه الإجحاف والنقص الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي .
- ٤ - ولاحظ الوزراء أن بعض البلدان المتقدمة النمو قد اتبعت سياسات تؤثر تأثيرا سلبيا على البيئة الاقتصادية الدولية ، فسببت ضغطا تنازلي الاتجاه على منتجات البلدان النامية وأسعارها وتفاقم مشاكل هذه البلدان . كما لاحظوا بعميق القلق أن هذه العوامل التي تسود البيئة الاقتصادية العالمية قد أعاققت عملية النمو في الاقتصاد العالمي بصفة عامة وفي اقتصادات البلدان النامية بصفة خاصة .
- ٥ - ولاحظ الوزراء مع الأسف أن العديد من البلدان النامية قد عانى خلال الفترة المستعرضة إما من ركود معدلات النمو أو تناقصها مما يتناقض مع النسبة المستهدفة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية وهي ٧ في المائة ، ومع أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا .

(*) تعني "البلدان النامية الأخرى" الواردة في عبارة "بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى" في كل أجزاء هذا التقرير الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

٦ - وفي ضوء الأوضاع البالغة الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية ، أصبح انخفاض القيمة الحقيقية للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بصفة عامة وأقل البلدان نموا بصفة خاصة أمرا يبعث على القلق البالغ . وأعرب الوزراء عن أسفهم لعدم تحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي الذي طالبت به استراتيجيات التنمية الدولية لعقد التنمية الثالث للأمم المتحدة وأهداف المساعدة الانمائية الرسمية وفقا لبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد الكبير للشمانينات لصالح أقل البلدان نموا . كما أكدوا أن استمرار الحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلدان النامية يرجع إلى عدم كفاية نقل الموارد من أجل التنمية .

٧ - وسلّم الوزراء بأن مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية هي مظهر من مظاهر القصور في النظام الاقتصادي الدولي وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء آثار هذه الأزمات التي اتخذت اليوم أبعادا سياسية دولية خطيرة . ولاحظوا أيضا أن العبء الفادح الذي تتحمله هذه البلدان في خدمة ديونها الخارجية قد تفاقم نتيجة لعملية الإصلاح الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية والائتمانية الدولية ، وكذلك لافتقارها إلى سبل الوصول إلى الأسواق المالية وانخفاض القيمة الحقيقية للمساعدة الانمائية الرسمية . وتهدد هذه المشاكل الاستقرار الفعلي لكثير من البلدان النامية . كذلك فإنه يتعذر على البلدان النامية - في ظل الوضع الدولي الراهن - سداد ديونها الخارجية ، دون تنمية اقتصادية متواصلة .

٨ - ولاحظ الوزراء الآثار الخطيرة الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى ، على ظروف حياة شعوبهم وزيادة الفقر والتوتر الاجتماعي . وأكدوا الحاجة إلى التوصل إلى حل شامل لهذه المشكلة . ودعوا مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك إلى النظر في اتخاذ إجراء مناسب بشأن هذا الموضوع .

٩ - ولاحظ الوزراء انخفاض سعر النفط وما نتج عن ذلك من تحول ضخم في الدخل من البلدان النامية المصدرة للنفط إلى البلدان المتقدمة ، وأعربوا عن القلق إزاء الآثار الضارة التي سوف يحدثها هذا التحول في اقتصادات البلدان النامية المصدرة للنفط ، وقدرتها على مواصلة التنمية .

١٠ - ولاحظ الوزراء بصفة خاصة أن الحالة الاقتصادية لمعظم بلدان القارة الافريقية

تدفع على القلق البالغ ، إذ أن على هذه البلدان أن تواجه الآثار المدمرة لاستمرار الجفاف إلى جانب الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية . وفي هذا السياق طالبوا بالتنفيذ العاجل لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وأشادوا بالبلدان الافريقية للجهود التي تبذلها لتنشيط اقتصاداتها واستئناف تنميتها على أسس دائمة ، وحثوا المجتمع الدولي على المساهمة بصورة ايجابية في تنفيذ هذا البرنامج .

١١ - وأكد الوزراء أن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تدل بوضوح على الحاجة العاجلة إلى إجراء حوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ويزيد من تأكيد هذه الحاجة التطورات البعيدة الأثر في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية . وتتضمن هذه التطورات تأثير التقدم غير العادي في العلم والتكنولوجيا ، وظهور أقطاب جديدة للقوة الاقتصادية فيما بين البلدان المتقدمة النمو وتكاملها المتزايد ، والاصلاحات الأخيرة في السياسة الاقتصادية التي قامت بها البلدان الاشتراكية وتفاعلها مع الاقتصاد العالمي إلى جانب ضرورة اتاحة الفرصة للدور الهام الذي تلعبه الدول النامية في الاقتصاد العالمي حتى يصبح مؤثرا . وقد زاد تكامل الأسواق المالية ونمو التجارة من التكافل بين الشعوب والترابط بين القضايا . ومن ثم فقد زادت ضرورة اتخاذ موقف متكامل إزاء المجالات المترابطة للنقد والمال والديون الخارجية والتجارة والتنمية .

١٢ - ورحب الوزراء بالتقدم الذي أحرزته لجنة الجنوب في عملها بوصفه اسهاما ايجابيا في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي . فكان من بين ما أسفرت عنه الأنشطة التي قامت بها اللجنة - حتى الآن صدور البيان حول الديون الخارجية والبيان بشأن جولة أوروغواي - وهاتان قضيتان لهما أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي وبوجه خاص لاقتصاد البلدان النامية . ودعا الوزراء البلدان النامية إلى الاستفادة من البيانين المذكورين عند بلورة موقف مشترك بشأن هاتين القضيتين .

١٣ - وبينما رحب الوزراء بتوقيع الاتفاق بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن ازالة القذائف المتوسطة والاقصر مدى ، أعربوا عن الأمل في أن يساهم هذا الاتفاق في تخفيف حدة التوتر الدولي ويمهد الطريق لعقد اتفاق أوسع وأكثر تنوعا لنزع السلاح وأكدوا الحاجة الملحة لترجمة مثل هذا الاتفاق الى تخفيض

الانفاق العسكري مما يفرج عن الموارد البشرية والمالية والمادية والتكنولوجية اللازمة بصفة عاجلة للتنمية .

١٤ - وفي هذا الصدد رحبوا بالنتائج التي توصل اليها المؤتمر الدولي بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، المعقود في نيويورك خلال الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٧ ، والذي أقر للمرة الأولى بالعلاقة الوثيقة المتعددة الأبعاد بين نزع السلاح والتنمية . وأكدوا من جديد الحاجة الملحة إلى وضع تدابير وآليات لإعادة تخصيص الموارد ، التي يتم توفيرها نتيجة لجهود نزع السلاح لأهداف إنمائية وشدوا على أن تكون هذه هي الخطوة التالية .

شالسا - المفاوضات من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

١٥ - وأكد الوزراء أن استمرار الحالة الاقتصادية المعاكسة يؤكد الحاجة الملحة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالعدل والانصاف ويساعد على تحقيق النمو ، وذلك بإجراء إصلاحات هيكلية أساسية تؤدي إلى تنشيط النمو والتنمية الاقتصادية في العالم وبصفة خاصة في البلدان النامية . وفي هذا الصدد أكدوا من جديد تمسكهم بالقراريين البالغين الأهمية للجمعية العامة للأمم المتحدة (د إ - ٦) ورقم ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في أول أيار/مايو ١٩٧٤ - واللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتمسكهم بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرار الجمعية العامة (د - ٣٩) والمؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ وذلك لاستمرار صلاحية وأهمية المبادئ والأحكام الواردة فيه والتي ينبغي أن تحترمها جميع الدول . وكرر الوزراء الدعوة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالعدل والانصاف وفي هذا الصدد أعربوا عن أسفهم لافتقار البلدان المتقدمة النمو إلى الإرادة السياسية ، مما حال دون البدء في المفاوضات الشاملة .

١٦ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه برغم الروح البناءة والمرونة التي أبدتها البلدان النامية . كما أعربوا عن تقديرهم لمجموعة ال ٧٧ لما بذلته من جهود ضخمة لتنشيط المفاوضات الدولية بغية تحقيق إصلاح شامل للنظام النقدي والمالي الدولي الحالي - القاصر والجائر والبالى - وذلك عن طريق تنفيذ مقترحات المؤتمر الثامن لبلدان عدم الانحياز والاجتماع الوزاري السادس لمجموعة ال ٧٧ .

١٧ - وأدان الوزراء استخدام بعض البلدان المتقدمة للتدابير القسرية - الاقتصادية أو السياسية أو غيرها ضد بعض البلدان النامية ، مثل فرض الحظر أو القيود التجارية ، أو الحصار الاقتصادي أو تجميد الأرصدة وغيره من أنواع العقوبات الاقتصادية . وأعربوا عن اقتناعهم الراسخ بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل احباط هذه الممارسات التي أصبحت تتزايد وتتخذ أشكالا جديدة . وأعربوا عن تأييدهم الكامل لقرار الأمم المتحدة ١٧٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وحشا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تزويد الأمين العام للأمم المتحدة بالمعلومات اللازمة والمقترحات الضرورية . لتسهيل إعداد التقرير المتعمق الشامل المشار اليه في القرار .

١٨ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم الكامل والثابت بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي تظل المحفل الرئيسي للحوار والمفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية وناشدوا جميع البلدان أن تساهم في تعزيز المؤسسات الدولية .

رابعاً - الاستراتيجية الانمائية الدولية

١٩ - أكد الوزراء من جديد استمرار صلاحية غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية كما وردت في مرفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وأعربوا عن خيبة أملهم لعدم تحقيق هذه الأهداف إلى حد كبير رغم مرور ثماني سنوات على بدايتها .

٢٠ - وأعلنوا أن عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية شهد نكسة كبرى تعرضت لها عملية التنمية ومن هنا كانت الحاجة الماسة إلى تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وقد أكد الوزراء في هذا الصدد أنه ينبغي وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١ - ٢٠٠٠) وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٣/٤٢ وللقرار ٧٦/١٩٨٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . وينبغي أن تهيئ الاستراتيجية إطارا متماسكا للتعاون الدولي وتضمن أن تكون أنشطة المنظمات الدولية متسقة مع أهداف وأولويات التعاون الاقتصادي الدولي ودعمها المتبادل لها .

٢١ - وذكر الوزراء أن الاتجاهات الحالية للاقتصاد العالمي المتمثلة في معدلات

النمو المنخفضة التي اتسم بها الاقتصاد الدولي خلال الثمانينات سوف تزيد - إذا ظلت سائدة خلال التسعينات - من صعوبة حل مشكلات التكيف البالغة التعقيد حاليا ويحد من إعادة قوة دفع النمو في البلدان النامية إلى ما كانت عليه . وأكد الوزراء من جديد أن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تقترح إجراءات محددة في مجال السياسة العامة تهدف إلى عكس هذه الاتجاهات . كما ينبغي أن تركز الاستراتيجية مع تناولها لمسائل التكيف على تنشيط التنمية ومحاربة الفقر وتخفيف آثار الظروف المعيشية على الشعوب .

خامسا - الاستراتيجية للمفاوضات الاقتصادية الدولية

٢٢ - وأكد الوزراء أنه من مصلحة الدول كافة في هذا العالم الذي يشهد تغيرات سريعة ويزداد تكافله بإطراد أن تنشط وتدعم المفاوضات الاقتصادية الدولية في الإطار العالمي للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى . وفي هذا الصدد طالب الوزراء البلدان المتقدمة باتباع نهج بناء اتجاه حوار بين الشمال والجنوب .

٢٣ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن إدارة الاقتصاد العالمي يحتاج إلى أن يكون أوسع قاعدة كي يعكس مصالح كل مجموعات البلدان وحتى تتبلور سياسة تستطيع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء أن تساندها . ذلك أنه ليس بمقدور دولة واحدة أو مجموعة من الدول أن تحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة بمعزل عن سائر دول العالم . أما البحث عن حلول انفرادية فهو ذو مشبط للغرض منه ويتناقض مع توافق الآراء الدولي من أجل التنمية . ومن ثم فإن المشكلة تتحول بإطراد إلى مشكلة عالم واحد ، وينبغي إيجاد حلول لها قائمة على تبادل المصالح . ولتحقيق هذا الهدف فإن تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب على أساس تبادل المصالح يصبح أمرا جوهريا وأكثر إلحاحا من أي وقت مضى وليس هناك بديل عن استئناف الحوار بكل جدية إذا أريد تجنب احتمال نشوء الصراعات وتلافي الأخطار الواضحة ، وضمان النمو الذي يتسم بالانصاف والاستقرار لجميع الشعوب .

٢٤ - ورأى الوزراء أن نجاح البلدان النامية في المفاوضات متعددة الأطراف سوف يتوقف إلى حد كبير على قدرتها على تعزيز تضامنها وتلاحمها من خلال الاعتماد الجماعي على الذات الذي سوف يؤدي ليس فقط إلى دعم قوتها التفاوضية ، ولكن أيضا إلى زيادة فرص تنميتها ، وفي هذا الصدد أكد الوزراء حاجة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى زيادة تنسيق مواقفها إزاء التعاون الاقتصادي الدولي خاصة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتشابكة مثل قضايا المال ، والتمويل ، والديون الخارجية ، والتجارة والتنمية .

٢٥ - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بالتقرير عن "تقييم الحالة الراهنة للحوار بين الشمال والجنوب والمقترحات المطروحة لانعاشه" الذي اعتمدته الاجتماع الموضوعي الأول للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي الذي عقد في هراري في الفترة من ٤ - ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ والذي شكل اضافة مفيدة إلى الجهد المبذول لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب . وبالنظر إلى التطورات الهامة واحتمال وقوع تغييرات كبرى في الاقتصاد العالمي فقد شجع الوزراء اللجنة الوزارية الدائمة على مواصلة هذا العمل القيم .

٢٦ - كما أيد الوزراء الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة السبعة والسبعين ، إبان دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، ودعت فيه إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة تركز لاعادة تنشيط النمو الاقتصادي وتنمية البلدان النامية .

سادسا - القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد

٢٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء عدم إحراز تقدم في الجهود الجارية من أجل إجراء اصلاحات ذات مغزى في النظام النقدي والمالي الدولي ومن أجل اعادة تشكيله . إذ أن اقامة نظام نقدي ومالي تتوفر له مقومات البقاء ويستجيب بصورة كاملة لمتطلبات الاقتصاد العالمي المتنوعة والدائمة التغير ، وبخاصة حاجات البلدان النامية ، يعتبر شرطا مسبقا لتحسين وتوسيع نطاق التعاون الدولي .

٢٨ - ولاحظ الوزراء بعميق القلق النقل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والمؤسسات المتعددة الاطراف . ذلك أن الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم تقدر أن مبلغ الموارد المنقولة كان ٢٩ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٧ . ويجري هذا النزيف في الوقت الذي أصبحت فيه هذه البلدان في مسيس الحاجة إلى مواردها لتلبية متطلبات تنميتها .

٢٩ - ولاحظ الوزراء أن تدهور الأحوال الاقتصادية يتصل اتصالا وثيقا باتجاهات تدفق الموارد التي هبطت هبوطا شديدا منذ عام ١٩٨٢ . وبينما أصاب الركود المساعدة الانمائية الرسمية فتوقفت عند أقل من نصف الاهداف المتفق عليه دوليا ، توقفت التدفقات التجارية تقريبا بالنسبة إلى معظم البلدان النامية . وقد بينت الدراسات والتقديرات المختلفة أن البلدان ستواجه فجوة في التمويل في المستقبل المنظور .

وريشما يعود التمويل الانمائي إلى التدفق ستظل احتمالات تحقيق مستوى كاف من النمو والتقدم السليم في كثير من أفقر بلدان العالم احتمالات لا تذكر مهما كانت الجهود المحلية التي تبذلها الحكومات . وفي هذا الصدد ، تبرز الحاجة إذن إلى تعاون الحكومات والمؤسسات المتعددة الاطراف والمصارف التجارية في بذل الجهود التي يدعم بعضها بعضا . كما لاحظ الوزراء أن عدة مقترحات عملية وواقعية قد طرحت لسد هذه الفجوة .

٣٠ - ولاحظ الوزراء باهتمام كبير في هذا الصدد ، الاقتراح الذي يرمي إلى إعادة تدوير فائض مدفوعات اليابان وبلدان الفائض الكبير الأخرى وأكدوا ضرورة متابعة هذا الاقتراح متابعة نشيطة باعتباره من الإجراءات المباشرة لتحقيق زيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية . ولكنهم لاحظوا أيضا أن هذا الإجراء في ذاته لن يكفي بل ينبغي اتخاذ إجراءات أخرى تدعمه من جانب الحكومات والمؤسسات المتعددة الاطراف . وفي هذا السياق رحبوا بقرار البنك الدولي انشاء تأمين عام لرأس المال وإنشاء مرفق موسع للتكيف الهيكلي في صندوق النقد الدولي .

٣١ - ولاحظ الوزراء أن تقديرات فريق العمل الذي عينه الأمين العام لدراسة التدفقات المالية إلى البلدان الأفريقية تشير إلى وجود فجوة سنوية تبلغ ٥ بلايين دولار سنويا تقريبا بين الاحتياجات الفعلية والمبلغ الذي تتوقع هذه البلدان الحصول عليه . وأكدوا ضرورة سد هذه الفجوة بصورة عاجلة .

٣٢ - ولاحظ الوزراء أن النظام النقدي والمالي الدولي قد أثبت عجزه عن ملاحظة التغيرات الكبيرة التي طرأت على أسواق المال إبان السنوات العشرين الماضية ، فقد غلب على النظام المالي طابع القطاع الخاص إلى درجة كبيرة خلال هذه الفترة ، فضلا عن أن الركائز التي كانت تقوم عليها قبل سنة ١٩٧١ أسعار الصرف وتوفير السيولة وأسعار الفائدة قد أصابها وهن شديد . وقد أفضت حالة فقدان السيطرة تلك إلى جعل النظام النقدي والمالي أكثر افتقارا إلى الاتساق وأشد تقلبا . وكان من نتيجة تسليم القيادة في مجال توفير السيولة إلى أسواق المال أن تفاقم الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في محاولاتها تدبير احتياطي نقدي كاف أو تمويل موازين مدفوعاتها . وقد ثبت أن عملية التكيف الدولية غير فعالة في تعزيز نمط لإدارة المدفوعات الخارجية يمكن الاستمرار فيه . وكانت أعباء التكيف بالنسبة إلى البلدان النامية كبيرة على نحو غير متناسب ، مما يحملها تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة انعكست في تدني معدلات الرخاء ومستويات المعيشة . وفي هذا الصدد يلزم إعادة النظر بدقة في المشروطة بغية ضمان مستوى مقبول من التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٣٣ - وأكد الوزراء أن عملية التشاور الاقتصادي والتنسيق لن تكون ذات فعالية حقيقية إلا إذا قامت على قاعدة عريضة وأخذت في اعتبارها شواغل البلدان النامية ، ونفذت بمشاركتها الفعلية بحيث يمكن وضع مجموعة متكاملة من السياسات ذات الصبغة العالمية الحقيقية لتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستمرة للاقتصاد العالمي لها فيه صالح جميع البلدان .

٣٤ - وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء من جديد المقترحات بعقد مؤتمر دولي معني بالنقد والمالية لأغراض التنمية . وأعربوا عن مساندتهم للدعوة التي وجهتها مجموعة الأربعة والعشرين لإنشاء لجنة وزارية من البلدان النامية والصناعية باعتبارها خطوة فعالة للأعداد لمثل هذا المؤتمر .

سابعاً - الديون الخارجية والتنمية

٣٥ - لاحظ الوزراء بقلق عميق أن الديون الخارجية للبلدان النامية قد برزت في الثمانينات باعتبارها عقبة كأداء تعوق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وقد تجاوز المجموع الكلي للدين الخارجي لهذه البلدان ١,٢٠٠ بليون دولار في نهاية سنة ١٩٨٧ . ولا تزال معدلات خدمة الديون مرتفعة ويصعب تحملها كما إزدادت أسعار الفائدة وتقلص الدخل من الصادرات بينما حمل التدفق الصافي للموارد الى الخارج عددا متزايدا من البلدان النامية على وقف خدمة ديونها الخارجية أو تخلفها عن تسديدها . وأكد الوزراء أن هذا يعتبر نتيجة مباشرة ومحتومة للبيئة الاقتصادية الحالية غير المواتية التي تتسم بركود معدلات النمو ، وعدم استقرار أسعار الصرف والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ، والنقل العكسي للموارد ، والاجراءات الحمائية التي اتخذتها البلدان المتقدمة ، كما انه إذا لم تتخذ اجراءات عاجلة لتصحيح هذا الوضع فسوف تصبح أعباء خدمة الديون أكبر من القدرة الاقتصادية لمعظم البلدان .

٣٦ - لقد كان للديون الخارجية عواقب وخيمة على البلدان النامية ، فهي لم تحسب عقبة رئيسية تعوق انتعاشها الاقتصادي بل اتخذت في بعض الحالات أبعادا سياسية واجتماعية خطيرة .

٣٧ - ولاحظ الوزراء أن الاجراءات المتقطعة التي اتخذت حتى الآن لمواجهة هذه المشكلة غير كافية وغير فعالة ولم تعالج الأسباب الحقيقية للمشكلة .

٢٨ - وأكد الوزراء ضرورة اشتراك جميع الاطراف المعنية في حوار مستمر يهدف الى تحسين اقتصادات البلدان النامية ، مما سيعود بالفائدة على اقتصاد العالم ككل . وينبغي أن يقوم هذا الحوار على مبدأ المشاركة في المسؤولية وحق كل دولة في تحديد سياستها الاقتصادية وتخصيص مواردها للاستثمار والاستهلاك .

٢٩ - وكان من رأي الوزراء ان الاضطراب وعدم الاستقرار في الحالة النقدية الدولية قد أدى الى تفاقم أزمة الديون ، وأن التدابير العاجلة لتحسين تلك الحالة تشكل جزءا ضروريا لأي جهد يبذل لتخفيف عبء الدين .

٤٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم بسبب ضعف النظام النقدي الدولي وضعف مؤسساته وآلياته ، وعجزه عن مواجهة المشكلة الكبرى ، أي مشكلة الديون الخارجية ، مواجهة ناجحة . وأعادوا الاعراب عن الحاجة الملحة لعقد مؤتمر دولي معني بالنقد والمال لأغراض التنمية بحيث تشارك فيه بلدان العالم ، ويكون هدفه اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي حتى يتسم بالاستقرار الحقيقي ، ويصبح متعدد الاطراف وعادلا وقادرا على الاستجابة للحاجات الانمائية للبلدان النامية .

٤١ - وأعرب الوزراء من جديد عن وجهة نظرهم الثابتة وهي أن سياسة صندوق النقد الدولي ينبغي أن تأخذ في اعتبارها متطلبات كل بلد للنمو في الانتاج والعمالة وأن تحترم قدرته على وضع وتنفيذ خطط الاصلاح الخاصة به ، وأن تأخذ في اعتبارها ظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة ، وأن تكف عن فرض أي تخفيض للعملة المحلية دون المستويات التي تحددها فروق معدلات التضخم .

٤٢ - ولاحظ الوزراء باهتمام بالغ الجهود الاخيرة التي قام بها الصندوق لتحسين صياغة ومشروعية واستخدام مرفق الصندوق الموسع حتى يصبح وسيلة مفيدة لتشجيع التكيف مع النمو .

٤٣ - ولمس الوزراء تشجيعا من كون البنك الدولي قد توصل الى اتفاق في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ بشأن برنامج التمويل المشترك للمشاريع المتعلقة بالانعاش الاقتصادي في افريقيا ، وأن صندوق النقد الدولي قد استكمل التفاوض بشأن المرفق الموسع للتكيف الهيكلي ، مما ضاعف من قدرته ثلاث مرات على تقديم القروض اللازمة بشروط ميسرة للتكيف الهيكلي في البلدان ذات الدخل المنخفض . ولاحظوا أيضا انه تم التصديق في ربيع عام ١٩٨٨ على زيادة رأس المال للبنك الدولي وان مرفق التمويل

التعويضي الموسع في صندوق النقد الدولي بدأ يظهر وهو يتضمن تقديم القروض في حالات الطوارئ .

٤٤ - وحث الوزراء البلدان المتقدمة الدائنة والمصارف الدولية والمؤسسات المالية على المشاركة في الجهود مع البلدان النامية المدينة لاتخاذ الاجراءات التي تتسم بالابتكار لتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية وأعلنوا أن هذه الاجراءات ينبغي أن تتضمن ما يلي :

(أ) عكس اتجاه الحالة الراهنة التي تتسم بالنقل الصافي للموارد الحقيقية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ؛

(ب) تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ومد فترات السداد ، وفترات المهلة في السداد وتوحيد الديون ؛

(ج) وانشاء آلية يمكن من خلالها أن تستفيد البلدان النامية المدينة من تخفيض الديون بسبب عوامل السوق ؛

(د) وانشاء مرفق ائتماني جديد في صندوق النقد الدولي بموارد اضافية لتوسيع نطاق مرفق التمويل التعويضي من أجل تخفيف عبء خدمة الدين الناجم عن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية وإحداث تغييرات كبيرة في معايير المشروطة للمؤسسات المالية الدولية ، وكفالة ألا يؤدي أي تنسيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى المتعددة الأطراف الى مشروطة متقاطعة ؛

(هـ) وتحديد مدفوعات خدمة الديون بنسبة من حصة الصادرات بما يتماشى مع الاحتياجات الانمائية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، ووضع آليات جديدة لمساعدة البلدان النامية المدينة التي لا تتمكن بسبب عوامل خارجية من الوفاء بالتزاماتها للمؤسسات النقدية والمالية المتعددة الأطراف وفقا لجداول زمنية محددة ، وتنشيط التدفقات المالية لأغراض التنمية ؛

(و) والتمييز - في حالة البلدان التي تتحمل ديونا باهظة للنظام المصرفي الدولي - بين الديون القائمة وبين التدفقات الائتمانية الجديدة لغرض تحديد أسعار الفائدة من أجل توفير حوافز لتدفقات جديدة من الأموال الى البلدان المدينة .

وفي حالة أقل البلدان نموا ذات الدخل المنخفض ، ينبغي أن تتضمن التدابير التي ستنفذ إلغاء الديون الرسمية أو تحويل جزء منها إلى منح ؛

(ز) وزيادة فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة زيادة كبيرة ، وتعزيز أسواق السلع الأساسية من أجل ضمان أسعار عادلة ومجزية للمنتجين .

٤٥ - وأحاط الوزراء علما بالتقرير الأخير حول التجارة والتنمية (١٩٨٨) والذي أوصى ضمن أمور أخرى بإلغاء ٣٠ في المائة على الأقل من قيمة الدين الخارجي المستحق على البلدان النامية الخمسة عشر الأكثر مديونية ، بغية تخفيف عبء الدين المعسوق وتشجيع تنميتها الاقتصادية ودعم التجارة العالمية . وحيث الوزراء المصنف والمؤسسات الدائنة الأخرى على النظر جدياً في تنفيذ هذا الاقتراح باعتباره واحداً من تدابير عديدة تيسر الحاجة إليها من أجل تسوية الديون المعلقة .

٤٦ - ورحب الوزراء بالبيان عن الديون الخارجية الذي أصدرته لجنة الجنوب في اجتماعها الثاني في كوالالمبور في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ باعتباره مساهمة جاءت في وقتها المناسب في الدراسة التي تجرى حالياً بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية . ولاحظوا باهتمام الاقتراح الذي يقضي بإنشاء محفل للمدينين ودعوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي يهمها الأمر إلى أن تولي اهتماماً خاصاً لهذا الاقتراح لاتخاذ الخطوات المناسبة من أجل تنفيذه في موعد قريب .

٤٧ - أعرب الوزراء عن تقديرهم لما تقوم به مجموعة الـ ٧٧ من جهود ودور في الأمم المتحدة من أجل مواصلة دراسة مشكلة أزمة الديون ، ولاحظوا بارتياح اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٨/٤٢ ، كما رحبوا بالتقارير التي تمت الموافقة عليها في الاجتماعين الاستشاريين للخبراء المعنيين بالديون الخارجية واللذين عقدا في ليما (بيرو) والمحمدية (المغرب) . وفي هذا الصدد حث الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على مواصلة عملية تبادل المعلومات لأنها تشكل اسهاماً هاماً في دعم قدرتها التفاوضية .

ثامناً - التجارة والمواد الخام

٤٨ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق تجاه الأزمة الاقتصادية العالمية التي تضرر

بقدره البلدان النامية على المشاركة في التجارة الدولية ، ولاحظوا بقلق أن التجارة الدولية فيما يتعلق بالمنتجات التي تصدرها البلدان النامية لا تزال تتسم بعدم استقرار أسواقها ، وبهبوط حاد ومستمر في أسعار منتجاتها وعدم امكانية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، وبزيادة النزعة الحمائية ، والمنافسة غير المتكافئة الناجمة عن اعانة البلدان المتقدمة النمو لصادراتها ، والتأثير الحاسم للشركات عبر الوطنية التابعة لبعض البلدان المتقدمة النمو في تحديد الاسعار بفضـل تحكمها في الاسواق الرئيسية لتلك المنتجات .

٤٩ - كذلك أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء اتجاه أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية الى الانخفاض البالغ والمستمر وتراجع نسب تبادلها التجاري مما زاد من صعوبات موازين مدفوعاتها وأدى الى نقل الموارد في اتجاه معاكس . وتعاني عدة أسواق للسلع الأساسية من عدم استقرار وفوضى بالغين . ولاحظ الوزراء بقلق انه ليس هناك ما يشير الى بذل أي محاولة جادة لعكس هذا الاتجاه على الصعيد العالمي ، وأكدوا ضرورة اجراء دراسة عاجلة للتدابير التي تكفل الوصول الى حلول لهذه المشاكل . وفي هذا الصدد ، دعا الوزراء الى تكثيف الجهود ، في جميع المحافل الملائمة ، لتحقيق توازن بين أسعار صادرات البلدان النامية من المواد الأولية والسلع الأساسية وبين أسعار الواردات من البلدان الصناعية .

٥٠ - لاحظ الوزراء أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد جرت في ظل ظروف بالغة الاضطراب في التجارة العالمية ، حيث استشرت التدابير الحمائية ، بما يشكل تحايلا على قواعد ومبادئ الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (مجموعة "الغات") أو انتهاكا لها . وتمثل الترتيبات الشائنة والقطاعية ، والتدابير المشبوهة أخطارا بالغة على نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف . كما لاحظوا أن التدابير التمييزية تتخذ أساسا ضد البلدان النامية بسبب عدم قدرتها على اتخاذ تدابير انتقامية فعالة . ولقد شاعت على نطاق واسع ، محاولات استخدام اتاحة امكانية الوصول الى أسواق السلع في البلدان المتقدمة النمو كوسيلة للضغط على البلدان النامية للحصول على تنازلات منها في مجالات أخرى . ولهذه التطورات تأثير معاكس على مصالح البلدان النامية .

٥١ - وأعرب الوزراء عن أسفهم إزاء حدوث بعض حالات الانتهاك "للتزام بتجميد الأوضاع" وعدم البدء في تنفيذ "الالتزام بالتخفيف" . وتحقيقا لهدف المحافظة على نظام التجارة المتعدد الأطراف وتدعيمه ، يعلن الوزراء أولوية قصوى على هدف التفاوض

من أجل تفاهم شامل بشأن الضمانات . وقد شددوا على الحاجة الى الحفاظ على الفكرة الأساسية المتعلقة بعدم التمييز والمتجسدة في التفاهم بشأن الضمانات في مجموعة "الغات" . واعترافا من الوزراء بالاهمية البالغة للمفاوضات في هذا المجال ، فقد دعوا جميع المشاركين الى الدخول في مفاوضات مجدية ، بغية تحقيق تقدم ملموس ، في أقرب موعد ممكن .

٥٢ - ذكر الوزراء أن "اعلان بونتا ديل ايستي" كرر فكرة المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية . وأكدوا على ضرورة الحفاظ على هذه الفكرة ، وتدعيمها ، وتنفيذها بشكل فعال ، في جميع مجالات المفاوضات . وأعربوا عن أسفهم أيضا لما يجري من محاولات لاعادة فتح موضوع بعض أحكام الاتفاق العام للتعريفات والتجارة وبعض مكوك مجموعة "الغات" والتي تتيح نوعا من المرونة للبلدان النامية في استخدام أدوات السياسة التجارية . وذكروا بأن هذه الأحكام كانت نتاج سنوات عديدة من الجهد الذي بذلته البلدان النامية ، لمواءمة نظام "الغات" مع احتياجاتها في مجال المبادلات التجارية ، والتنمية والنواحي التمويلية .

٥٣ - وحث الوزراء على أن تتخذ في جولة أوروغواي من مفاوضات الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ، خطوات فورية لتحرير التجارة في المنتجات الزراعية ، عن طريق ازالة القيود ، ومظاهر الخلل التي تسببت فيها الدول المتقدمة النمو ، ولاسيما تلك القيود المتعلقة بالتعريفات الجمركية ، والقيود غير الجمركية ، والصادرات المدعومة ، وذلك باخضاع جميع التدابير التي تؤثر على وصول الواردات الى الأسواق والمنافسة في الصادرات ، لقواعد ونظم الغات بعد تدعيمها وجعلها أكثر فعالية من الناحية العملية ، ومع أخذ الأبعاد الانمائية في الاعتبار .

٥٤ - لاحظ الوزراء انه لم يتم احراز تقدم كبير في مجالات أخرى تهم البلدان النامية ، وهي : المنسوجات ، والمنتجات الاستوائية . ومن دواعي الأسف أن قطاع المنسوجات ، الذي يمثل النسبة الكبرى من الصادرات الصناعية للبلدان النامية ، كان ضحية أطول فترة من القيود التمييزية في "الغات" . وقد أصبح الحد من القواعد العامة ، سيئا بشكل مطرد ، بسبب التوسعات المتعاقبة لنطاق "اتفاقية الليف المتعددة" ، وحجب بعض أحكامها الايجابية القليلة . وأكد الوزراء من جديد ، مصلحة البلدان النامية في العمل على عودة التجارة في المنسوجات والأقمشة الى الاطار العادي للغات ، في أسرع وقت ممكن . وفيما يختص بالمنتجات الاستوائية ، رحب الوزراء بالمقترحات الداعية الى تيسير وصول هذه المنتجات الى أسواق الدول المتقدمة النمو .

٥٥ - وفي معرض إعراب الوزراء عن القلق إزاء التقدم البطيء في المفاوضات بشأن المنتجات الاستوائية ، أكدوا الاتفاق المعقود في بونتا ديل ايستى والذي يقضي بأن تحظى المفاوضات في هذا المجال باهتمام خاص وأن تعتبر مسألة تتطلب الأولوية وحشوا على اتخاذ خطوات نحو التحرير الكامل للمنتجات الاستوائية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية .

٥٦ - واستعرض الوزراء التطورات في المجالات الجديدة للمفاوضات ، في جولة أوروغواي وهي مجالات السياسات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة والخدمات وأوضحوا حقيقة أن السياسات الداخلية للبلدان النامية في هذه المجالات ذات أهمية حيوية لتنمية البلدان النامية . وأن النظم المتعددة الأطراف ، ينبغي أن تأخذ في اعتبارها بالكامل مصلحة هذه البلدان . وكرروا القول بضرورة قصر المفاوضات في هذه المجالات على الجوانب المتعلقة بالتجارة فحسب ، بالشكل المتفق عليه في "إعلان بونتا ديل ايستى" . وفيما يختص بالخدمات ، أكد الوزراء بقوة على الحاجة إلى وضع تدابير صريحة ، لتعزيز تنمية صناعة الخدمات في البلدان النامية ، في أي نظام في القطاع الذي قد تتمخض عنه المفاوضات . ورأوا كذلك أن أي مجموعة من القواعد المتعددة الأطراف يتم التوصل إليها ، ينبغي أن تحترم احتراماً كاملاً أهداف السياسة العامة للقوانين والالتزامات الوطنية .

٥٧ - أعرب الوزراء عن تقديرهم لبيان لجنة الجنوب بشأن جولة أوروغواي وحشوا أعضاء الحركة والبلدان النامية الأخرى على أن تشارك مشاركة كاملة في المفاوضات بغية تحقيق نتيجة متوازنة لهذه المفاوضات .

٥٨ - وسلم الوزراء بأن لبعض المقترحات المقدمة إلى المفاوضات التجارية في جولة أوروغواي آثراً على عملية التنمية المحلية للبلدان النامية . ويستلزم هذا أن تواصل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى مشاوراتها الوثيقة فيما بينها بغية اتخاذ موقف موحد يأخذ في اعتباره ، ضمن أمور أخرى ، العناصر التالية :

(أ) ينبغي أن يظل الهدف الرئيسي لجولة أوروغواي الحفاظ على نظام التجارة المتعددة الأطراف وتدعيمه .

(ب) ينبغي أن تحظى بالأولوية القصوى القطاعات التي تهم البلدان النامية مثل الزراعة والمنتجات الاستوائية والمنسوجات .

(ج) إعادة الثقة في نظام للتجارة الدولية يقوم على قواعد موضوعية وذلك بالعودة الى النظم الواضحة متعددة الاطراف وغير التمييزية ، وبالتزام البلدان المتقدمة الرئيسية التزاما أكبر بنص وروح القواعد والنظم المتفق عليها ، وباستحداث آلية جماعية لضمان حقوق الضعفاء وحقوق الاقوياء على حد سواء .

(د) ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لنظام التجارة المتعدد الاطراف المحسن هو تشجيع التنمية المتواصلة في البلدان النامية .

(هـ) ينبغي أن تراعى مراعاة كاملة الأهداف المذكورة أعلاه للسياسات التجارية في جولة مفاوضات أوروغواي وخاصة عند التعرض للمجالات الجديدة . كما ينبغي أن تحترم أهداف السياسة العامة للقوانين والانظمة الوطنية احتراماً تاماً .

(و) ينبغي الحفاظ على مفهوم المعاملة التفضيلية والاكثر رعاية بالنسبة للبلدان النامية كما نص على ذلك اعلان "بونتا ديل ايستي" وتدعيم هذا المفهوم وتنفيذه بصورة عملية في جميع مجالات المفاوضات .

(ز) ينبغي الحفاظ على أحكام وصكوك مجموعة "الغات" التي تهيء ضروبا من المرونة للبلدان النامية في استخدام صكوك السياسات ، إذ أن هذه الاحكام هي ثمرة سنوات عديدة من الجهود التي بذلتها البلدان النامية لتكييف نظام الغات حتى يواءم تجارتها وتنميتها وقدرتها المالية .

(ح) ينبغي الاقرار بوجود روابط وثيقة بين التجارة والنقد والمال . وفي هذا الصدد لا يمكن إعادة نظام التجارة الدولي الى حالته الطبيعية بصورة كاملة ، إلا إذا أجريت تحسينات في أداء نظام التجارة الدولي تضمن تدفقات مالية كافية الى البلدان النامية لتلبية احتياجات تنميتها والتزامات ديونها وذلك من خلال النظم المالية والنقدية الدولية .

(ط) ينبغي بحث تطبيق تخصصات متعددة الاطراف في المجالات الجديدة الى جانب الاجراءات الدولية الرامية الى تعزيز قطاعات الخدمات في البلدان النامية وإزالة الحواجز التي تعوق نقل التكنولوجيا ووضع حد للممارسات التجارية التقييدية من جانب الشركات عبر الوطنية .

٥٩ - وأكد الوزراء من جديد مساندتهم للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية الذي تمت الموافقة عليه في الاونكتاد الرابع . وفي هذا السياق ، طالبوا بإبرام المزيد من الاتفاقات الدولية بشأن السلع الأساسية ، وتعزيز الاتفاقات القائمة .

٦٠ - وطلب الوزراء إلى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي لم تصدق بعد على الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية أن تفعل ذلك دون تأخير . وقد رحب الوزراء بالقرار الذي اتخذته الاتحاد السوفياتي بالتصديق على اتفاق الصندوق المشترك خلال الاونكتاد السابع ، ودعوا البلدان المتقدمة الأخرى إلى التصديق على الاتفاق وضمن تشغيل الصندوق . كما دعوا البلدان التي صدقت على هذا الاتفاق أن تقدم مساهماتها إلى الصندوق في أقرب فرصة ممكنة .

٦١ - وإدراكا من الوزراء لضرورة تشجيع تجارة البلدان النامية وتنميتها - دعوا من بين ما دعوا إليه - إلى اجراء مناقشات من أجل التوصل إلى نتائج في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المسائل المترابطة الخاصة بالنقد ، والتمويل ، والتجارة والتنمية . وإذ وضعوا في اعتبارهم الصلة القائمة بين التجارة ، والنقد والتمويل والتنمية ، طالبوا البلدان المتقدمة النمو باتخاذ اجراء منسق في مجال النقد والتمويل وباتخاذ تدابير التكيف اللازمة التي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع تجارة البلدان النامية وأن تسهم في تحويل الموارد الحقيقية إليها . وطالبوا باتخاذ كل التدابير الضرورية لتعزيز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقصد بلوغ هذه الاهداف . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تواصل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة تقديم الدراسات التحليلية اللازمة لدعم مفاوضات مكثفة وهادفة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي .

٦٢ - وأكد الوزراء من جديد ضرورة القصوى لقيام صندوق النقد الدولي بضمن اجراء توسع هام في مرفق تمويل المخزون الاحتياطي وتحريره من أجل تعويض البلدان النامية عن عجزها تعويضا كاملا وسريعا وتلقائيا دون فرض أية شروط . ودعوا أيضا إلى إنشاء نظام تثبيت حصائل الصادرات على الصعيد العالمي بغية تثبيت حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية .

٦٣ - وأكد الوزراء أهمية جمعيات المنتجين بوصفها من وسائل تحسين القدرة التفاوضية للبلدان النامية من أجل الحصول على أسعار عادلة ومجزية لصادراتها وزيادة حصائلها من التصدير . وأكدوا أيضا ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل زيادة اشراك البلدان النامية في عمليات تجهيز السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها .

٦٤ - وأكدوا أيضا ضرورة دعم الاتفاقات السلعية القائمة عن طريق التعاون بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة بغية إدخال آليات فعالة لتحقيق الأهداف الرامية إلى استقرار السوق وتحقيق اسعار مجزية للمنتج ومنصفة للمستهلك .

٦٥ - وأكد الوزراء على الحاجة إلى تحسين نظام الافضليات المعمم لا سيما فيما يتعلق بأسلوب عمله وبعدد المنتجات المشمولة . وأكدوا ضرورة توسيع النظم القائمة حتى تشمل جميع البلدان النامية ، وضرورة اقلع البلدان المتقدمة النمو عن ممارسة كافة أشكال التمييز ضد البلدان النامية وتصنيفها إلى مستويات متدرجة ، حسب مستوى تصنيع السلع الاساسية ، ويشمل ذلك أيضا فرض التعريفات الجمركية التصاعدية .

٦٦ - أعرب الوزراء عن قلقهم لاستمرار الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على نيكاراغوا في أيار/مايو عام ١٩٨٥ منتهكة بذلك حقوق نيكاراغوا في السيادة وفي تقرير المصير ، وطالبوا من جديد بالرفع الفوري لهذا الحظر وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٨/٤٠ و ١٦٤/٤١ و ١٧٦/٤٢ .

٦٧ - وقد أكد الوزراء من جديد ضرورة قيام البلد الذي فرض هذا الحظر بتنفيذ الحكم الصادر ضده عن محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه عام ١٩٨٦ فورا ، والذي ينص على أن الولايات المتحدة الأمريكية ، بفرضها لهذا الحظر واتخاذها لاجراءات اقتصادية قسرية أخرى ، إنما تنتهك جميع التزاماتها المنصوص عليها في معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة الموقعة بين البلدين عام ١٩٥٦ ، وأن الولايات المتحدة ملزمة بتعويض جمهورية نيكاراغوا عن الخسائر المترتبة على انتهاكها للمعاهدة المذكورة .

٦٨ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لاستمرار الاجراءات الاقتصادية القسرية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية بنما ، وكرروا الدعوة إلى رفع هذه الاجراءات على الفور . كما أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الاحتفاظ غير المشروع بنصيب بنما من عائدات قناة بنما وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقيات توريوخوس - كارتر .

٦٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار التدابير التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى التي تتمثل في فرض حصار اقتصادي عليها وتجميد ارصدها . وأدانوا هذه التدابير بوصفها شكلا من أشكال القسر الاقتصادي لأغراض سياسية . ودعوا إدارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى

الفائها على الفور . وأعربوا عن تضامنهم التام مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مواجهتها لهذه التدابير التي تستهدف تقويض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والنيل من استقلالها وسيادتها .

٧٠ - ودعا الوزراء جميع البلدان إلى اتخاذ التدابير العملية الملائمة لمساعدة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في التغلب على هذه التدابير التعسفية .

تاسعا - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

٧١ - أعاد الوزراء التأكيد على أهمية الدور الذي يضطلع به الاونكتاد ، منذ قيامه ، في مجال التعاون الاقتصادي الدولي في التجارة والتنمية . وفي هذا الصدد شددوا على الحاجة إلى الحفاظ على روح وأهداف المنظمة كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥ (د - ١٩) والقرارات اللاحقة ذات الصلة والمقررات التي استهدفت تعزيز وحدة الاونكتاد بغية تحقيق مهمته . وأشاروا إلى أن الاونكتاد هو الاداة الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة في المفاوضات الاقتصادية العالمية بشأن قضايا التجارة والتنمية .

٧٢ - ثم أجرى الوزراء تقييما للنتائج التي أسفر عنها الاونكتاد السابع ورأوا أن الوثيقة الختامية التي اعتمدت بإجماع الأصوات تجدد الأمل في استئناف الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المجالات البالغة الأهمية الخاصة بالتجارة الدولية ، وموارد التنمية والديون الخارجية ، والسلع الأساسية ، ومشاكل أقل البلدان نموا .

٧٣ - وطالبوا بالتنفيذ العاجل للالتزامات التي تنص عليها الوثيقة الختامية . وفي هذا الصدد أكدوا أهمية الاضطلاع بالكامل بالولايات التي نص عليها الاونكتاد .

عاشرا - الاغذية والزراعة

٧٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم وأسفهم العميقين إزاء استمرار الوضع الشاذ لعصرنا هذا المتمثل في وجود الجوع وسط الوفرة والاتجاه إلى تخفيض الانتاج في بعض مناطق

العالم من أجل الحد من المخزون والإبقاء على ارتفاع الأسعار . وأكدوا على ضرورة عكس هذه الاتجاهات غير المقبولة وضرورة مواجهة الآثار الضارة للعوامل الاقتصادية الخارجية التي تعوق تنمية قطاع الأغذية والزراعة وتؤدي إلى استفحال الفقر والجوع وسوء التغذية وأكدوا في هذا الصدد أهمية إبقاء قضايا الأغذية والزراعة في صميم اهتمام العالم بسبب تدهور أوضاع الأغذية والزراعة في عدد كبير من البلدان النامية وخاصة في إفريقيا ، وأكدوا من جديد أن أي إجراء دولي لا بد أن يكون شاملا وأن يأخذ في الاعتبار مختلف الزوايا والأبعاد لمشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية . ودعوا في هذا السياق إلى توفير الدعم الدولي المستمر الكافي للبلدان النامية لمساعدتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية .

٧٥ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى القيام بعمل حازم تنفيذا لهذا الالتزام حتى يتسنى توفير التدفقات بشروط ميسرة من الموارد إلى القطاع الزراعي وعكس اتجاه التدفقات الكبيرة للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . ولاحظوا مع الأسف اتجاه كثير من البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم المساعدة الثنائية على حساب المساعدة التي تقدم من خلال الوكالات المتعددة الأطراف ، كما حثوا البلدان المتقدمة النمو على زيادة مساهماتها في هذه الوكالات ، ورحبوا بالاستجابة الطيبة لتلبية الحاجة إلى المساعدة الاستثنائية لمواجهة النقص في الأغذية ، واقترحوا اعتماد برنامج دولي خاص للمعونة الغذائية والمساعدة المالية لمواجهة الاحتياجات العاجلة وتقديم مواد الإغاثة إلى البلدان النامية التي تعاني من نقص مزمن في الأغذية ، ولا سيما البلدان الأفريقية .

٧٦ - وأكد الوزراء من جديد أن الحق في الحصول على الغذاء هو حق أساسي وعالمي من حقوق الإنسان يجب الدفاع عنه . وأدانوا بشدة استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي وحذروا من وضع أي شروط عند تقديم المعونة الغذائية . كما أكدوا من جديد أن الحاجة الملحة إلى إعادة تنشيط الأوضاع الاقتصادية العالمية ، ورفع هامش الأمن الغذائي العالمي الأخذ في التناقص ، تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي .

٧٧ - وشدد الوزراء على أهمية توزيع الأغذية في الوقت المناسب على المحتاجين إليها ، ولا سيما في إفريقيا وأقل البلدان نموا ، فضلا عن ضرورة مساعدة البلدان المتلقية للمساعدة على تطوير آلياتها الإدارية وآليات النقل والمواصلات وكذلك شبكات المحلية لتوصيل المعونة الغذائية .

٧٨ - ولاحظ الوزراء بارتياح النتائج والتوصيات التي توصل إليها مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية الرابعة عشرة المعقودة في نيقوسيا في أيار/مايو ١٩٨٨ . وإداراكا تاما منهم لتدهور حالة الجوع وسوء التغذية في العالم ، رجب الوزراء بمبادرة قبرص لمكافحة الجوع في العالم ، التي تدعو إلى اجراء استعراض وتقييم فوريين للجهود التي بذلت حتى الآن من أجل الحد من الجوع فضلا عن تحديد سبل النهوض بالسياسات والبرامج القائمة والمبادرات الجديدة الواقعية التي يُحتمل أن تكون فعالة وذلك في إطار جهد جاد يستهدف القضاء على الجوع وسوء التغذية .

٧٩ - وأيدوا فكرة زيادة تطوير النظام العالمي للمعلومات والانذار المبكر العالمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال إنشاء وتطوير أنظمة وطنية وإقليمية للانذار المبكر باستخدام تكنولوجيا الاستشعار على البعد . كما رحبوا بالتدابير التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي من أجل ضمان إيصال المعونة الغذائية على وجه السرعة وفي الوقت المناسب ، إلى جانب تطوير نظام للمعلومات يفضّل بتوزيع كافة المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية بشكل منتظم لتحسين التخطيط والتنسيق في التنفيذ .

٨٠ - وأيد الوزراء الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والإقليمي على جميع المستويات بغية تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية . وطلبوا من هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة منح الأولوية لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة وفي هذا السياق ، كرر الوزراء الاقتراح الخاص بالتبكير بإنشاء نظام أمن غذائي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

٨١ - ودعا الوزراء المجتمع إلى تقديم مساندة كاملة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، بغية تمكينه من دخول عقد وجوده الثاني على أسس مالية أكثر رسوخا . وفي هذا الصدد وعملا بالفقرة ٩١ من الفرع العاشر المتعلقة بالأغذية والزراعة من الإعلان الاقتصادي الذي اعتمده المؤتمر الثامن الذي عُقد في عام ١٩٨٦ ، أكد الوزراء على أهمية كفاءة الاستثمارية لهيكل الصندوق وعملياته . وأهابوا بالبلدان المتقدمة صناعيا تحمّل النصيب الأكبر في دورة تغذية الصندوق الثالثة ، وذلك بالنظر إلى تقلص حصيلة صادرات البلدان النامية عامة ، والبلدان المنتجة للنظف خاصة . ومن جهة أخرى ، طلبوا إلى البلدان النامية التي دأبت على الاسهام في الصندوق ، أن تواصل التعبير عن تضامنها مع عشرات ملايين الأشخاص الذين يعانون من الجوع والفقر ،

بالمحافظة على مستوى مساهمتها في دورة التغذية الثالثة كما كان عليه في دورة التغذية الثانية . ورحب الوزراء بالجهود التي بذلتها العديد من البلدان النامية المستفيدة التي أعلنت عن مساهمات كبيرة ، وحثوا من لم تعلن - من بينها - عن مساهمات ، على المبادرة إلى ذلك في أقرب موعد ممكن .

٨٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء حالة الاغذية والزراعة المتردية التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص في افريقيا بسبب الجفاف المستمر وزيادة سرعة عملية التصحر المقترنة بخطر جديد يتمثل في غزو الجراد الصحراوي ذي الاشار المفجعة . وأكدوا على الحاجة إلى المساعدة العاجلة والكبيرة في شن حملة طوارئ للسيطرة على هذه الافة ، يتولى تنسيقها مركز الطوارئ للتعاون في مكافحة الجراد التابع لمنظمة الاغذية والزراعة .

٨٣ - ودعوا المجتمع الدولي إلى بذل كل الجهود لتسهيل تنفيذ جميع الخطط الخاصة بالتنمية في افريقيا التي سبق الإعلان عنها . ولاحظوا بارتياح كبير أن المبلغ المستهدف ، وهو ٣٠٠ مليون دولار ، للبرنامج الخاص الذي أنشأه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل البلدان الافريقية المتضررة من الجفاف والتصحر قد تم توفيره بالكامل . وقد أنشئ هذا البرنامج لدعم عملية الانتعاش والتعمير والتنمية الطويلة الاجل في هذه البلدان ، وقد أعطى دفعة جديدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (١٩٨٦ - ١٩٩٠) كما أعاد تأكيد مساندته لهذا البرنامج .

حادي عشر - الطاقة

٨٤ - وأكد الوزراء على الأهمية الكبيرة للطاقة في التقدم الاقتصادي ورخاء البلدان النامية وشددوا على ضرورة مواصلة المحاولات الرامية إلى تحسين استغلال جميع موارد الطاقة في العالم حتى يتسنى تحقيق هدف الانتقال من النمط الراهن لانتاج الطاقة واستخدامها ، إلى نمط يركز على الاستخدام الرشيد للموارد الجديدة والمتجددة للطاقة بكافة أنواعها . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء ضرورة تكثيف العمل من أجل النجاح في تنفيذ برنامج عمل نيروبي لتنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ولاحظوا مع الأسف أنه لم ينعقد سوى عدد قليل من الاجتماعات الاستشارية التي دعا إليها برنامج عمل نيروبي وأنها وإن كانت مفيدة في تحديد المشاريع فهي لم تؤد إلى التعبئة الضرورية للموارد المالية اللازمة لتنفيذها .

٨٥ - وأوضح الوزراء أن عددا كبيرا من البلدان النامية لا تزال تواجه مشاكل خطيرة في تنمية موارد الطاقة . وأكدوا مجددا أحكام قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٦/٣٩ و ٢٠٨/٤٠ بشأن تنمية موارد الطاقة ودعوا جميع الدول إلى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال استغلال وتنمية ما تملكه من موارد الطاقة .

٨٦ - ولاحظ الوزراء أيضا أن مستوى الإقراض للطاقة من جانب المؤسسات المالية العالمية لا يزال غير كاف ، وطالبوا بزيادة تلك الموارد من خلال رفع المستوى الإجمالي للإقراض . وينبغي أن تتضمن زيادة الإقراض في مجال الطاقة أيضا تقديم القروض اللازمة للتكيف الهيكلي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية تمويل العجز في ميزان المدفوعات إذ أن تكاليف استيراد الطاقة عامل رئيس وراء هذا العجز .

٨٧ - وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء أهمية التعاون في مجال الطاقة فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى من أجل تعزيز قدرتها الذاتية وآفاق الاعتماد الجماعي على الذات وحثوا هذه البلدان على النهوض بتعاونها التقني والاقتصادي في هذه المجالات . وفي هذا الصدد ، دعوا البلدان المتقدمة النمو إلى إتاحة الفرصة للبلدان النامية للحصول على أحدث ما لديها من تكنولوجيات الطاقة .

٨٨ - أشاد الوزراء بخبرات بعض منتجي الطاقة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وذلك في مجالات استكشاف واستغلال وبيع ونقل الطاقة . كما حث الوزراء بشدة الدول الأعضاء على الاستفادة من خبرات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بغية تنمية مصادر الطاقة لديها ، وتقليل اعتمادها على البلدان الصناعية المتقدمة .

ثاني عشر - العلم والتكنولوجيا

٨٩ - أكد الوزراء الدور الرئيسي للعلم والتكنولوجيا في عملية التنمية ولاحظوا بسرور أن العديد من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى قد بذلت جهودا مضيئة واكتسبت قدرات تفوق الحد الأدنى لإمكانياتها المحلية في العلم والتكنولوجيا . ولاحظوا مع الأسف عدم وجود تعاون دولي يدعم هذه الجهود .

٩٠ - وأعربوا عن قلقهم المتزايد إزاء الأزمة الاقتصادية العالمية التي تمثل عقبة خطيرة تعوق تحقيق البلدان النامية للمزيد من التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا ،

وإزاء المشاكل المستفحلة التي تواجه نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية بشروط ميسرة يمكن قبولها وتضمن تنميتها باعتبارها كيانات مستقلة .

٩١ - وشدد الوزراء على أن مجال العلم والتكنولوجيا ينطوي على أهمية بالغة للتعاون المتعدد الاطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي ، وعلى دور منظومة الأمم المتحدة في تشجيع هذا التعاون . وأعادوا تأكيد استمرار صلاحية برنامج عمل فيينا وأهميته في هذا الشأن ورحبوا بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٢ للاحتفال في عام ١٩٨٩ بالذكرى العاشرة لصدور برنامج العمل .

٩٢ - ولاحظ الوزراء أن اللجنة الحكومية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وهي المسؤولة عن تنفيذ وتنسيق برنامج عمل فيينا ، قد قررت تركيز الاهتمام في كل دورة من دوراتها على عدد من الموضوعات المختارة . وطالبوا بأن يتم الإعداد بعناية لهذه الاجتماعات وأن يؤدي ذلك الى تعزيز التعاون في المجالات المحددة .

٩٣ - ورحب الوزراء بالمبادرة التي اتخذتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية بأن تأخذ على عاتقها عملية مراجعة العقد الأول ، بالنسبة لتنفيذ برنامج عمل فيينا . وحثوا على أن تكون الغاية من استعراض نهاية العقد هي إظهار الخبرات ، والإنجازات ، والمعوقات التي واجهتها الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، والمجتمع الدولي ، في تسخيرها للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، تنفيذا لبرنامج عمل فيينا .

٩٤ - بغية مواجهة التحديات التي لم يسبق لها مثيل في التسعينات والتي سوف تقتضي زيادة قدرات البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا حث الوزراء على دعم الجهود الوطنية في إطار تعاون تقني دولي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة . ولاحظوا أن صندوق العلم والتكنولوجيا ، الذي يخضع الآن لإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لم يتلق الدعم المتوقع من البلدان الصناعية . ودعا الوزراء جميع الدول النامية والمتقدمة النمو الى زيادة تمويل العلم والتكنولوجيا في إطار برنامج عمل فيينا .

٩٥ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لأنه على الرغم من تضيق شقة الخلافات الى حد ما فإن المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا لم تستكمل بعد . وقرروا التعبير عن استعدادهم للتعاون الوثيق مع الأمين العام للونكتاد ورئيس مؤتمر الأمم

المتحدة المعني بوضع مدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا من أجل تسوية المسائل المتعلقة المتعلقة بالمدونة وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٢/٤٢ .

٩٦ - واعترف الوزراء أن مجال العلم والتكنولوجيا الجديدين والناشئين ذو أهمية بالغة للتنمية على المستوى الوطني وكذلك للتعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي .

٩٧ - وأكدوا أن البلدان النامية تحتاج بصورة عاجلة ومتزايدة الى نقل التكنولوجيا اليها بشروط ميسرة من أجل تمكينها من التغلب على المشاكل التي تصادفها في عملياتها الإنمائية ، على أن يتم ذلك بطريقة تتفق وسياساتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية . وأصبح اقتناء التكنولوجيا المتقدمة في المجالات الملائمة من أجل التعجيل بزيادة طاقات البلدان النامية وتحديثها أمرا بالغ الأهمية . وحث الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المعنية على اقتسام الخبرة وتحديد نهج تعاوني في مجال اقتناء ونقل واستيعاب التكنولوجيا ، ولاسيما التكنولوجيا المتقدمة .

٩٨ - وحث الوزراء البلدان المتقدمة على إجراء تحسينات هيكلية في آليات نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية ، لاسيما بجعل شروطها أكثر مرونة ووضع حد لممارساتها وسياساتها التقييدية والتمييزية .

٩٩ - ورحب الوزراء بالتشغيل المؤقت لمركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في نيودلهي وحشوا جميع البلدان الأعضاء على التعجيل بعملية التصديق على الاتفاق . ولاحظوا أيضا مع التقدير قرار الهند عقد اجتماع لمجلس الإدارة في ١٩٨٩ لوضع برنامج عمل المركز واستكمال الترتيبات الادارية والمالية الخاصة به .

ثالث عشر - التصنيع

١٠٠ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الحالة الراهنة للتصنيع في البلدان النامية . فمنذ النصف الثاني من السبعينات أصبحت التحديات الكثيرة للتصنيع في البلدان النامية أكثر تعقيدا ، فقد تضافرت حالة الكساد العالمي ، وأسعار النفط غير المستقرة ، والمعدلات المرتفعة للفائدة ، والنمو الراكد أو المتعثر للطلب العالمي على الصادرات من المواد الأولية ، وتزايد النزعة الحمائية ، والديون

الأجنبية المفرطة ، والخلل الخطير في موازين المدفوعات - للتقليل من احتمالات تحقيق التصنيع السريع في البلدان النامية .

١٠١ - ولاحظ الوزراء أنه بينما شهدت بعض البلدان النامية نموا كبيرا منتظما ، فإن معدل نمو الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة قد انخفض انخفاضاً حاداً في بلدان أخرى ، ولاسيما في بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية جنوبية المحراء . إذ ارتفع نصيب البلدان النامية من الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة على المستوى العالمي من ١٠,٣ في المائة عام ١٩٧٥ إلى ١٣ في المائة فقط في ١٩٨٦ وهو ما يعد أقل بكثير عن النسبة المستهدفة في إعلان ليما وهي ٢٥ في المائة .

١٠٢ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لأن عملية تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قد تمت بصورة سلسة وفقاً للجدول الزمني المحدد . وأعربوا عن ارتياحهم للقرارات المعتمدة خلال المؤتمر العام الثاني لليونيدو المعقود في بانكوك في ١٩٨٧ والتي تهدف إلى تعزيز عملية تصنيع العالم الثالث .

١٠٣ - وطلب الوزراء إلى جميع الدول ولاسيما البلدان الصناعية كفالة السلامة المالية للمنظمة وتوفير الموارد الكافية لها لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها .

١٠٤ - وأكد الوزراء الحاجة إلى التنفيذ الفوري والكامل لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٣٩ بشأن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .

رابع عشر - الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٠٥ - أعاد الوزراء تأكيد أهمية مختلف مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ولاسيما المؤتمرات التي تعالج خدمات البث ذي التردد العالي والخدمات الفضائية .

١٠٦ - وحثوا المجتمع الدولي ولاسيما البلدان المتقدمة النمو على تقديم المساعدة المالية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية إلى البلدان النامية حتى تتمكن من الوفاء باحتياجاتها المختلفة ومواجهة التحديات المتمثلة في التطور السريع لجميع أنواع الاتصال السلكية واللاسلكية وفضلاً عن تطوير نظم وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية على الأبعاد الوطنية والإقليمية والاقليمية والعالمية .

١٠٧ - وأحاط الوزراء علما بالتقدم الهام الذي تحقق في مجال العلم والتكنولوجيا واستخدام الفضاء وأعادوا تأكيد اقتناعهم بأن الاستخدامات السلمية الفعالة لهذا التقدم من شأنها أن تتمخض عن مكاسب عظيمة للبشرية .

١٠٨ - وكرر الوزراء القول بأن مزايا استخدام الفضاء الخارجي ليست موزعة توزيعاً عادلاً بين بلدان العالم . ومن ثم ينبغي أن يكون مبدأ ضمان الانتفاع بهذه المزايا على أساس من العدل جوهر أي جهاز تنظيمي جديد ، كما ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، بما في ذلك البلدان الاستوائية .

خامس عشر - السيادة على الموارد الطبيعية

١٠٩ - أكد الوزراء مجدداً حق جميع البلدان والشعوب غير القابل للتصرف في أن تمارس بشكل دائم وتام وفعال سيادتها وسيطرتها الكاملتين على مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد جميعاً ، وعلى كل أنشطتها الاقتصادية . كما أكدوا من جديد الأهمية القصوى لتعزيز الاستقلال السياسي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى من خلال التحرير الاقتصادي . وأكدوا حق شعوبهم الأساسي في تطبيق سياسات وبرامج اقتصادية مستقلة دون التعرض لأيّة ضغوط أو قسر اقتصادي بأي شكل من الأشكال .

١١٠ - وأكد الوزراء من جديد مساندتهم للشعوب التي لاتزال تترجح تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ، كما أكدوا من جديد الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لتلك الشعوب ، بما فيها الحق في تقرير المصير وفي الحرية والاستقلال والسيادة الكاملة على مواردها الطبيعية ومواردها الأخرى وأنشطتها الاقتصادية . ودعا الوزراء كل الدول والشعوب للعمل بصورة منفردة ومجموعة من أجل القضاء على العوائق التي تعترض تحقيق الحقوق الوطنية لتلك الشعوب ، ولاسيما الشعبان الفلسطيني والناميبي ، وأهابوا بجميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وجميع المؤسسات الأخرى ألا يصدر منها اعتراف أو تعاون أو مساعدة بأي شكل من الأشكال لأيّة خطوة تتخذ لاستغلال الموارد الفلسطينية والناميبية أو مواردها غيرها من الأراضي المحتلة .

١١١ - أكد الوزراء من جديد حق جميع البلدان والشعوب التي تعرضت للعدوان الخارجي أو الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الاستعمارية والصهيونية ، أو الفصل العنصري في استعادة حقوقها والتعويض الكامل عن كل ما تعرضت له الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد من استغلال واستنزاف وخسائر وأضرار .

سادس عشر - قانون البحار

١١٢ - وكرر الوزراء التأكيد على الأهمية التي يعلقونها على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي يرون أنها تمثل أداة هامة للحفاظ على السلم والعدالة والتقدم لكافة شعوب العالم ، كما أعربوا عن ارتياحهم لتوقيع ١٥٩ بلدا على الاتفاقية ومصادقة ٢٥ بلدا عليها حتى الآن . ودعوا من جديد جميع الدول الى التصديق أو الانضمام اليها في أقرب وقت ممكن .

١١٣ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للتقدم الذي حققه حتى الآن اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار . واعتبروا قرار اللجنة بتسجيل الهند مستثمرا رائدا في التعدين في قاع البحار حدثا تاريخيا . كما اعتبروا تسجيل فرنسا واليابان والاتحاد السوفياتي بعد ذلك تطورا مشجعا للغاية .

١١٤ - وأشار الوزراء الى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥) قد أعلن أن قاع البحار والمحيطات وباطن أرضه خارج حدود الولاية الوطنية ، وكذلك موارد تلك المناطق ، تعتبر تراشا مشتركا للإنسانية ولا يمكن لأية دولة ، أو شركة ، أو فرد الاستيلاء عليه ، كما أكدوا أيضا أهمية ضمان الطابع الموحد للاتفاقية والحاجة الى التنسيق بين التشريعات الوطنية وبين أحكام الاتفاقية .

١١٥ - وفي هذا السياق أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء محاولات تقويض الاتفاقية والقرارات المتعلقة بها والتحايل عليها وأعلنوا بطلان أي عمل تقوم به من جانب واحد أية دولة أو مجموعة من الدول في إطار اتفاقية مصغرة أو نظام مواز يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

١١٦ - وفي هذا الصدد لاحظ الوزراء بارتياح الموقف الحازم الذي اتخذته اللجنة التحضيرية في إعلانها الصادر في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، إذ رفضت أن يكون أي إدعاء ، أو اتفاق أو إجراء يتعلق بالمنطقة الدولية ومواردها ، ويتخذ خارج إطار اللجنة التحضيرية ويتعارض مع الاتفاقية والقرارات المتعلقة بها ، أساسا لنشوء حقوق قانونية .

سابع عشر - الشركات عبر الوطنية

١١٧ - أعرب الوزراء عن أسفهم للصعوبات التي لا تزال تعوق التوصل المبكر لوضع مدونة لقواعد السلوك تنظم أنشطة الشركات عبر الوطنية من أجل إزالة الجوانب السلبية لهذه الأنشطة وجعلها تسهم بأقصى إمكاناتها في تقدم البلدان النامية . وأكدوا أن اعتماد مدونة لقواعد سلوك يعتبر عنصرا أساسيا في قيام علاقات عادلة ومتكافئة بين البلدان . وأكد الوزراء على ضرورة أن تتواءم أنشطة الشركات عبر الوطنية مع الأولويات الوطنية وخطط التنمية للبلدان النامية .

١١٨ - وأعرب الوزراء عن أسفهم للسياسات والممارسات غير المشروعة وغير المقبولة لبعض الشركات عبر الوطنية التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الربح مما يضر باقتصادات البلدان النامية ويقوض سيادتها . وأدانوا التعاون المستمر بين بعض الشركات عبر الوطنية ونظام الأقلية في جنوب افريقيا . وأكدوا أن التعاون يسهم في ترسيخ جذور الفصل العنصري ويطيل احتلال بريتوريا غير الشرعي لاقليم ناميبيا . ودعوا الشركات عبر الوطنية إلى الامتنثال بدقة لكل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا الشأن والامتناع عن إعاقة الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري .

١١٩ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بتقرير فريق الشخصيات البارزة الذي أنشئ لعقد جلسات عامة للاستماع إلى الشهود بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا . وطلبوا من اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة اقتراح إجراءات محددة تستهدف منع الشركات عبر الوطنية من الاستمرار في ممارسة أنشطتها في جنوب افريقيا مما يساعد على تعزيز نظام الفصل العنصري . وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على التعاون بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة في محافل منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تحقيق هذا الغرض .

ثامن عشر - البيئة وغيرها من الجوانب النوعية للتنمية

١٢٠ - لاحظ الوزراء بقلق بالغ التدهور المستمر في نوعية البيئة في العالم . وأكدوا أنه ما لم تتخذ التدابير الوقائية والتمحيضية في الوقت المناسب فإن هناك امكانية أكيدة لتدهور أسرع في أوضاع البيئة العالمية وتعرضها لدمار لا يمكن تلافيه . وأكدوا أنه منعا لهذا الدمار الذي يكاد يكون مؤكدا فهناك ضرورة قصوى

للشروع في تخطيط انمائي رشيد ومتوازن ايكولوجيا واقتسام المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات الموارد ، وكذلك الحاجة إلى إجراء تقييم للموارد الايكولوجية للبيئة والمحافظة على تلك الموارد ، وأكد الوزراء أيضا انه لكي تنجح أي خطة في هذا الشأن لا بد من أن تحظى بأوسع تأييد دولي . وفي هذا الصدد ، أعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ والمنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ ، الذي أعدته اللجنة التمهيدية الحكومية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأعرب الوزراء أيضا عن تقديرهم للتقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت عنوان "مسيرنا المشترك" .

١٢١ - وأعلن الوزراء أن للأنشطة الاقتصادية المكشفة آثار جانبية مضاعفة على التوازن الايكولوجي للطبيعة . وتأثير اجهاد البيئة المتمثل في تدهور التربة والمياه ، والغلق الجوي والغابات ، آخذ في التنامي . وقد أصبح هناك ترابط بين البيئة والاقتصاد محليا ووطنيا واقليميا ، وعالميا ، كما أصبح موضوع النفايات المشعة ، وغيرها من النفايات الصناعية ، يشغل هم العالم بأسره . كما أن أراضي البلدان النامية مهددة بأن تصبح اماكن لدفن النفايات السامة مما يعرضها لآخطار جديدة لها آثار بالغة الخطورة على الحياة . وهكذا فالحاجة ملحة إلى التعاون الدولي لمواجهة هذه المشكلات وغيرها من المشاكل البيئية ، لمصلحة الاجيال الحاضرة والقادمة . وقد عقدت البلدان غير المنحازة العزم على إيلاء هذه المشكلة الاولوية في أنشطة حركة البلدان غير المنحازة كما قررت تنسيق أنشطتها تنسيقا وثيقا ، بشأن هذه القضايا في جميع المحافل الدولية ذات الصلة . وقد طلب الوزراء إلى مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك أن تبقى هذه القضية قيد البحث المستمر .

١٢٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لزيادة حالات التخلص من النفايات السامة وغيرها من النفايات الخطرة في افريقيا والبلدان النامية الأخرى . ولاحظوا أن هذا يمثل انتهاكا صارخا للمبدأ ٢١ من إعلان ١٩٧٢ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعتمد في استكهلم والذي ينص على أن جميع الدول مسؤولة عن ضمان عدم تسبب الأنشطة التي تتم في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها في الحاق الضرر بالبيئة في الدول أو المناطق غير الواقعة في نطاق ولايتها الوطنية . وفي هذا الصدد دعوا كل دولة من الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز إلى إنشاء مراكز لمراقبة التخلص من النفايات في صورة وحدات وطنية لرصد وتبادل المعلومات بشأن الشركات أو السفن المعروفة بممارسة التخلص غير المشروع من هذه النفايات في البلدان الاعضاء وفي مياهها الاقليمية ومناطقها الاقتصادية الخالصة . كما حثوا أيضا على اتخاذ تدابير دولية شاملة وفعالة

بما في ذلك وضع الاتفاقيات وغيرها من الصكوك الملائمة لمنع التخلص من النفايات السامة وغيرها من النفايات الخطرة في البلدان الأجنبية .

١٣٣ - وفي غضون ذلك دعا الوزراء البلدان المتقدمة إلى اتخاذ تدابير حاسمة إدارية وتشريعية لمنع تصدير النفايات السامة وغيرها إلى أراضي البلدان الأجنبية ولا سيما البلدان النامية .

١٣٤ - وأكد الوزراء قلقهم إزاء التدهور المستمر للبيئة البحرية خاصة بالنسبة للمياة الساحلية والبحار شبه المغلقة . وأكدوا انه ما لم يتخذ إجراء موحد ، على وجه السرعة وعلى نطاق العالم كله ، فسوف يزداد الوضع سوءا ، وطالب الوزراء جميع الدول بالامتناع عن أي أعمال وأنشطة من شأنها تعريض نوعية البيئة البحرية والاحوال البيئية للخطر ، وبالتالي تعريض الحياة البحرية نفسها للخطر .

١٣٥ - وطالب الوزراء أيضا جميع الأجهزة الدولية المعنية والتي تقوم بتنفيذ برامج في هذا المجال مثل نظام مراقبة البيئة العالمية ، وقاعدة البيانات والمعلومات عن الموارد العالمية ، وبرامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة - بتكثيف جهودها لإقامة قاعدة بيانات شاملة تقوم عليها برامج العمل الرامية إلى استعادة التوازن البيئي والحفاظ عليه في محيطات العالم وبحاره .

١٣٦ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٥/٣٧ و ١٦٣/٣٨ و ١٦٧/٣٩ و ١٩٧/٤٠ المتعلقة بمخلفات الحروب في أراضي البلدان النامية . وناشدوا كافة الدول المسؤولة عن مثل هذه المخلفات أن تتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع جميع الهيئات المختصة ، في تحقيق المطالب المشروعة لهذه البلدان حيث أن استمرار وجود مثل هذه المخلفات في أراضيها - وخصوصا الألغام - يعرض جهودها الانمائية لخطر بالغ .

١٣٧ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للمبادرات والقرارات التي اتخذتها البلدان الافريقية على مستوى المؤتمرات الوزارية من أجل سياسة مشتركة لمكافحة التصحر ، وحثوا جميع أعضاء المجتمع الدولي ، وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ، والمؤسسات المالية الاقليمية وشبه الاقليمية ، والمنظمات غير الحكومية على الاستمرار في دعمها الكامل بجميع الأشكال للبلدان الافريقية من أجل مكافحة التصحر والجفاف والتخفيف من آثارها .

١٢٨ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم ازاء الدمار الذي سببته الكوارث الطبيعية التي لحقت بالسودان مؤخرا حيث اسفرت الفيضانات والأمطار والسيول المدمرة عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والهياكل الأساسية . وفي هذا الصدد ناشد الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المجتمع الدولي كله ، تقديم كل أنواع المساعدة للسودان بغرض الاغاثة وإعادة التعمير .

١٢٩ - وأعرب الوزراء من جديد عن تأييدهم لكل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حماية البيئة ، وحثوا كافة الدول على احترام الصكوك القانونية الدولية لحماية البيئة والالتزام بها وضمان تطبيق تلك الصكوك تطبيقا شاملا .

١٣٠ - وادراكا لأهمية الجوانب النوعية للتنمية ، أعرب الوزراء من جديد عن ضرورة الحفاظ على التوازن في الأجل الطويل بين الموارد والسكان والبيئة والتنمية ، آخذين في اعتبارهم - في الوقت نفسه - التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في مجال الابتكارات العلمية والتكنولوجية . كما أكدوا من جديد تأييدهم للقرار ١٧٩/٤٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة وطالبوا الأمين العام للأمم المتحدة بمواصلة جهوده لتحقيق هذه الأهداف . وفي هذا الصدد ، طالب الوزراء جميع أعضاء حركة عدم الانحياز بمواصلة تعاونهم النشط مع جميع أجهزة الأمم المتحدة المختصة .

١٣١ - وبالنظر إلى الحاجة إلى حماية البحار والممرات المائية من التلوث أكد الوزراء ، مجددا ، التدابير التي اتخذتها الوكالات الإقليمية المختصة ، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، سعيا إلى بلوغ هذا الهدف . كما دعوا البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة التي لها خبرة في هذا المضمار إلى مساعدة الوكالات الإقليمية للبيئة والبلدان المعنية على حماية وتطهير البيئة البحرية .

تاسع عشر - السنة الدولية لإيواء المشردين

١٣٢ - أعرب الوزراء عن تقديرهم للمبادرة التي اتخذتها حكومة سري لانكا بتوجيه اهتمام العالم إلى احتياجات المشردين وذلك من خلال اقتراحها بأن توافق الأمم المتحدة على إعلان سنة ١٩٨٧ عاما دوليا لإيواء المشردين .

١٣٣ - ورحب الوزراء أيضا مع التقدير باقتراح لجنة المستوطنات البشرية . وباعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لعدد من القرارات المتعلقة بالمستوطنات البشرية ومن

بينها القرار ١٩١/٤٢ المعنون "الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠" وأثنوا أيضا على إعداد لجنة المستوطنات لاستراتيجية عالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ، وطلبوا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم هذه الاستراتيجية إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

١٣٤ - دعا الوزراء جميع الحكومات الالتزام بأهداف الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ وذلك باعتماد وتنفيذ استراتيجيات للمأوى وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في الجزء الأول من القرار ١٩١/٤٢ . وطالبوا المجتمع الدولي بتأييد وتنفيذ هذه الاستراتيجية العالمية وفقا للخطوط التي حددها الجزء الثاني من القرار المذكور .

عشرين - دور المرأة في التنمية

١٣٥ - أكد الوزراء ضرورة مشاركة المرأة في جميع مجالات التنمية وإدراج ذلك في خطط التنمية الوطنية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى وفي جميع الجهود التي تبذل لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٣٦ - وفي هذا الخصوص ، أكد الوزراء من جديد أن التوصيات الصادرة عن مؤتمر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٥ ، والمؤتمر العالمي للمرأة المعقود في نيروبي/كينيا في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، تشكل أساسا شاملا وبناء لتحقيق تلك الأهداف . وفي هذا الصدد ، أشار الوزراء إلى ضرورة عقد اجتماع البلدان المنسقة في هذا المضمار في أقرب وقت ممكن بهدف تعزيز أنشطة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بموضوع المرأة وخاصة تنفيذ السياسات التي اعتمدها مؤتمر نيروبي .

١٣٧ - وطالب الوزراء بسرعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي ودعوا المجتمع الدولي إلى مساندة تنفيذ البرامج التي تستهدف إيجاد فرص لمشاركة المرأة في التنمية ، باعتبارها مستفيدة من هذه التنمية ومشاركة فيها .

١٣٨ - وقد وجه الوزراء نداء إلى المجتمع الدولي بأسره كي يستعمل كل الوسائل المتاحة له ليكشف الكفاح ضد الفصل العنصري بحيث تستطيع نساء ناميبيا وجنوب افريقيا أن يساهمن مساهمة فعالة في تطبيق الاستراتيجيات التطلعية ولتحقيق الأهداف المترابطة لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام .

حاديا وعشرين - التصحر وتقديم المعونة إلى ضحايا الجفاف

١٣٩ - لاحظ الوزراء بقلق أن الزحف السريع للمحراء في افريقيا والجفاف المستمر هناك وفي أجزاء أخرى من العالم النامي أثر تأثيرا شديدا على الجهود الانمائية للعديد من البلدان وعلى الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لشعوبها وخاصة في مجالي انتاج الاغذية والنشاط الاقتصادي مما أسفر عن ايجاد حالات طارئة شهدت كفاحا مستميتا من أجل البقاء .

١٤٠ - وأكد الوزراء أن تحقيق أهداف مكافحة التصحر والجفاف يتطلب موارد بشرية وتقنية ومالية تتجاوز إمكانيات البلدان المتضررة ، وفي هذا الصدد حثوا المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها البلدان المتضررة . وأكدوا أن المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي يجب ألا تقتصر في هدفها على حل المشكلة الطارئة بل يجب توجيه هذه المساعدات على نحو ينهض بتحسين البنية الاساسية في تلك البلدان .

١٤١ - ورحب الوزراء بالنتائج المحرزة في وضع سياسة منسقة لمكافحة الجفاف والتصحر من قبل البلدان الاعضاء في اللجنة الدائمة والمشاركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، والاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا ، وبلدان المغرب ، وكذلك مصر والسودان ، خلال المؤتمر الوزاري المعقود في داكار في تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وخلال المؤتمر الثاني اللاحق المعقود في داكار ايضا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . وناشد الوزراء كذلك مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تكثيف معونته المقدمة إلى البلدان الاعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل نظرا للتلوهور الجغرافي المستمر والعجز المتزايد في المواد الغذائية .

١٤٢ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح قيام بلدان منطقة شرق افريقيا دون الاقليمية وهي اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا بانشاء الهيئة الحكومية للجفاف والتنمية ورحبوا بعقد اجتماع على مستوى القمة في هذا الصدد في جيبوتي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وأعربوا عن تأييدهم الكامل للجهود التي تبذلها هذه البلدان وحثوا المجتمع الدولي على تقديم المساعدات المالية والتقنية الضرورية إليها .

١٤٣ - ورحب الوزراء بقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنظر ولأول مرة في بند بعنوان ، البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف . وذلك في دورتها التاسعة والثلاثين ثم

في دورتها الأربعين . ودعوا المجتمع الدولي إلى القيام على وجه الاستعجال بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٨/٢٩ و ١٧٥/٤٠ المتعلقين بهذا الموضوع .

١٤٤ - كما رحب الوزراء بإنشاء صندوق خاص لتقديم المساعدة العاجلة للبلدان الأفريقية المتأثرة بالجفاف والجوع خلال الدورة العادية العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، وحثوا المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المتقدمة النمو على تقديم مساهمات سخية إلى هذا الصندوق .

ثانيا وعشرين - تقديم المساعدة إلى بنغلاديش في أعقاب الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل

١٤٥ - وأعرب الوزراء عن القلق العميق والحزن البالغ لما أحدثته الفيضانات المفاجئة في بنغلاديش من آثار مدمرة هي أسوأ ما يذكره البشر . وطالبوا جميع بلدان عدم الانحياز القادرة بالاستجابة بصورة عاجلة للدعاء الذي وجهته حكومة بنغلاديش لتقديم المساعدة من أجل الإغاثة الفورية والتعمير وأن تنظر أيضا في تدابير أطول أجلا من أجل تعمير الهياكل الأساسية التي تضررت أشد الضرر في البلد .

ثالثا وعشرين - الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني

١٤٦ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء التدهور السريع في الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لتعميد الإجراءات والسياسات القمعية للسلطة القائمة بالاحتلال وهي إسرائيل . وأدان الوزراء إسرائيل أشد إدانة للجرائم الوحشية التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني وتتضمن قتل المدنيين العزل وقصف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وإطلاق النار والاعتقال والإبعاد وكسر الأطراف والاعتقال والتعذيب وهدم المنازل ، وإحراق المحاصيل والثمار ، وفرض الحصار العسكري والاقتصادي . وطالب الوزراء بوضع حد فوري لهذا كله . وشدد الوزراء على التزام إسرائيل بتعويض الشعب الفلسطيني عن الخسائر والمعاناة والأضرار بجميع أشكالها وهي التي نجمت عن سياسات إسرائيل وممارساتها .

١٤٧ - أعرب الوزراء عن إعجابهم الشديد ومساندتهم للانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي وضد سياساتها الاقتصادية والاجتماعية . وأكدوا من جديد أن إزالة هذا الاحتلال يعتبر شرطا مسبقا لتنمية الاقتصادي الوطني الفلسطيني .

وأكدوا التزامهم بمواصلة تقديم الدعم المادي والمعنوي الى الشعب الفلسطيني لتمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة .

١٤٨ - وأحاط الوزراء علما بالقرارات والاجراءات الاردنية الاخيرة بشأن الارض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وطلبوا الى جميع الدول والجهات المتبرعة التي تقدم المعونة بأي شكل من الاشكال الى الشعب الفلسطيني مواصلة وزيادة هذه المعونة وتقديمها الى الشعب الفلسطيني من خلال ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، وإذا اقتضى الامر من خلال هيئات الأمم المتحدة المعنية وذلك بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١٤٩ - وأيد الوزراء القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٨٨ بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني إذ قرر المجلس ضمن أمور أخرى ، أن تتمتع الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمعاملة التفضيلية التي تتمتع بها أقل البلدان نمواً ، وذلك ريثما يتم إزالة الاحتلال الاسرائيلي ويتولى الشعب الفلسطيني إدارة اقتصاده الوطني بصورة كاملة ودون تدخل خارجي .

رابعاً وعشرين - حالة اللاجئين والمشردين في افريقيا

١٥٠ - أحاط الوزراء علما ، بقلق عميق ، بالتدفق الهائل للاجئين في افريقيا ، وكذلك العبء الاقتصادي - الاجتماعي الذي يفرضه اللاجئون على البلدان التي يلجأون اليها .

١٥١ - وأكد الوزراء مجدداً صلاحية الاهداف التي أقرها المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا في عام ١٩٨٤ ، والتزامهم بهذه الاهداف .

١٥٢ - ورحب الوزراء بقرار منظمة الوحدة الافريقية عقد مؤتمر دولي عن محنة اللاجئين والمشردين في افريقيا في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٨ ، وأكدوا من جديد تأييدهم الكامل للبنود ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٠٦/٤٣ ، ولاحظ الوزراء بارتياح النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي الذي عقد في أوغندا في الفترة من ٢٢ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وأعربوا أيضاً عن عميق تقديرهم لمملكة النرويج لقيامها باستضافة هذا المؤتمر

التاريخي الهام ، موضحا مرة أخرى تضامنها التقليدي مع شعوب الجنوب الافريقيي
المكافحة من أجل الحرية والمساواة والديمقراطية . وأعادوا تأكيد التضامن مع شعوب
الجنوب الافريقيي المقهورة وتأييدهم لها ، وأدانوا بشدة نظام الحكم العنصري في
بريتوريا لما يقتترفه من أعمال القهر والقمع والتمييز ؛ ولما يتبعه من سياسة
العدوان المسلح وزعزعة الاستقرار الاقتصادي لدول وشعوب المنطقة ، فهذه هي السبب
الرئيسي لتزايد أعداد اللاجئين والمشردين في تلك المنطقة .

١٥٣ - وأعرب الوزراء عن رضاهم وتأييدهم التام للتدابير التي اتخذتها الجمعية
العامة ومنظمة الوحدة الافريقية والتي تستهدف منح المساعدة المالية والمادية
لحركات التحرير الوطني لتمكينها من مقاومة محاولة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها
جنوب افريقيا .

خامسا وعشرين - الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

١٥٤ - لاحظ الوزراء بقلق أن الازمة الاقتصادية الحادة لا تزال مستمرة في معظم
البلدان الافريقية ، وأن المناخ الاقتصادي الدولي المعاكس مازال يعمل على إضعاف
الاقتصادات الافريقية بشكل خطير مما يزيد من صعوبة إنعاشها .

١٥٥ - وأعرب الوزراء عن القلق لأن الحالة الاقتصادية في افريقيا قد تدهورت بعد
انقضاء عامين كاملين على اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي
والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وأن احتمالات المستقبل في الآجال القصيرة
والمتوسطة والطويلة مازالت قاتمة رغم الإصلاحات الفعالة في السياسات التي قامت بها
البلدان الافريقية والتي كلفتها الكثير اجتماعيا وسياسيا . ولاحظ الوزراء أن
استعراض وتقييم منتصف الفترة لبرنامج العمل المذكور قد كلفت به لجنة جامعة مخصصة
تابعة للجمعية العامة ، وانها سوف تعقد اجتماعها في الفترة من ١٢ - ٢٣
أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

١٥٦ - وفي هذا الصدد أعربوا عن القلق لأن البلدان المتقدمة لم تقدم الدعم الكافي
وبخاصة من حيث الموارد المالية لتنفيذ برنامج العمل المذكور .

١٥٧ - ولاحظوا أيضا بقلق أن البلدان الافريقية التي أصبحت في حاجة ماسة إلى
الموارد المالية قد أصبحت أيضا مصدرة صافية للموارد بعد أن تضخمت التزامات خدمة

الديون الثقيلة وازدادت خسائر دخولها ، نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ، فزادت عن التدفقات الرأسمالية الى القارة . ولهذا دعا الوزراء البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية والانمائية المتعددة الاطراف ، لا الى أن تزيد فحسب من تدفقات الموارد الى افريقيا بالقيم الحقيقية بل أيضا الى تحسين الشروط والاحكام التي تقدم بموجبها هذه الموارد الى البلدان الافريقية .

١٥٨ - وبحث الوزراء النتائج الاقتصادية لسياسات زعزعة الاستقرار التي يمارسها النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة ، وأكدوا من جديد دعمهم الكامل وتضامنهم التام مع تلك الدول وحركات التحرير من أجل التغلب على الآثار المدمرة لهذه السياسات . وفي هذا المجال ، أشنوا على مؤتمر تنسيق تنمية بلدان الجنوب الافريقي لما أحرزه من تقدم كبير في البرامج التي وضعها في القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الحيوية للنمو الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات ولتقليل اعتماد اقتصادات البلدان الأعضاء على جنوب افريقيا . كما حثوا بلدان عدم الانحياز على تقديم دعم أكبر لصالح برامج ومشاريع مؤتمر تنسيق تنمية بلدان الجنوب الافريقي ، بغية ترجمة تضامنهم مع دول خط المواجهة الى واقع عملي .

١٥٩ - ولاحظ الوزراء بارتياح نتائج اجتماعات لجنة صندوق "أفريكا" التي عقدت في نيودلهي بالهند ، وفي برازافيل بالكونغو ، وفي ليما ، بيرو . وحثوا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على توفير مصادر مالية ومادية كافية للصندوق ليتمكن من تحقيق أهدافه تحقيقا كاملا .

سادسا وعشرين - عقد النقل والاتصالات في افريقيا

١٦٠ - استعرض الوزراء عقد النقل والاتصالات في افريقيا ولاحظوا بأسف أنه بالرغم من اقترابنا من نهاية العقد إلا أن التقدم الذي أحرز حتى الآن ليس كافيا . وشددوا على الحاجة الى إقرار عقد جديد للنقل والاتصالات في افريقيا ، وناشدوا المجتمع الدولي تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تحتاج اليها بشدة تنمية القارة وتكاملها الطبيعي .

سابعا وعشرين - عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ

١٦١ - رحب الوزراء بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إجراء

استعراض نصف المدة لعقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ بالتشاور الوثيق مع حكومات الاقليم وأعربوا عن أملهم في الحصول على تمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومن مصادر أخرى للمشاريع الستة المتبقية .

شامنا وعشرين - أقل البلدان نموا

١٦٢ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء التدهور المستمر في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا ، وإزاء التناقص الشديد لقدرتها على التغلب على الآثار السلبية للعوامل الخارجية بسبب القيود الهيكلية الكبيرة وغيرها من العوائق . وقد أسفر النقص في حصائل التصدير ، والقيود التجارية التمييزية ، وزيادة الاتجاهات الحمائية ، وزيادة انخفاض تدفق رؤوس الاموال ، عن تقليص حاد لقدرتها على الشراء من الخارج وانخفاض مستويات الاستثمار . وشكّل العبء الثقيل لخدمة الديون قيودا كبيرا على احتمالات نموها وتنميتها وهذه الصعاب - الى جانب الكوارث الطبيعية - تحد من قدرة أقل البلدان نموا على تنمية امكانياتها الاقتصادية وتخفيف حدة المحنة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان . وفي هذا الصدد أقر الوزراء أن هناك حاجة ماسة وعاجلة للقيام باجراءات دولية منسقة للاحياء الفوري وإعادة تنشيط عمليات التنمية في الاجل القصير والاجل الطويل .

١٦٣ - وأعرب الوزراء عن خيبة أملهم الشديد لأن برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا والذي تمت الموافقة عليه بالاجماع لم يتحقق بصورة كبيرة وأكدوا من جديد الصلاحية الكاملة لبرنامج العمل الجديد الكبير ، وطلبوا من المجتمع الدولي أن يتخذ فورا خطوات عاجلة وعملية ومناسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير وذلك بهدف تمكين أقل البلدان نموا من التغلب على المصاعب الهيكلية وضمان مستويات معيشية مقبولة لشعوبها وتحقيق التنمية المعتمدة على الذات . وفي هذا الصدد ، أيدوا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٧/٤٣ بعقد مؤتمر للأمم المتحدة على مستوى عال معني بالبلدان الاقل نموا في عام ١٩٩٠ لاستعراض ما تم انجازه ووضع سياسات وطنية ودولية واتخاذ إجراءات للاسراع بعملية التنمية في أقل البلدان نموا في التسعينات ، بما يتفق وأهداف هذه البلدان الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الاجل .

١٦٤ - وأحاط الوزراء علما بالاجراءات الواردة في الاعلان الاقتصادي لمؤتمر قمة تورونتو للبلدان الصناعية الكبرى وأعربوا عن ترحيبهم بها إذ أنها تمثل خطوات

ايجابية لوضع حلول شابتة ودائمة لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ، وعبروا عن أملهم في إمكان تنفيذ هذه الاجراءات في وقت قريب وبأن تعقبها خطوات عملية على نطاق أكثر شمولاً مما يحتاج اليه العالم بصورة عاجلة بغية تحقيق الانتعاش العالمي المستمر .

تاسعا وعشرين - البلدان غير الساحلية

١٦٥ - أشار الوزراء الى القرارات السابقة التي اتخذتها حركة عدم الانحياز بخصوص البلدان النامية غير الساحلية ، ولاحظوا مع الاسف عدم كفاية الاجراءات التي اتخذت حتى الآن لمعالجة المشاكل الخطيرة لتلك البلدان وأكدوا أن البلدان النامية غير الساحلية التي تعتبر معوقة بصفة خاصة قد تأثرت بصورة خطيرة بالحالة الاقتصادية العالمية المعاكسة وطالبوا المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة ، والمنظمات المالية والإنمائية متعددة الاطراف باتخاذ الاجراءات اللازمة وتوفير المعونة المطلوبة لمساعدة تلك البلدان في التغلب على مصاعبها .

١٦٦ - وسلّم الوزراء أيضا أن معظم بلدان المرور العابر هي نفسها بلدان نامية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة بما في ذلك نقص الهياكل الأساسية الكافية في قطاع النقل ، ومن ثم فهي في حاجة الى المساعدة من المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الاطراف للتغلب على مشاكلها .

١٦٧ - وذكر الوزراء مرة أخرى بالمادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والخاصة بحق البلدان النامية غير الساحلية في الوصول من البحر وإليه وحرية العبور ، وهي المادة التي يجب تطبيقها وفقا للفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة ، وذلك بحيث يتم تنفيذ أي برنامج عم يتعلق بترتيبات العبور بالتشاور مع بلد المرور العابر وبموافقتها .

١٦٨ - وفي هذا الصدد ، أدان الوزراء التدابير التي اتخذتها حكومة افريقيا لتعطيل المرور الحر لسلع وأفراد زامبيا وزمبابوي الى البحر ومنه بقصد ضرب وإضعاف اقتصاد هذين البلدين ، متحذية بذلك مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحديدا صريحا وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لتجارة المرور العابر الخاصة بالبلدان غير الساحلية فضلا عن الممارسات التجارية العادلة .

ثلاثين - البلدان ثلاثين الجزرية النامية

١٦٩ - اعترف الوزراء بالمشاكل الحادة التي تواجه البلدان النامية الجزرية والتي تعود بشكل خاص الى صغر حجم تلك البلدان ، ووجودها في مواقع نائية وتعرضها للكوارث الطبيعية ، والعقبات التي تعوق النقل والاتصالات ، والبعد الكبير عن مراكز الاسواق والأسواق المحلية المحدودة للغاية ، وندرة الموارد الطبيعية وقلّة الماء العذب ، والاعتماد الكبير على الواردات وقلّة السلع الأساسية واستنزاف مواردها غير المتجددة ، ونقص الاداريين والأعباء المالية الثقيلة .

١٧٠ - وقد وضع الوزراء في اعتبارهم أهداف وغايات عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والقرار ٣٣/٨٦ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والقرار ٦٣/٤١ للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فطالبوا جميع البلدان والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية بالاستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية على الأصعدة الوطنية والاقليمية والاقليمية .

١٧١ - وأبرزوا مرة أخرى ضرورة أن تكون المعايير والشروط والأحكام التي تنظم تدفق المساعدات المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف الى البلدان الجزرية النامية موجهة للاحتياجات والمشاكل الخاصة لكل بلد من البلدان المعنية وأن يقدم جزء كبير من تلك المساعدات كمحنة .

حاديا وثلاثين - اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها

١٧٢ - أكد الوزراء مخاوفهم الشديدة وقلقهم البالغ إزاء المشكلة التي تستفحل باطراد وهي إساءة استعمال العقاقير وزيادة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وأكدوا أن هذه المشكلة الخطيرة ، بجانب أثرها الهدام على صحة السكان وحياة المجتمع في كل دولة ، تشكل بلاءً يضعف النسيج الاجتماعي للشعوب ، ويهدد أمنها ، ويقوض هياكلها الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والثقافية . وأكد الوزراء أيضا أن إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها يستنزف تكاليف باهظة مباشرة وغير مباشرة من الحكومات ومن ثم يعوق جهودها للتنمية والتقدم ، وأكدوا أن القضاء على هذا البلاء واستئصال شأفته يتطلب من جميع الدول - بمفئة أساسية - إظهار الإرادة السياسية والقيام بعمل متضافر ومنسق لعلاج مشاكل استهلاك المخدرات وإنتاجها ونقلها من بلد

الى آخر والاتجار فيها في آن واحد . كما حثوا جميع الدول على تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية الى البلاد المنتجة لها بغية الإسراع بعملية السعي لإيجاد بدائل اقتصادية مقبولة .

١٧٣- وكرر الوزراء الإعراب عن الصلاحية التامة لمبدأ المسؤولية المشتركة في مكافحة إساءة استخدام العقاقير وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها وفي ذات الوقت الذي وجهوا نداء للمجتمع الدولي والمؤسسات المالية المتخصصة لزيادة التدفقات المالية والتقنية بغية التعاون الدولي في هذا الصدد الذي ينبغي ألا يدخر جهداً ولا يخضع ، نظراً لطبيعته ، لأي معايير تحد منه ، مع مراعاة احترام السيادة والتشريعات الوطنية .

١٧٤- وأشاد الوزراء بالجهود المتضافرة والحازمة التي يبذلها المجتمع الدولي لمحاربة خطر إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، ورحبوا بنجاح المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها الذي عقد على المستوى الوزاري في فيينا من ١٧ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، مع التأكيد بصفة خاصة على ما اعتمدته من إعلان وخطة شاملة متعددة التخصصات للأنشطة المستقبلية في مكافحة استخدام العقاقير .

١٧٥- وطالب الوزراء بضرورة اتخاذ إجراءات محددة وعاجلة على الصعيدين الوطني والإقليمي لاسيما في الأسواق المالية لبعض البلدان الصناعية بهدف إبرام اتفاقيات دولية خاصة بمصادرة الأموال والممتلكات الناجمة عن الاتجار بالمخدرات وتجنب إضفاء الصبغة الشرعية على الأموال غير المشروعة .

١٧٦ - أعرب الوزراء عن تقديرهم للأمين العام للأمم المتحدة وأثنوا على التقرير الذي قدمه للمؤتمر الدولي عن التقدم الذي تم إنجازه في مجال الإعداد لاتفاقية جديدة وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على المساهمة بنشاط في المؤتمر المعني بإعداد اتفاقية لمناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الذي سوف يعقد في فيينا في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وأن يواصلوا تعاونهم مع جميع أجهزة الأمم المتحدة للتوصل مبكراً الى عقد وإقرار هذه الاتفاقية . ورحب الوزراء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١٢/٤٢ الذي يقضي بالاحتفال بيوم ٢٦ حزيران/يونيه من كل عام كيوم عالمي ضد إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها .

ثانيا وثلاثين - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
وبرامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي

١٧٧ - أكد الوزراء أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أصبح حقيقة ملموسة أوجدت مفاهيم مبتكرة قائمة على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات . وقد تبلورت هذه المفاهيم في أهداف محددة وترجمت الى برامج ومشاريع مفصلة في العديد من قطاعات التعاون الاقتصادي .

١٧٨ - أعرب الوزراء عن رضاهم عن التقدم الذي أحرز في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية منذ إقرار مؤتمر القمة السابع لإعلان الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز في مناطق معينة . وأعادوا تأكيد التزام بلدان عدم الانحياز بتنمية الاعتماد على الذات باعتبارها جزءا أساسيا لا غنى عنه من جهود البلدان النامية لإعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

١٧٩ - لاحظ الوزراء بارتياح أن الاجتماع الوزاري الاستثنائي لبلدان عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والذي عُقد في بيونغ يانغ عاصمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفترة من ٩ - ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ قد أدى الى تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأسهم في زيادة القدرة التفاوضية للبلدان النامية ، وحشوا جميع بلدان عدم الانحياز على توجيه كل جهد ممكن نحو تنفيذ توصيات المؤتمر .

١٨٠ - وأكد الوزراء الحاجة الملحة والعاجلة الى الإسراع بخطى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية خاصة في ظل البيئة الاقتصادية العالمية المعاكسة السائدة في الوقت الحاضر ، واستمرار الركود الذي وصلت اليه عملية تعديل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية . وحشوا على الاستكشاف الكامل للإمكانات الهائلة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بغية الحد من تعرض البلدان النامية للضغوط الاقتصادية والضغوط الأخرى التي تفرض عليها . واعترفوا بالحاجة الى الاستخدام الأمثل لعناصر التكامل الحالية في الموارد البشرية والطبيعية والمالية والتكنولوجية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وأعادوا تأكيد رأيهم في أن التعاون فيما بين البلدان النامية لن يحل محل التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وليس بديلا له . وحث الوزراء جميع البلدان النامية على أن تنظر في منح

معاملة تفضيلية للحصول على الخبرة الفنية والمعدات واللوازم من بعضها البعض ؛
وطالبوا الوكالات المعنية أن تلعب دوراً أكبر في جمع وتوزيع المعلومات عن إمكانيات
التعاون الاقتصادي . وأوصى الوزراء بأن تقوم المراكز الرئيسية بإبلاغ الحكومات
والمؤسسات الحكومية عما ينبغي اتخاذه من إجراءات مناسبة بما في ذلك الإجراءات
التشريعية لتسهيل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٨١ - وأحاط الوزراء علماً بالتقييم الذي وضعه الاجتماع السادس للجنة المتابعة
والتنسيق الحكومية لمجموعة السبعة والسبعين المعقود في هافانا في الفترة
٧ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وبخاصة التوصيات المبنية على التحليل القطاعي لبرنامج
عمل كاراكاس وتقرير اجتماع رؤساء المراكز الوطنية للتعاون الاقتصادي فيما بين
البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتوصيات المتعلقة
بتوزيع موارد حساب الأمانة الخاص بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .
ورحب الوزراء بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع السادس للجنة المتابعة
والتنسيق الحكومية بشأن ضرورة إعادة تأكيد وتعزيز الالتزام بالإجراءات العملية التي
من شأنها إعادة قوة الدفع اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل كاراكاس ، بروح
التضامن والواقعية الكاملة .

١٨٢ - ودعا الوزراء منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير عملية أكثر فعالية
لتعزيز التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تنفيذ
برامجها ومشاريعها . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن رأيهم في أن منظومة الأمم المتحدة
يجب أن تزيد من استخدام المستشارين واستجلاب المعدات من البلدان النامية .

١٨٣ - ورحب الوزراء بالتوصل إلى اتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما
بين البلدان النامية ، وهي الاتفاقية التي تشكل حجر الزاوية للتعاون في مجال
التجارة بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وتكتسب الاتفاقية أهمية
أكبر في وقت يشهد تقلص النظام التجاري المتعدد الأطراف بصورة خطيرة ، والاتجاه
المتزايد نحو الحمائية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو ونسب التجارة غير
المواتية . وحتى يوضع نظام الأفضليات التجارية موضع التنفيذ ، ويبدأ العمل
بالاتفاقية في أسرع وقت ممكن ، حث الوزراء البلدان الموقعة عليها على أن تبادر
بالتصديق عليها وإيداع وثائق التصديق ، كما حثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان
النامية الأخرى على أن تنظر في مسألة انضمامها إلى هذه الاتفاقية .

١٨٤ - وطالب الوزراء البلدان الموقعة والأعضاء الأخرى التي يهملها الأمر في مجموعة السبعة والسبعين أن تُسرّع في الوقت الملائم ، عند استلام العدد اللازم من التصديقات ، بإنشاء لجنة المشاركين ، وطالبوا بأن تنظر اللجنة بصورة عاجلة في القيام بالأعمال التحضيرية لبدء الجولة الثانية من المفاوضات .

١٨٥ - ورأى الوزراء أن الجولة الثانية من المفاوضات بشأن نظام الأفضليات التجارية ، ينبغي أن تتناول مسائل أخرى بالإضافة الى زيادة العضوية وزيادة عدد المنتجات وزيادة تفسيرات التعريفات الجمركية ، مثل المناهج والأساليب التي وافقت عليها لجنة التفاوض في اجتماعها الوزاري في برازيليا عام ١٩٨٦ .

١٨٦ - وأعرب الوزراء من جديد عن التزامهم الصارم بتقديم الدعم السياسي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى وفقا لبرنامج العمل الذي اعتمدته مجموعة السبعة والسبعين في كراكاس في أيار/مايو ١٩٨١ ، وخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الاستثنائي لبلدان عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بيونغ يانغ في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، ومقترحات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي في اجتماعها في هراري عام ١٩٨٨ . وذكر الوزراء بتوصيات مؤتمر القمة الثامن للتنسيق والتوفيق بين برامج العمل لحركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين وأعربوا عن اقتناعهم بأن الجهود سوف تستمر لتحقيق هذه الغاية وحتى تصبح هذه البرامج متكاملة .

١٨٧ - وبينما أعاد الوزراء الإعراب عن صلاحية برنامج عمل هراري ، وقرار إعادة تنظيم مجالات العمل ، أشاروا الى أن التقدم الذي أُحرز حتى الآن اقتصر على عدد محدود من هذه المجالات ورأوا أن شمة حاجة الى إجراء تقييم انتقادي لحالة التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بغية إيجاد السبل الكفيلة بتكثيف هذا التعاون .

١٨٨ - ولاحظ الوزراء بقلق أن بعض هذه المؤسسات التي أنشأتها بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى مثل المركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية في لوبليانا ومركز التوفيق لبلدان عدم الانحياز في كولومبو ، تواجه مشاكل مالية خطيرة .

١٨٩ - ولقد تجمعت لدى المركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية خبرة وتجربة كافية ، واستطاع زيادة طاقاته على مساعدة ومساندة الدور الذي تضطلع به المشاريع العامة في تعزيز عملية التنمية في مجالات التنمية والتجارة والتكنولوجيا والشركات المشتركة والصناعة والتجارة والنشاط الاستشاري وتنمية الموارد البشرية وإشراك المرأة في التنمية . ودعا الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي لم تشترك بعد في هذا المركز أن تفعل ذلك وتستفيد من خدماته كما حثوا البلدان الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية بانتظام نحو المركز .

١٩٠ - كما رحبوا بازدياد أنشطة رابطة المنظمات التجارية الحكومية وحثوا المنظمات الحكومية التي يهتمها الأمر في البلدان النامية على أن تشترك في هذه الرابطة وتساهم في أنشطتها إذا لم تكن قد اشتركت بعد فيها .

١٩١ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم إزاء التقدم الذي أحرز في تنفيذ توصيات مؤتمرات القمة السابقة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وأوصوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تبذل كل جهد ممكن لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة وخاصة الأليكترونيات الدقيقة ، والتكنولوجيا البيولوجية والمواد الجديدة ومصادر الطاقة غير التقليدية . وأعرب الوزراء عن عميق ارتياحهم لبدء تشغيل مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بصفة مؤقتة ريثما تتم عملية التمديد ، وأعربوا عن تقديرهم لجهود الهند من أجل عقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المركز عام ١٩٨٩ وذلك لاستكمال الهيكل الإداري للمركز ، وبرنامج العمل وترتيبات التمويل . ولاحظ الوزراء بارتياح استضافة الهند في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ أول مؤتمر استشاري حكومي للخبراء من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المهمة بالتكنولوجيا الجديدة والمتقدمة بغية تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي .

١٩٢ - لاحظ الوزراء مع التقدير التقدم الذي أحرز حتى الآن في مجال البحوث والمعلومات ، وأوصوا بأن يستمر نظام البحوث والمعلومات في توسيع وتكثيف اتصالاته مع السهادر ونظم المعلومات الأخرى حتى يصبح مركزا فنيا لنشر المعلومات الاقتصادية والمالية المتعلقة ببلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

١٩٣ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في مجال توحيد المعايير والمقاييس ومراقبة الجودة منذ انعقاد مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز ،

وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل للتعاون في ذلك القطاع ، استنادا الى الجهود التي قامت بها مجموعات العمل . كما رحبوا بنتائج الاجتماع التنسيقى الشامن في بيونغ يانغ في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وأحاطوا علما مع الرضا بالعرض الذي تقدمت به كوبا بأن تستضيف الاجتماع التاسع للمنسقين والاجتماع الرابع للخبراء في مجال توحيد المعايير والمقاييس ومراقبة الجودة الذي سيعقد في الربع الأول من عام ١٩٩٠ .

١٩٤ - كما أحاطوا علما مع الارتياح بنتائج اجتماع خبراء بلدان عدم الانحياز المعني بحالة مركز الري والصرف لبلدان عدم الانحياز الذي عُقد في بيونغ يانغ من ١٦ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ .

١٩٥ - ورحب الوزراء لقيام الأمين العام للأمم المتحدة بوضع الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى وبتقديمه إياها الى الجمعية العامة وكذلك باعتماد القرار ٣٣١/٤٣ باتفاق الآراء في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٨ . وحثوا على مساندة الجهود المبذولة من خلال اتفاقيات اسكيبولاس الثاني لتحقيق السلام والتنمية .

١٩٦ - وقد أحاط الوزراء علما مع التقدير بتقرير اجتماع الخبراء بشأن الطب التقليدي المنعقد في بيونغ يانغ في الفترة من ٢٣ - ٢٨ تموز/يوليه سنة ١٩٨٨ ، وأيدوا بصفة خاصة ، برنامج العمل لتطوير الأنشطة ، بغرض إقامة مراكز لتبادل المعلومات والتكنولوجيا بشأن الطب التقليدي . ودعا الوزراء جميع أعضاء الحركة ، الى تدعيم التعاون فيما بينهم في مجال الصحة ، وكذلك التعاون مع منظمة الصحة العالمية وعلى المستويين العالمي والإقليمي سعيا الى تحقيق الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ عن طريق الرعاية الصحية الأولية .

١٩٧ - وأحاط الوزراء علما بارتياح بنتائج الاجتماع الثاني عشر للبلدان المنسقة في مجال الصحة الذي انعقد في ماناغوا (نيكاراغوا) من ٩ - ١١ آذار/مارس عام ١٩٨٨ . كما رحبوا بعقد اجتماع الخبراء لخصر إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هافانا في أواخر عام ١٩٨٨ أو في بداية ١٩٨٩ من أجل تبادل برامج الصحة ، والوقاية من الأمراض والرعاية الصحية الأولية والتأهيل ، وذلك بقصد تحقيق هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .

١٩٨ - ورحب الوزراء بعرض كوبا استضافة المؤتمر الثالث للوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالتربية البدنية والرياضة في حركة بلدان عدم الانحياز المقرر عقده في عام ١٩٨٩ .

١٩٩ - وأحاط الوزراء علما بموجز المقترحات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الاستشاري لخبراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بشأن أنشطة وبرنامج التعاون الثقافي للعقد العالمي للتنمية الثقافية ، المعقود في زغرب بيوغوسلافيا في الفترة ٢٢ - ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ . ولاحظوا اقتراح إنشاء مركز توشيق للتعاون الثقافي فيما بين البلدان النامية وشبكة من مؤسسات الأبحاث وطلبوا من مكتب التنسيق دراسة جميع جوانب هذه المقترحات وتقديم تقريره مشفوعا بتوصياته الى مؤتمر القمة المقبل .

٢٠٠ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لأنشطة معرض "جوزيف بروز تيتو" في تعزيز القيم الثقافية والفنية لبلدان عدم الانحياز وأعربوا عن تقديرهم للخطوات التي اتخذت لتحويل المعرض الى مؤسسة مشتركة لبلدان عدم الانحياز ، طبقا للقرار الصادر عن مؤتمر القمة الثامن ودعوا مكتب التنسيق الى وضع مشروع اللائحة (التي قدمها المعرض) في صورتها النهائية حتى يعتمدها مؤتمر القمة المقبل .

٢٠١ - كما دعوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الى المشاركة في البينالي الثالث الذي سيعقد في هافانا عام ١٩٨٩ والذي دعا اليه مركز "ويلفريدو لام" الذي يهدف الى نشر الإبداع الفني لدول العالم الثالث .

٢٠٢ - وأحاط الوزراء علما مع الارشاح بإنشاء متحف الآلات الموسيقية الوطنية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في بيونغ يانغ في نيسان/ابريل سنة ١٩٨٨ . ودعوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الى تقديم آلاتها الموسيقية الوطنية الى المتحف من أجل إشرائه .

٢٠٣ - ولاحظ الوزراء مع التقدير ، أن المهرجان الأول لأفلام بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية قد عُقد في بيونغ يانغ في الفترة من ١ الى ١٣ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٧ .

٢٠٤ - ورحب الوزراء ، بنشاط ، بالندوة المعنية بالقضاء على الأمية والتوسع في إلحاق الأطفال بالمدارس" التي عُقدت في بيونغ يانغ في الفترة من ٢٢ الى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ .

الباب الثالث - إعلان نيقوسيا

١ - في العاشر من شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٨ ، اجتمع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في نيقوسيا ، واعتمدوا الإعلان التالي :

٢ - إن مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ينعقد في مرحلة تمثل منعطفاً في تاريخ الحركة ، إذ تشهد هذه المرحلة تطورات ايجابية على العديد من الجبهات لها نتائج ومضاعفات بعيدة الأثر ، ومن هنا فإنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمسار الحركة مستقبلاً .

٣ - وإن ما تنهض به الحركة من دور واسهام تاريخيين في تعزيز السلم والاستقرار والتنمية معترف به اليوم عالمياً . فعنفوان الحركة وحيويتها ينعكسان ليس فحسب في نموها المستمر ، وإنما أيضاً فيما تحظى به من احترام من جانب المجتمع الدولي بأسره . وقد دفعت صلابة مبادئ الحركة ووحدتها وتضامنها بها بقوة الى مكان الصدارة في الساحة العالمية بكل ما فيها من تحديات ومتطلبات .

٤ - وقد أفضى التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والتقدم الذي تحقق في مفاوضات نزع السلاح وأسفر عن بدء نفاذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى ، وكذلك استمرار الحوار بينهما الى تحسين المناخ الدولي الى حد بعيد . غير أن شمة مشاكل ومنازعات جدية مازالت قائمة وتهدد بعرقلة التقدم الذي تحقق . ومازالت العلاقات الدولية تتسم باستخدام القوة وبالتدخل بأشكاله ، وبتطبيق تدابير قسرية ، وهذا يتضح بصورة خاصة في حالات مثل احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا وعدوان النظام العنصري على دول خط المواجهة ، وفرض نظام الفصل العنصري البغيض ، واحتلال اسرائيل غير المشروع والمستمر للأراضي الفلسطينية وأراض عربية أخرى ، والضغط والتهديدات في أمريكا الوسطى ، ولاسيما ضد نيكاراغوا .

٥ - إن المناخ السائد لا يبرر سياسة عدم الانحياز فحسب وإنما يؤكد أيضاً - وهذا أهم - الحاجة الى إجراء تحليل وثقييم للموقف الناشئ ، بغية وضع استراتيجية تتفق وأهداف هذه الحركة ومبادئها . وحركة عدم الانحياز التي مر ربع قرن على قيامها ، فترسخت في ضمير البشرية ، وشبّت قيمة السياسة التي تنتهجها ، قد عقدت العزم على مواصلة التأثير في العلاقات الدولية خلال السنين المقبلة . والحركة على استعداد للاسهام بصورة نشطة وبناءة في الجهود التي تبذل من أجل حل المشاكل الاقليمية

والعالمية وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأهداف ومبادئ عدم الانحياز بما يكفل احترام حق الشعوب في تقرير المصير ويعزز النضال ضد كافة أشكال الاضطهاد والاحتلال والسيطرة الأجنبية ، وجميع صور العنصرية والتمييز العنصري . كما أن الحركة قد عقدت العزم على صون الزخم التاريخي الذي تولد ، بل ودفع عجلته ، وبذلك تضمن قدراً من الاستمرارية أعظم مما كان عليه الحال في الماضي .

٦ - وكان من رأي بلدان عدم الانحياز دوماً أن المسؤولية عن مستقبل الجنس البشري لا يمكن أن تترك لعدد محدود من البلدان مهما كانت عظمة هذه البلدان وقوتها . فلو أُريد للانفراج القائم أن يؤدي إلى سلم دائم على صعيد العالم ، وجب أن يتسع في مداه ومضمونه وعدد المشاركين فيه . ويمكن تعزيز هذا الاتجاه الناشئ على نحو فعال بتوسيع نطاق المفاوضات واشتراك عدد متزايد من الأطراف فيها ، على الصعيدين الدولي والاقليمي .

٧ - لقد بات لزاماً على الحركة ، بوصفها قوة عالمية ومستقلة ونشطة في مضمار العلاقات الدولية ، أن تسعى إلى تحويل الجهود المبذولة إلى عملية دائمة وشاملة ، تعود بالنفع على كافة الدول والبلدان في العالم . وينبغي الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، تحقيق هدف حركة عدم الانحياز المتمثل في إضفاء الصفة الديمقراطية على العلاقات الدولية بأوسع مشاركة ممكنة .

٨ - إن استجابة الحركة للتحديات الجديدة لا تتطلب فحسب تكييفها مع الحقائق الدولية الراهنة ، بل واتخاذ مبادرات بروح ابتكارية واستخدام الأساليب الإبداعية الموجهة لتحقيق النتائج . وإن الاستفادة من التنوع السياسي والاقتصادي والايديولوجي للحركة ومن طابعها العالمي يمكن أن تعزز الاتجاهات الايجابية الناشئة في الشؤون العالمية وبذلك تسهم في حل المشاكل الاقليمية والدولية التي طال العهد بها .

٩ - ومن دواعي الارتياح ملاحظة أن المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة مؤخراً قد أقامت الدليل على دورها الهام في الاسهام في إيجاد حلول لمشاكل دولية قد طال بها العهد . وقد دأبت حركة بلدان عدم الانحياز على مناصرة التعددية ، وبخاصة في إطار الأمم المتحدة ، وسعت إلى زيادة فعالية المنظمة وكفاءتها . وما زالت الحركة مصممة على التزامها بإيجاد حل للأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة في الآونة الراهنة .

١٠ - لقد سلمت بلدان عدم الانحياز دوماً بأن نزع السلاح مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلم والأمن الدوليين ، بل ببقاء الجنس البشري ذاته . ومن هنا فقد سبقت سواها في شن حملة منظمة لوقف سباق التسلح ، والحد من التوثر فيما بين الدولتين العظميين ، والسعي نحو حل المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز نزع السلاح الشامل والكامل في ظل رقابة دولية فعالة . واليوم ، وأكثر من أي وقت مضى ، يظل نزع السلاح ، ولاسيما في بعده النووي ، يخطئ بأولوية قصوى من جانب حركة عدم الانحياز . ومن أجل تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ، لابد أن يعتمد المجتمع الدولي وينفذ برنامجاً موقوفاً لتصفية الأسلحة النووية . وعلى حركة عدم الانحياز أن تستخدم جميع المحافل الدولية ، وأن تعبئ الرأي العام ، تحقيقاً لهذا الهدف .

١١ - وبينما طرأ تحسن في المجال السياسي الدولي ، تظل الحالة الاقتصادية العالمية وآفاق المستقبل غير أكيدة . ولا يمكن إرساء دعائم السلم والاستقرار الدوليين ، في عالم يتزايد ترابطاً ، إلا على أسس عادلة وسليمة اقتصادياً . كما أن الاقتصاد الدولي يشهد تغييرات أساسية ، ويواجه تحديات ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل ، حيث أخذت تظهر في العالم المتقدم أقطاب جديدة في القوة الاقتصادية . وقد تقوّت عمليات التكامل من حيث الأسواق ، وتدفقات رؤوس الأموال ، والتكنولوجيا بشكل هائل . وأخذت التطورات العلمية والتكنولوجية ، تغير جذرياً المفاهيم التقليدية للميزات النسبية ولمراحل ونماذج التنمية ، وتتيح إمكانيات جديدة للبشرية ، من أجل رفاهيتها المادية .

١٢ - ومن المؤسف ، أن هذا التقدم لا يفيد إلا جزءاً صغيراً من العالم ، ولا زالت معظم البلدان النامية ، تعاني من وطأة التخلف ، والفقر المدقع ، والمديونية ، والظروف غير المنصفة للمشاركة في التجارة الدولية . كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً مزعزعة في الحقيقة .

١٣ - وتعتبر أزمة الديون الخارجية ، والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وارتفاع أسعار الفائدة ، والتدابير الحمائية وغيرها من العوائق التجارية التي أوجدتها الدول المتقدمة النمو ، فضلاً عن التدفق العكسي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، العوامل الرئيسية التي تسببت في الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية في الآونة الراهنة .

١٤ - وتهدد هذه العوامل بزيادة حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب ، ولا سبيل إلى أن نحتمل عالما مقسما بين من يملكون ومن لا يملكون . ومثل هذا الموقف يحمل في طياته بذور عدم الاستقرار ، ويتجه حتما صوب إشارة المعاناة البشرية ، واليأس ، والعنف ، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي . وينبغي تغيير هيكل الاقتصاد العالمي الراهن القائم على التفاوت المستمر ذاتيا عن طريق التعاون في العمل على أساس من التكافؤ والعدل . وينبغي مواصلة الجهود بغية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، لم يفقد سببا من أسباب صلاحيته .

١٥ - إن بلدان عدم الانحياز تدرك أن مشاكل التنمية ، نظرا إلى تعقيدها وخطورتها ، لا يمكن أن تُحل إلا عن طريق تكامل العمل على المستويين الداخلي والدولي . ويجب أن يوجه هذا العمل في المقام الأول صوب إنعاش عملية النمو وتحرير البلدان النامية من ربقة المديونية . وبلدان عدم الانحياز تعلن عن استعدادها - من خلال مشاركتها البناءة في جميع المحافل الدولية - للمساهمة في حل المشاكل العالمية بما يستجيب ليس فقط لاحتياجات التنمية لديها ، بل أيضا لمصالح البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي بأسره . وهي تعرب عن استعدادها للدخول في حوار يتوخى البحث عن حلول عملية فعالة في المجالات الهامة والمتراصة ، للديون ، والنقد والمال والتجارة . ويجب أن تقوم إدارة الاقتصاد والايكولوجيا في العالم على أساس عالمي ، بمشاركة جميع البلدان أيا كانت مراحل التنمية فيها ، وأيا كانت نظمها الاقتصادية والاجتماعية .

١٦ - وتدرك بلدان عدم الانحياز أن تدعيم وتوسيع آفاق التعاون فيما بينها ، سوف يعمل على إنعاش النمو الاقتصادي فيها ، ويحقق الاعتماد الجماعي على الذات ، ويزيد من قوتها على الرد في المفاوضات الدولية . وفي هذا السياق ، فإنها تعلق أهمية خاصة على تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الوزاري الاستثنائي للبلدان غير المنحازة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في بيونغ يانغ ، بغية تدعيم المكاسب التي حققتها اتفاق بلغراد بشأن "نظام الأفضليات التجارية المعمم" ، وإجراء مفاوضات لدعم هذا النظام وتوسيعه . وشمة حاجة ملحة كذلك إلى مواصلة جهودها من أجل تحقيق التناغم في مواقفها في المحافل الدولية ، وبخاصة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية .

١٧ - وينبغي أن تتبع الحركة أيضا سياسة تقوم على احترام وكفالة حقوق الأفراد ، والشعوب ، ويكون من شأنها التمكين من الاستفادة الكاملة من إمكانياتهم الخلّقة ، ومن إقامة علاقات ديمقراطية ومتكافئة على مستوى العالم .

١٨ - وفي ظل الظروف الراهنة ، وفي ضوء تنامي الترابط بين الدول - سوف تسعى حركة عدم الانحياز الى تكثيف الحوار مع كافة المجموعات والعناصر الرئيسية في العلاقات الدولية ، وسوف تشترك بنشاط في البحث عن حلول لجميع المشاكل الدولية المعلقة . والحركة عاقدة العزم على مواجهة تحديات السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية ، وتحقيق الإصلاحات الضرورية وعمليات التكيف اللازمة من أجل هذا الغرض .

الباب الرابع - القرارات

ألف - مكان انعقاد مؤتمر القمة التاسع

وفقا للولاية المخولة للوزراء من مؤتمر القمة الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات المعقود في هراري بزمبابوي ، قرر الوزراء عقد المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في بلغراد بيوغسلافيا عام ١٩٨٩ .

وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للموقف البناء الذي اتخذته نيكاراغوا بموافقتها على تأجيل ترشيحها مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز بعد أن حصلت على اتفاق آراء بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على استضافة مؤتمر القمة التاسع . كما أعرب الوزراء عن ارتياحهم للموقف البناء الذي اتخذته اندونيسيا بموافقتها على تأجيل ترشيحها حتى مؤتمر القمة العاشر . وفي كلا الحالتين أقر الوزراء بأن المرونة التي أبدتها كل من نيكاراغوا واندونيسيا قد ساهمت مساهمة ايجابية في تدعيم الحركة .

باء - إنشاء لجنة وزارية

جعلت التطورات المعقدة واللاهثة الراهنة في الوضع العالمي لزاما على الحركة أن تستجيب استجابة فعالة وقوية ، وأن تكشف أنشطتها في مجالات مختارة ، وتدعم قدرتها على اتخاذ عمل فعال في الوقت المناسب ، وأن تساهم في عملية إيجاد الحلول للمشاكل المعاصرة لذا فقد حان الوقت لأن تقوم الحركة بدراسة انتقادية تتضمن ، فيما تتضمن ، الإعداد لاجتماعاتها وتنظيمها ، وشكل وثائقها ومضمونها وصور عملها وأساليبها الى جانب مدى فعالية الوسائل التي تستخدمها .

ومن ثم فقد قرر الوزراء إنشاء لجنة وزارية مفتوحة العضوية تتكون من وزراء خارجية للبلدان الممثلة في هيئة المكتب لمؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز وهيئة مكتب مؤتمر نيقوسيا لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الى جانب من سبق أن تولى رئاسة الحركة . وسوف يرأس اللجنة وزير خارجية قبرص وسترفع تقريرها الى مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز .

جيم - المؤتمر الوزاري الاستثنائي لحركة بلدان
عدم الانحياز بشأن السلام والقانون الدولي

وافق الوزراء بالترحيب على الاقتراح الذي تقدمت به نيكاراغوا بعقد مؤتمر وزاري استثنائي لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن السلام والقانون الدولي احتفالاً بالذكرى السنوية التسعين للمؤتمر العالمي الأول للسلام . كما وافقوا على مفاتحة حكومة هولندا بغية عقد ذلك المؤتمر في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ في لاهاي المدينة التي شهدت انعقاد أول مؤتمر عالمي ومقر محكمة العدل الدولية . وقد كلفوا رئيس مكتب التنسيق بإجراء المشاورات اللازمة للأعمال التحضيرية للاحتفال بهذه المناسبة .

وقد عرض هذا الاقتراح سعادة السيد شيلندرا كومار أوباشايا ، وزير خارجية نيبال ، بالاشتراك مع الأرجنتين ، واندونيسيا ، وبربادوس ، وبليز ، وبنما ، وبوليفيا ، وبيرو ، والجزائر ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وزمبابوي ، وغيانا ، وكوبا ، وكولومبيا ، وقبرص ونيجييريا ، وتمت الموافقة عليه بالتزكية .

دال - إنشاء لجنة لحركة عدم الانحياز بشأن كمبوتشيا

بناء على اقتراح تقدم به رسمياً وزير خارجية زمبابوي ، سعادة السيد ن. م. هاموياريرا ، تقرر إنشاء لجنة برئاسة زمبابوي معنية بمسألة كمبوتشيا وتتكون من ثلاثة عشر عضواً . وسوف تقدم قائمة بأسماء الأعضاء إلى الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق المقرر عقده في نيويورك في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ .

التذييل ألف

المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز

٥ - ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

نيقوسيا - قبرص

جدول الأعمال

- ١ - افتتاح المؤتمر .
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب .
- ٣ - تقرير الاجتماع التحضيري للسفراء وكبار المسؤولين .
- ٤ - قبول أعضاء جدد واشتراك المراقبين والمدعوين .
- ٥ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .
- ٦ - تقرير رئيس مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز .
- ٧ - استعراض عام للأوضاع السياسية الدولية وتقييمها وتنفيذ قرارات المؤتمر الثامن لرؤساء الدول والحكومات المعقود في هراري والمؤتمرات الوزاريّة والاجتماعات اللاحقة لبلدان عدم الانحياز .
- ٨ - تقييم الوضع الدولي الراهن ولاسيما في ضوء التطورات الأخيرة على المسرح الدولي وتأثيرها على دور حركة عدم الانحياز بغية زيادة تدعيم مساهمتها في استتباب السلم والأمن الدوليين .
- ٩ - تحليل عام وتقييم للوضع الاقتصادي العالمي بما في ذلك الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان

النامية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مع الاهتمام خاصة ببرنامج المساعدة المتبادلة والاعتماد الجماعي على الذات ، الذي يهدف الى تقوية التضامن والتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

١٠ - مكان وموعد المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز .

١١ - مسائل أخرى .

التذييل باء

كلمة فخامة السيد جورج فاسيليوس رئيسي
جمهورية قبرص يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨
في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية بلدان
عدم الانحياز ٥ - ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

أصحاب السعادة ،

حضرات المندوبين والمراقبين والضيوف الموقرين .

يسرني بالغ السرور ويشرفني كل الشرف أن أرحب بكم في قبرص ، إذ أن انعقاد هذا المؤتمر في نيقوسيا يضيف على بلدنا شرفا كبيرا ، ويحملها في الوقت نفسه مسؤولية هائلة ، ونحن نتقدم بالشكر إلى الدول الأعضاء التي أتاحت لنا هذه الفرصة لخدمة حركة عدم الانحياز - فنحن من أعضائها المؤسسين . ونذكر في هذا الصدد بعميق الامتنان تضامن بلدان افريقيا وآسيا معنا في مؤتمر باندونغ في الفترة الحاسمة من تاريخ كفاحنا التحرري . وقد انتهجت جمهورية قبرص منذ انشائها سياسة خارجية فعالة تستند إلى عدم الانحياز . وكان الرئيس مكاربيوس - الذي شارك في المؤتمر الأول لرؤساء دول بلدان عدم الانحياز في بلغراد عام ١٩٦١ - يعبّر عن مشاعر جميع القبارصة عندما قال إن قبرص تستطيع أن تساهم في السلام العالمي من خلال عدم الانحياز .

لقد أعلن مكاربيوس : "إن بلدان عدم الانحياز تشكل القوة الوحيدة التي تستطيع سد الفجوة القائمة بين العالمين الغربي والشرقي ، ويحصدني أن تكون قبرص جزءا من هذه القوة الممنوبة ، وإنني على ثقة ، من أن بلدنا ، بغض موقعه الجغرافي والمشاكل العليا النبيلة التي يتمك بها القبارصة بإخلاص ، يستطيع أن يضطلع بدور هام في تعزيز مبادئ الحركة" .

وهذه السياسة التي بدأها الرئيس مكاربيوس قام بتنفيذها سبيروس كيبريانوس بمفاته وزير الخارجية أولا ثم بمفاته رئيسا للجمهورية ، وهي السياسة التي اهتمت بها الرئيس كيبريانوس عندما وجه الدعوة في مؤتمر قمة هراري إلى عقد هذا المؤتمر الوزاري في نيقوسيا ، فسياسة عدم الانحياز متأصلة في السياسة الخارجية لقبرص ، وإنني انتهز هذه الفرصة لأؤكد للحركة أننا سوف نبذل قصارى جهدنا لنزيد من مشاركتنا ومساهماتنا الفعالة في قضية عدم الانحياز زيادة كبيرة .

واسمح لي بياسادة الرئيس أن أبدأ بالأعراب - باسمنا جميعا هنا - عن التقدير للدور البناء الذي قام به فخامة الرئيس روبرت غابرييل موغابي ، رئيس حركة عدم الانحياز ولزعامتة القديرة ، والجهود الدبلوماسية الفعالة التي بذلتها بلادكم - جمهورية زيمبابوي - منذ الحدث التاريخي المشهود في عاصمتكم الجميلة ، هراري ، ألا وهو انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز الثامن .

السيد الرئيس ،

لقد ولدت فكرة حركة عدم الانحياز إبان الحرب الباردة فكانت تعبيرا عن مقاومة البلدان التي تحررت حديثا لربط مستقبلها بأي من الحلفين العسكريين ، وكانت تمثل مسمى جماعيا لتخطي الفواصل السياسية والاستراتيجية والايديولوجية القائمة والعمل على بناء عالم جديد أفضل .

وفي الفترة الزمنية القصيرة نسبيا التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة الاول الذي شاركت فيه خمس وعشرون دولة ، ترسخت حركة عدم الانحياز في ضمير البشرية باعتبارها بديلا مالحا لسياسة التكتلات ، وباعتبارها قوة معنوية تسترشد بمبادئها الاساسية التي تتماشى مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة . ولقد عملت منذ ميلادها على تحرير العالم من الحروب والفقر والجهل ومظاهر الجور الدولي .

إن حركتنا التي تضم اليوم ٩٩ بلدا وحركتين من حركات التحرر الوطني ، هما منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والتي يزيد عدد سكانها الكلي على بليونين ، أصبحت بالفعل عاملا حاسما في العلاقات الدولية . وهي تضطلع اليوم بدور ذي تأثير متزايد في الأمم المتحدة ، وتسهم في تحقيق أهدافها . والواقع أن بلدان عدم الانحياز تمثل ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ولذلك فإن أهم القرارات التي تتخذها المنظمة العالمية تحمل طابع مُثلنا العليا .

وامتنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول ، مكنت الحركة البلدان الصغيرة من أن تحتل مكانتها الجديرة بها في الشؤون الدولية والتأثير على التطورات الدولية ، إذ لا يمكن اعتبار تاريخ البشرية بعد اليوم مجالا مقصورا على عدد محدود من الدول مهما كبر حجمها ، وبلغت قوتها ومهما كانت حسن نواياها .

ولقد نجحت الحركة في تحقيق الكثير من الانجازات الهامة . ولكن أهم انجاز لها هو مساهمتها في العمل على التصفية الكاملة تقريبا للسيطرة الاستعمارية وما تلا ذلك من ظهور العديد من الدول المستقلة .

كما أنها هيأت الاطار الذي استطاعت حركات التحرر الوطني من خلاله أن تكتسب شرعيتها الدولية وتحصل على الاعتراف الدولي بها ، مما ضمن لكل الشعوب الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال . وإلى جانب ذلك فقد ساعدت في تنسيق وتحديد القضايا الاساسية للبلدان النامية في الساحة الدولية .

لقد تحقق الكثير في السنوات السبع والعشرين من تاريخ حركتنا رغم شتى المراقيل والصعاب . ولكن ما تزال امامنا مهام كثيرة . وعلى أي حال فمن حقنا أن نمتز بها حقننا من خلال جهودنا المشتركة على مر السنين .

السيد الرئيس

ينعقد هذا المؤتمر في فترة تشهد تغيرات كبرى على الساحة الدولية . وإذا كان مؤتمر هراري قد انعقد في ظل مناخ دولي مفعم بالصعاب والتوترات ، فإننا نجتمع الآن في جو يشيع فيه التفاؤل نتيجة للعديد من التطورات السياسية الايجابية ، أولها وأهمها هو التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، الذي فتح الطريق لاقامة حوار مثمر بينهما ظهرت آثاره الواضحة بالفعل على عدد آخر من القضايا الدولية البارزة . إذ أن توقيع اتفاقية الأسلحة النووية المتوسطة المدى والاتفاق من حيث المبدأ على تخفيض المخزونات النووية الاستراتيجية بنسبة خمسين في المائة يمثلان نقطة تحول تاريخية في الاتجاهات السياسية بعد الحرب ، ويمكن اعتبارهما أو خطوتين لتحقيق الهدف المثالي وهو نزع السلاح النووي بصورة كاملة .

وفي هذا الصدد أود أن أنوه بالحكمة السياسية والجهود التي بذلها السكرتير العام ميخائيل غورباتشيف والرئيس رونالد ريغان اللذان أتاحا للبشرية أن تتنسم أملا جديدا . ونرجو مخلصين أن يكون تعهدين العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فاتحة عهد جديد من السلام والأمن على ظهر كوكبنا .

ويبدو أن ما نرجوه قد بدأ يحدث ، إذ ينتشر في أرجاء العالم اليوم جو التماثل والجنوح للسلم ، كما تتراجع روح المواجهة التي سادت عددا من الصراعات الاقليمية ليحل محلها الحوار وبذل الجهود من أجل التفاهم المتبادل .

وعلى النقيض من هذه التطورات السياسية الايجابية ، نلاحظ بأسى أن الوضع الاقتصادي لمعظم البلدان النامية لم يتحسن ، بل إنه إزداد تدهورا في الواقع فاتخذت أزمة الديون أبعادا رهيبة ، وأحدثت أضرارا شقالا بالحياة اليومية لآلاف الملايين من البشر ومستقبلهم .

ولا يزال عالما متسما بمظاهر التفاوت الكبير وجوانب الظلم غير المقبول ، وما يزال التخلف البالغ يعيش جنبا إلى جنب مع التقدم والابتكارات التكنولوجية . بل ان الفقر والمجاعات وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمية أكثر انتشارا من الغنى والافراط في الاستهلاك والمستويات الصحية العالية والتقدم الثقافي . وإنه لمما يتناقض مع أبسط مبادئ العدالة أن نرى الأقلية المتميزة في العالم تتمتع بالمزيد من الفرص الاقتصادية ، بينما يموت الملايين من سوء التغذية والجوع والمرض . وما أكثر النفوس التي تتبدد في ظل البطالة أو نقص العمل .

وبالنظر إلى هذه الظروف ، وفي هذا المناخ الدولي الجديد ، يكتسب مؤتمرنا مزيدا من الأهمية ، إذ أنه يشكل محفلا لأجراء تحليل متعمق للدور الذي تضطلع به حركة عدم الانحياز ومستقبل مسيرتها في السنوات المقبلة . وعندما نضع تصوراتنا للعالم في فجر القرن الحادي والعشرين ، ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية والغرض السانحة أمامنا . ومن المهم إذن أن نؤكد أن المبادئ التي أرساها مؤسسو حركتنا قد اجتازت اختبار الزمن ، كما تدل على ذلك التطورات المعاصرة ، إذ أن هذه المبادئ تشكل إطارا سياسيا ومعنويا واقعيا للعمل على حل المشاكل التي تواجه العالم اليوم .

إن المناخ الدولي الراهن ، والموقف الذي تتخذه الدول الكبرى إزاء حركتنا ، والذي يتسم بمزيد من الايجابية ، يتيحان لنا المزيد من فرص النهوض بدور دولي أكبر .

ومن المؤسف أن الكثير من المشاكل التي تواجهنا اليوم قد ابتلى بها العالم منذ الأيام الأولى لحركتنا . وبعد أن اكتملت تقريبا عملية تصفية الاستعمار ، بدأنا نوجه جهودنا اليوم نحو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتنشيط التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة والدولية . كما تزداد الأهمية الحيوية لحماية البيئة والنظام البيئي المشترك .

إن أعظم التحديات التي تواجه العالم وحركتنا هو إيجاد عالم يرفرف عليه السلام وخال من شبح الحرب . وهذا التحدي بالذات له بعدان : الاول ، هو تخفيض الاسلحة على نطاق العالم ، وبمفة خاصة الحفاظ على قوة الدفع نحو نزع السلاح النووي ، وشانيهما هو تسوية الصراعات الاقليمية القائمة .

إن الاسلحة النووية ذات التكنولوجيا المتقدمة ، وكذلك المخزون الهائل من الرؤوس النووية والقذائف يحتم على جميع الاطراف بذل الجهود لتخليص البشرية من هذا الخطر الداهم . ويسود الان الادراك بأن الردع النووي ينطوي على مخاطر كبيرة ، ويتطلب تكلفة باهظة غير مقبولة . ونحن نرحب بارتياح بهذا التطور الجديد .

إن توسع بلدان عدم الانحياز أن تنهض بقضية السلم والامن الدوليين من خلال المساعدة النشطة للجهود المبذولة لتحقيق التقارب السياسي ، وتعزيز عملية الاحترام المتبادل ، والثقة والتفاهم المتبادلين بين الشعوب . ونحن ندرك ، بالطبع ، أنه ما زال علينا أن ننجز الكثير في هذا المجال . ونحن كحركة لنا حق وعلينا واجب : ألا وهو المساهمة في مختلف المفاوضات الخاصة بتخفيض التسلح . ولا بد من التاكيد بمفة خاصة على المبادرات الخاصة بالوقف الكامل للتجارب النووية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية ، وإيجاد مناطق خالية من الاسلحة النووية ، وإعداد اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية . وعلينا أن نعمل أيضا لمنع تسليح الفضاء الخارجي دون إغفال الحاجة الدائمة لخفض الاسلحة التقليدية . وإحراز تقدم في هذا المجال لا يقل في أهميته الحيوية عن سواه ، وهو من اختصاص كل دولة ، ويؤثر على التنمية الاقتصادية لكل البلدان وخاصة النامية منها .

وإدراكا منا لكون السلم لا يتجزأ ، فإننا نرحب بجميع المبادرات الاخيرة لتحقيق تسوية سلمية للصراعات الاقليمية القائمة . لقد تم بالفعل احراز تقدم ملموس إزاء عدد من تلك المشاكل . وأشير بمفة خاصة ، إلى اتفاقيات جنيف بشأن أفغانستان والخطوات الايجابية التي اتخذت بشأن امريكا الوسطى وكمبوتشيا ، وتشاد ، وناميبيا ، وأنغولا ، والخليج ، والمخراء الغربية ، وكاليدونيا الجديدة . وكان من الصعب تصور إمكان تحقيق هذا التقدم منذ عام مضى . ولهذا مغزاه الخاص بالنسبة لحركة عدم الانحياز لأن معظم الصراعات الاقليمية الحادة تقع في بلدان عدم الانحياز ، واستمرار تلك الصراعات من شأنه التأثير على تماسكنا ومصادقيتنا .

لقد قوبل وقف الأعمال العدائية المأساوية في الحرب العراقية الإيرانية بارشياح من قبل جميع أعضاء حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي وأتاح لهم أن يتنفسوا الصعداء . إن هذه الحرب التي سيطرت على مؤتمراتنا لمدة طويلة قد تسببت في مآسي إنسانية رهيبة ، وضياع موارد ما كان أحوالنا إليها . والاكثَر من ذلك فقد كان هذا الصراع مصدرا خطيرا لعدم الاستقرار بأشاره الدولية والواسعة النطاق . وإنني لعلّ يقيّن أنني أعبر عن مشاعرنا جميعا عندما أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوييار ، وبمجلس الأمن للجهود الكبيرة التي بذلت لاقتناع طرفي الصراع بالجلوس إلى مائدة المفاوضات .

إن هذا الانجاز وغيره من انجازات منظمة الأمم المتحدة يؤكد دورها الحيوي في تعزيز السلم العالمي . إننا سعداء في حركة عدم الانحياز بتعاطف تأثير المنظمة وعلو شأنها . وتؤيد بلدان عدم الانحياز بحماس جميع مبادرات الأمم المتحدة في سبيل إرساء السلام . إن العمل الواسع النطاق الذي تفضل به المنظمة ووكالاتها المتخصصة له أهمية عظيمة ليس فقط في مجال إرساء السلام ولكن في كثير من المجالات الأخرى التي تهم عالم اليوم وحركتنا بوجه خاص . ولا بد أن نواصل العمل بقوة متزايدة داخل الأمم المتحدة ، وأن نعزز مؤسساتها ونزيد من فعاليتها .

وتكتسب هذه المهام مزيدا من الأهمية في ظل الحقيقة المحزنة وهي أنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه ، فإن بعض المشاكل الإقليمية والدولية ما زالت قائمة . وما زالت مشاكل الحالة في الشرق الأوسط ، والفصل العنصري في جنوب إفريقيا ناهيك من مشكلة بلادي قبرص ، تسبب كثيرا من المعاناة للشعوب المعنية ، وتفسد المناخ العالمي .

ونحن نأمل في أن تكون انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة قد أقنعت كل إنسان أن المشكلة لا يمكن حلها بالقهر وبانتهاك الحريات الأساسية . بل يمكن التوصل إلى تسوية سلمية لازمة الشرق الأوسط تضمن أمن جميع الدول في المنطقة من خلال مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

كما حان الوقت لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جنوب إفريقيا . وعلى النظام في جنوب إفريقيا أن يدرك أنه ليس هناك من بديل حقيقي غير الوفاق العنصري ، والمساواة في الحقوق ، وتطبيق مبدأ حكم الأغلبية . ولا بد من الإصغاء على

الفور لاحتجاج العالم بأسره ومطالبته بإطلاق سراح نيلسون مانديلا ، الذي أصبح بالفعل اسطورة النضال من أجل الحرية ، وكما قال نهرو لا يمكن لإنسان أن يخنق فكرة نبيلة إذا كان الناس على استعداد للتضحية بأنفسهم في سبيلها .

وفي حالة قبرص فإن موقعنا عند مفترق الطرق بين القارات قد أثر دائما على تطورنا التاريخي ، وغالبا ما كان شعبنا ضحية للموقع الاستراتيجي لجزيرتنا . لقد شهد شعبنا على مدار السنوات الأربع عشرة الأخيرة التقسيم القسري لبلده وانتهاك ما له من أبسط حقوق الإنسان .

وفي ظل المناخ الدولي الجديد بزغ بصيص من الأمل في أن تجد مشكلة قبرص هي الأخرى طريقها إلى حل عادل ودايم . وكما تعلمون فإنني قد اجتمعت يوم ٢٤ آب/أغسطس في جنيف مع زعيم جالية القبارصة الأثراك السيد دنكتاشي ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كويبيار . وفي هذا الاجتماع اتفقنا على بدء حوار في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وبذل الجهود للتوصل إلى حل قبل أول حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ونحن ، من جانبنا ، مصممون على العمل الجاد وبنيّة حسنة ببناءة لتحقيق هذا الهدف . إن الحل الذي نرغبه لمشكلة قبرص هو الحل الذي حددته مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومقررات حركة عدم الانحياز . وسوف نبذل جهودا كبيرة لاعادة توحيد بلدنا في ظل نظام حكم فيدرالي يؤمن الحقوق الأساسية لجميع السكان من يونانيين ، وأثراك وغيرهم . ونحن نسعى جاهدين للحفاظ على استقلال قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها ، وعدم انحيازها وبقائها منزوعة السلاح حيث لا مكان للقوات الأجنبية والمستوطنين الأجانب . وفي هذه المرحلة الجديدة من تطور المشكلة القبرصية سيكون ازدياد اهتمام حركة عدم الانحياز بنا وازدياد تضامنها معنا محل تقدير كبير كما ستساعد بصورة كبيرة في الجهود المبذولة لتحقيق حل عادل لمشكلتنا .

إن بوسع حركتنا أن تظلع بدور ايجابي في عملية حسم الصراعات الاقليمية القائمة . ويمكن لحركتنا سواء داخل الأمم المتحدة أو بالعمل الى جانبها أن تعزز من قدرتها على المساعدة في فض المنازعات الخطيرة وإزالة التوتر . ويجب عليها أن تواصل خدمة قضية السلام وفي نفس الوقت حماية مصالح أعضائها بصورة موضوعية ومنصفة .

السيد الرئيس

شمة مهمة رئيسية أخرى تواجه الحركة وتؤثر على حياة آلاف الملايين من الناس وتعلق بالتنمية الاقتصادية ولها أهمية قصوى بسبب التدهور المستمر في اقتصاد البلدان النامية .

لقد أصبح العبء الثقيل والمتزايد للمديونية وخدمة الديون من أخطر القيود على التنمية الاقتصادية لعدد كبير من الدول إذ أن الشعوب المدينة لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية ما لم تكن أيضا قادرة على تحقيق نمو متواصل . إن هذه الحلقة المفرغة التي تعترض الاستقرار الاقتصادي والمالية الدولي للخطر لا يمكن كسرها إلا باتخاذ تدابير تتسم بالجرأة في إطار التعاون الدولي . ويمكن أن تتضمن تلك التدابير تخفيض حجم الديون ، وإطالة أمد السداد واستخدام أسعار الفائدة التساهلية ومساعدة البلدان المدينة على الاستفادة من القيمة السوقية المنخفضة لهذه الديون . وكما أشارت لجنة الجنوب في بيان كوالالمبور الصادرة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ ، ينبغي أن يكون الهدف هو "تخفيض حجم الديون وخدمة الديون إلى المستوى الذي يسمح بانعاش عملية التنمية ، وإيقاف النقل الصافي للموارد من البلدان المدينة" .

وفي نفس الوقت فإن البلدان النامية مازالت تواجه الانهيار في أسعار السلع الأساسية ، وزيادة سوء نسب التجارة ، وعدم كفاية المساعدات الانمائية الرسمية ، والخصائض المتزايدة ، ومعدلات الفائدة المرتفعة ، والتدفق العكسي للموارد المالية . ويتطلب حسم هذه المشاكل جهودا دولية متضافرة ، بالإضافة إلى سياسات نمو اقتصادي قادر على البقاء والتنمية على الصعيد الوطني . وتستهدف هذه السياسات أساسا تحقيق الحاجات الأساسية للشعوب .

وفي هذا الصدد ، فإن تنمية وتحديث الزراعة هي الخطوة الأولى والأساسية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأغذية والمزيد من التنمية . ففي الوقت الحاضر لا يساير إنتاج الأغذية في كثير من البلدان النامية النمو السكاني . ولا يزال الجوع المتزايد وسط فائض الغذاء من الحقائق المرة في زماننا . ولا بد لبلدان عدم الانحياز من تحديد السبل الكفيلة بتحسين أساليبها وبرامجها الزراعية ، كما ينبغي أن تدعم أيضا المبادرات العملية الجديدة كما ورد في "مبادرة قبرص ضد الجوع في العالم" وهو النداء الذي أقرته الدورة الوزارية الرابعة عشرة لمجلس الوزراء العالمي التابع للأمم المتحدة التي عقدت في نيقوسيا في أيار/مايو ١٩٨٨ .

وتتوقف التنمية الاقتصادية على التعاون الدولي . وفي عالم سريع التغيير يتزايد فيه التكامل ، تستحيل الاستجابة لمصالح جميع الدول إلا بالبحث عن حلول عادلة وتعاونية للمشاكل القائمة . ومن ثم فنحن نرحب ببداية جولة أوروغواي التي تتناول التجارة في السلع والخدمات ، والملاحة بين النقد والتجارة والمالية . وربما يكون لمجرى هذه المفاوضات ، وللمواقف التي سوف تتخذها بلداننا الاعضاء أهمية حاسمة في تحديد النتيجة النهائية لهذه الدورة الثامنة ومستقبل اختبارات التنمية لبلداننا . ولهذا السبب أود أن ألفت نظر هذا المؤتمر الى البيان المتعلق بجولة أوروغواي الذي اعتمدته لجنة الجنوب في المكسيك والذي يحدد بوضوح وجلاء جميع القضايا المتمثلة بهذه الجولة .

بيد أن الظروف الراهنة تتطلب أيضا بذل الجهود لتعزيز اعتمادنا الجماعي على النفس . ولا بد من زيادة التعاون بين بلدان الجنوب بالإضافة الى التعاون الدولي ، على ألا يحل التعاون بين بلدان الجنوب محل التعاون الدولي وأن يتم ذلك على وجه الخصوص في مجالات التجارة والتمويل والاستثمارات والتبادل التربوي والثقافي . وينبغي تركيز هذا التعاون على المجالات التي تتمتع فيها كل دولة بأفضل الفرص لتحقيق الحد الأمثل من التنمية .

وبينما نؤيد التعاون الدولي والتحديث من أجل التنمية الاقتصادية علينا أن نقاوم العملية الرامية الى السيطرة الثقافية والتوحيد الثقافي . وفي عالم يسهل فيه التعرض للمؤثرات الأجنبية والنماذج الأجنبية يعد الحفاظ على كياناتنا الحضارية المتعددة والمتميزة أمرا ضروريا ومثمرا . ومما لا شك فيه أن التنوع الحضاري أي "روح الحياة" كما وصفه الشاعر شيلي ، إنما يثري نوعية الحياة ويزيد من أهمية الحضارة البشرية .

وهناك مشكلة أخرى ترتبط بالتنمية بل بمستقبل الجنس البشري ، وهي مشكلة الحفاظ على البيئة . إذ أن تدهور البيئة ، بما في ذلك تلوث البحار ، تزداد حدة يوما بعد يوم مما يمثّل أخطر ما يواجهه العالم الآن من مشاكل تتجاوز الحدود الوطنية ولا يمكن حلها إلا بزيادة الوعي البيئي للإنسان وكفالة الاحترام المتبادل لبيئة بعضنا البعض من خلال الجهود الدولية المتضافرة .

ولدى حركتنا أسباب خاصة تحذو بها الى الإصرار على اتخاذ سياسات أكثر انصافا وأكثر تعبيرا عن خطورة المسؤولية التي نتحملها في هذا المجال ، كما ينبغي للحركة

أن تعمل بصورة منفصلة ومن خلال الوكالات الدولية الأخرى على تحقيق هذا الغرض . ومن بين الجوانب الأكثر خطورة لهذه المشكلة والتي تشير قلق بلدان حركة عدم الانحياز بصورة خاصة ، استخدام عدد من البلدان النامية كمكان لدفن النفايات الصناعية والسامة . وينبغي أن نعمل جميعا لوضع حد لهذه الممارسات غير المقبولة .

السيد الرئيس

بغية مواجهة التحديات والفرص الجديدة ، ينبغي للحركة دراسة سبل النهوض بفعاليتها وقدراتها ، وقد يتأتى ذلك من خلال تغيير في الهيكل أو المناهج والجراءات التنظيمية . ونحن ندرك أن ذلك يمثل قضية بالغة الحساسية والتعقيد .

ولمعالجة هذه المسائل جميعها وما يتصل بها من أمور ، نقترح إنشاء لجنة وزارية تعكف على دراسة جميع هذه القضايا وتتقدم بتوصيات بشأنها الى مؤتمر القمة المقبل بعد التشاور مع البلدان ، كل على حدة .

وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لعرض مواقف الحركة ورسالتها بأكبر قدر ممكن من الوضوح والاعتدال . ويعد ذلك أمرا هاما حيث أن التأييد الشعبي لعدم الانحياز هو شرط حيوي لنجاحنا . وفي هذا الصدد ينبغي لنا أن نفحص بصورة جادة التهم الموجهة إلينا بشأن ضخامة الوثائق الختامية لمؤتمرنا وصعوبة متابعة عامة الجماهير لها .

ونأمل في أن يمثل هذا المؤتمر خطوة كبيرة الى الامام لنشاط الحركة وتقدمها . ونقترح أن يصدر المؤتمر هنا في نيقوسيا الى جانب الوثيقتين السياسيتين والاقتصادية ، إعلانا يحدد بصورة مقتضبة وجهة نظر الحركة بشأن القضايا الرئيسية في العالم اليوم ، وكذلك أهدافها الطويلة الأجل ودورها المحدد في إطار الحالة الجديدة للعلاقات الدولية .

وشمة مهام ذات أهمية بالغة ينبغي علينا أن نقوم بها في المستقبل . إذ لاتزال حالات الفقر ، وانعدام فرص التعليم ، والافتقار الى الأمن ، والبطالة ، والجوع ، والموت المبكر والعنف شغور الحياة لعدد كبير من اخواننا من البشر . ومازال الملايين من البشر في جميع أرجاء العالم ، ولاسيما في بلدان حركتنا ، يعانون من الحاجة ويتطلعون الى مستقبل أفضل . وتحقيق هذه التطلعات يتجاوز قدرات أي شخص أو دولة على انفراد إذ يحتاج الأمر الى عمل جماعي وتكريس جهودنا جميعا . ولدى حركة

عدم الانحياز من الخبرة والموارد ما يؤهلها لأن تصبح قوة للتقدم والعدالة في العالم . وسوف نستطيع الاضطلاع بالمهام التي تواجهها اليوم بفاعلية أكبر إذا ما أخذت بلداننا بزمم المبادرة وسيطرت على مقدراتها بدلا من مجرد متابعة التطورات .

وإن الكثير يعتمد على نجاحنا أو فشلنا في هذا المسعى . وفشلنا سوف يعني استمرار الفقر للملايين من الرجال والنساء والأطفال في جميع أرجاء العالم بينما سيعني نجاحنا حياة أفضل وأحسن شأنا للعديد من إخواننا وأخواتنا في الأسرة البشرية .

ولا نملك أن نفشل . إذ أن مستقبل كوكبنا هذا يعتمد على قدرتنا واصرارنا على العمل من أجل أن يخل الاهتمام محل اللامبالاة وتخل المصالحة محل المواجهة ويحل التعاون محل الصراع وتخل الانسانية محل الوحشية والهمجية .

وأود في ختام كلمتي أن أوجه نداء باسمنا جميعا ، الى البلدان من غير الاعضاء في حركتنا ، وأن أدعوهم الى القيام بعمل مخلص ومشترك لإيجاد عالم أفضل وأكثر أمنا - عالم سلام يسوده القانون وتتوفر فيه الفرص المتكافئة والكرامة والعدالة الاجتماعية ، ويحقق المزيد من الرخاء المادي والمعنوي لكافة البشر .

ومرة ثانية أرحب بكم في قبرص وأتمنى للمؤتمر عظيم النجاح .

التذييل جيم

بيان صاحب الغخامة الرفيق ر. غ. موغابي ،
رئيس جمهورية زمبابوي ورئيس حركة بلدان
عدم الانحياز ، الى مؤتمر وزراء الخارجية

نيقوسيا ، ٧ - ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

يجتمع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، في وقت تنتعش فيه الآمال في الشؤون العالمية ، ففي الخليج الفارسي ، ألقت الجمهوريتان الشقيقتان ، إيران والعراق ، السلاح ودخلتا في حوار نأمل في أن يحقق لشعبيهما اللذين عانيا طويلا ، الراحة التي تمس حاجتهما اليها ، وفي أفغانستان ، يبشر انسحاب القوات السوفياتية بتهيئة مناخ يستطيع فيه الشعب الأفغاني أن يقرر مستقبله بعيدا عن التدخل الخارجي ؛ وفي الصحراء الغربية ، تجرى التحركات على قدم وساق لحسم مسألة تقرير المصير للشعب الصحراوي ؛ وفي جنوب شرقي آسيا ، تجرى مفاوضات هامة ، بغرض حسم مشكلات المنطقة ؛ وفي الجنوب الافريقي ، أعلن عن وقف إطلاق النار ، في افريقيا الجنوبية الغربية ، وتجرى مفاوضات يمكن أن تمهد الطريق أمام تنفيذ قرار الأمم المتحدة ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا .

ويرجع الكثير من الفضل ، في إرساء الأساس للبحث عن حلول لبؤر التوتر هذه ، الى الأمم المتحدة ، وأمينها العام . ونادرا ما تجلت كفاءة وفعالية الأمم المتحدة بهذا الشكل الحيوي ، مثلما تجلت في الشهور القليلة الماضية . وهذه التطورات دليل على سلامة مبادئ أساسيين من مبادئ حركتنا ، وهما رفض سياسة التكتل ، والتمسك الذي لا يتزعزع بالأمم المتحدة . ولهذا السبب ، فإنه يتعين على هذا المؤتمر الوزاري ، أن يؤكد بحزم مرة أخرى ، تلك المبادئ الخالدة ، وأن يؤكد بشكل خاص على ضرورة تقديم الدعم الشامل والكامل للأمم المتحدة .

أصحاب السعادة ،

رغم أنه يتعين على الحركة أن تتحدث بصراحة ، كما فعلت دائما ، ودون خوف أو محاباة بشأن القضايا الكبيرة التي تواجه البشرية فإنه يتعين عليها كذلك ، الاستمرار في ممارستها في تمحيص ذاتها ، وتجديد نفسها إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها وفعاليتها . والوضع الدولي الراهن مفعم بالاحتمالات . ويجب على الحركة أن

تهيئ نفسها للاستفادة من الفرص التي يتيحها المسرح العالمي المتغير . إلا أنه يجب عليها ، لكي تقوم بهذه المهمة بنجاح ، أن تعد نفسها ، حتى تستطيع أن تواجه التحديات الماثلة أمامها . وتعلمنا الطبيعة أن الأنواع التي تستطيع أن تكيف نفسها مع البيئات الجديدة ، هي فقط الأنواع التي تنزع إلى البقاء بينما الأنواع التي لا تفعل ذلك ، مآلها الانقراض . ولهذا فقد بات ضروريا أن نقوم بتمحيص وتحليل منهجية عملنا ومؤسساتنا حتى نتبين ما إذا كانت مهيئة على أفضل وجه لمواجهة التحديات التي تواجهنا اليوم ، وتلك التي سوف تواجهنا غدا .

وإذا كان الانفراج الحالي في العلاقات الدولية ، قد أثبت شيئا ، فإنه قد أثبت بوضوح ، سلامة المبادئ التي توجه حركتنا . وقد يود الوزراء ، لهذا السبب أن يؤكدوا من جديد في قبرص تلك المبادئ لأنه مازال أمامنا الكثير قبل أن يتحقق السلام والعدالة ، والتنمية ، والتقدم ، للجميع . ففي الجنوب الأفريقي ، وفي أمريكا الوسطى ، وفي الشرق الأوسط ، وفي جنوب شرقي آسيا ، وهنا في قبرص ذاتها ، الدولة المضيفة ، لا يزال أمامنا الكثير الذي يتعين علينا أن ننجزه . وفي مجال نزع السلاح والأمن ، قطعنا أولى الخطوات المؤقتة الحقيقية إلى الأمام ، بالتصديق على المعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى ، وعلى أية حال ، فإن ما نحتاج إليه الآن ، هو اتخاذ خطوة حازمة ثانية ، عن طريق تخفيض ٥٠ في المائة من ترسانات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ومثل هذه الخطوة الجريئة ، سوف تؤدي إلى مزيد من تخفيف حدة التوتر في العالم . غير أن أمننا اليوم ، مهدد بعوامل غير عسكرية ترجع إلى الإنسان ذاته ، ذلك أنه التخلف الاقتصادي ، والفقر ، والمرض ، يمكن أن تؤدي إلى التدهور البيئي والانتفاضات الاجتماعية ، التي تهدد أمن البشرية بأسرها . وهذان الأمران ، من المسائل الملحة التي تتطلب منكم تحليلا لها واهتماما بها .

أصحاب السعادة ، لا أستطيع أن أفكر في مكان لمؤتمركم ، أكثر روعة وهدوءا ، من مدينة نيقوسيا الجميلة عاصمة جزيرة قبرص الساحرة ، موطن الأمة القبرصية الصديقة ، ومسقط رأس افروديت ، آلهة الحب والجمال في الأساطير . وإذا أتمنى لكم النجاح في مداولاتكم الهامة ، فإنني لعلني شقة من أن زميلي وصديقي ، صاحب الفخامة الرئيس فاسيليو ، وحكومته والشعب القبرصي بأسره ، لن يألوا جهدا لكي يكفلوا نجاح هذا المؤتمر .

التذييل دال

تقرير المقرر العام

١ - وفقا للمقرر ذي الصلة المتخذ في مؤتمر القمة الثامن المعقود في هـراري ، انعقد المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز في نيقوسيا بجمهورية قبرص في الفترة من ٧ الى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وقد سبقه اجتماع تحضيرى لكبار المسؤولين عقد عدة جلسات يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

٢ - شارك في المؤتمر ممثلو البلدان والمنظمات التالية ، الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز : اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، فانواتو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

٣ - وحضر المؤتمر بمصفة مراقب ، ممثلو البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطنية التالية : أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، الفلبين ، فنزويلا ، المكسيك ، منغوليا ، الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، الحزب الاشتراكي في بورتوريكو ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية ، والمؤتمر الوطني الافريقي .

٤ - حضر المؤتمر كضيوف ، وفود تمثل البلدان والمنظمات التالية : اسبانيا واستراليا والبرتغال ورومانيا وسان مارينو والسويد وسويسرا والفاتيكان ، وفنلندا والنمسا واليونان وأمانة الكمنولث ولجنة الصليب الأحمر الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ولجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والأونكتاد ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ولجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومنظمة الصحة العالمية واللجنة المستقلة غير الحكومية للجنوب المعنية بقضايا التنمية .

٥ - أعلن سعادة السيد ن. م. شاموياريرا ، وزير خارجية جمهورية زيمبابوي ، افتتاح المؤتمر وثلا رسالة من فخامة السيد روبرت موغابي رئيس الحركة ورئيس جمهورية زيمبابوي .

٦ - والتزم المؤتمر دقيقة صمت حدادا على رئيس باكستان الراحل ضياء الحق .

٧ - وألقى فخامة الرئيس جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص خطابا هاما ، قرر المؤتمر بالتزكية توزيعه كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (A/AC/CONF.8/FM/PY/SA1) .

٨ - وألقى ممثلو كل المجموعات الاقليمية وحركات التحرير الوطني كلمات شكر .

٩ - واقترح سعادة السيد شاموياريرا وزير خارجية جمهورية زيمبابوي انتخاب وزير خارجية جمهورية قبرص رئيسا للمؤتمر . واعتمد المؤتمر هذا الاقتراح بالتزكية . ثم قدم ممثلو المجموعات الاقليمية وحركات التحرير الوطني تهانيهم باسم أقاليمهم وحركاتهم .

١٠ - وبناء على توصية من الاجتماع التحضيري ، قرر المؤتمر تشكيل هيئة المكتب على النحو التالي :

نواب الرئيس :

عن افريقيا - زائير وزامبيا والصومال ومصر والنيجر

عن آسيا - الأردن وسنغافورة وسوريا والهند
عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - بوليفيا وكولومبيا ونيكاراغوا
عن أوروبا - مالطة
عن حركات التحرير - منظمة التحرير الفلسطينية
المقرر العام - الجمهورية العربية اليمنية
رئيس اللجنة السياسية - سعادة رؤول راد كوري (كوبا)
رئيس اللجنة الاقتصادية - سعادة مايكل أ. أونوناي (نيجيريا)
عضو بحكم منصبه - زمبابوي

١١ - أحاط المؤتمر علما بأن سعادة السيد اندرياس مافروماتيس قد عين أميناً عاماً للمؤتمر والسيد شوفيلوس شيوفيلو أميناً عاماً مساعداً .

١٢ - وثقرر رفع صفة تمثيل منغوليا الى مراقب ، وقبول اشتراك مجلس الأغذية العالمي بمفغته ضيفاً .

١٣ - وقدم سعادة س. مودينغي رئيس مكتب التنسيق تقريراً عن أنشطة المكتب أحاط المؤتمر علماً به على النحو الواجب .

١٤ - وأقر المؤتمر جدول أعماله ، ووافق على توصيات اجتماع كبار المسؤولين .

١٥ - وشكلت اللجنتان السياسية والاقتصادية يوم ٥ أيلول/سبتمبر للنظر في مشروع الوثائق الختامية وبدأتا عملهما في اليوم نفسه .

١٦ - وشارك في المناقشة العامة عدد كبير من الأعضاء والمراقبين والضيوف .

١٧ - وجرت المناقشة العامة في الجلسات العامة وأجريت المداولات في اللجنتين السياسية والاقتصادية بروح من التعاون والتفهم المتبادل والادراك الكامل للتطورات العالمية الأخيرة المبشرة بالأمل .

١٨ - واعتمد المؤتمر بالتركية إعلان نيقوسيا (NAC/CONF.8/FM/DOC.10) .

١٩ - وأحاط المؤتمر علماً بتقرير اللجنة السياسية (NAC/CONF.8/FM/DOC.1/Rev.1) .

- ٢٠ - وأحاط المؤتمر علما بتقرير اللجنة الاقتصادية (NAC/CONF.8/FM/DOC.2/Rev.2) .
- ٢١ - واعتمد المؤتمر تقرير المقرر العام (NAC/CONF.8/FM/DOC.12) .
- ٢٢ - وأقر المؤتمر وشاقه الختامية بالتزكية .
- ٢٣ - واتخذ المؤتمر المقرر NAC/CONF.8/FM/DOC.11 بشأن تشكيل لجنة وزارية لرفع توصيات الى مؤتمر القمة التاسع بشأن المسائل المتملة بالكيفيات والمنهج وغيرها .
- ٢٤ - وقرر المؤتمر أن يكون مكان وموعد انعقاد مؤتمر القمة التاسع لبلدان حركة عدم الانحياز كما يلي

(أ) المكان : يوغوسلافيا

(ب) التاريخ : ١٩٨٩

- ٢٥ - وعقد المؤتمر جلسته الختامية يوم ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، حيث ألقى كلمة الختام سعادة السيد جورج اياكوفو وزير خارجية جمهورية قبرص . وتناوب ممثلو المجموعات الاقليمية وحركات التحرير الوطني القاء كلمات الشكر .

التذييل هاء

تقرير الاجتماع التحضيري للسفراء وكبار المسؤولين

١ - عقد الاجتماع التحضيري للسفراء وكبار المسؤولين جلستين يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ، برئاسة سعادة السفير ا. س. غ. مودينغي ، الممثل الدائم لجمهورية زيمبابوي لدى الأمم المتحدة ، ورئيس مكتب التنسيق بنيويورك .

٢ - اقرار جدول الأعمال (البند ١ من جدول الأعمال)

أقر الاجتماع جدول الأعمال التالي :

- (١) اقرار جدول الأعمال .
- (٢) توصيات بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الوزاري .
- (٣) توصيات بشأن قبول أعضاء جدد ومشاركة المراقبين والمدعوين .
- (٤) توصيات بشأن تنظيم الأعمال .
- (٥) اقرار تقرير اجتماع السفراء وكبار المسؤولين الى المؤتمر الوزاري .
- (٦) مسائل أخرى .

٣ - توصيات بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الوزاري (البند ٢ من جدول الأعمال)

أوصى الاجتماع باعتماد مشروع جدول الأعمال المؤقت التالي لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز

- (١) افتتاح المؤتمر .

- (٢) انتخاب أعضاء المكتب .
- (٣) تقرير الاجتماع التحضيري للسفراء وكبار المسؤولين .
- (٤) قبول أعضاء جدد ومشاركة المراقبين والمدعوين .
- (٥) اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .
- (٦) تقرير رئيس مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز .
- (٧) استمرار عام للأوضاع السياسية الدولية وتقييمها وتنفيذ مقررات المؤتمر الثامن لرؤساء الدول والحكومات المعقود في هـراري والمؤتمرات الوزارية واجتماعات بلدان عدم الانحياز اللاحقة .
- (٨) تقييم الوضع الدولي الراهن ولاسيما في ضوء التطورات الأخيرة على المسرح الدولي وتأثيرها على دور حركة عدم الانحياز ، بغية زيادة تدعيم مساهمتها في استتباب السلم والأمن الدوليين .
- (٩) تحليل عام وتقييم للوضع الاقتصادي العالمي بما في ذلك الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد مع الاهتمام خاصة ببرنامج المساعدة المتبادلة والاعتماد الجماعي على الذات ، الذي يهدف الى تدعيم التضامن والتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .
- (١٠) مكان وموعد انعقاد المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز .
- (١١) مسائل أخرى .

٤ - توصيات بشأن قبول أعضاء جدد ومشاركة المراقبين والمدعوين (البند ٣ من جدول الأعمال)

عملا بتوصيات مكتب التنسيق في اجتماعه المعتقد في نيويورك ، أوصى الاجتماع بما يلي :

(١) دعوة منغوليا الى الاشتراك ، بصفة مراقب ،

(٢) ودعوة مجلس الغذاء العالمي الى الاشتراك بصفة مدعو .

٥ - توصيات بشأن تنظيم الأعمال (البند ٤ من جدول الأعمال)

أوصى الاجتماع بأن يشكل مكتب مؤتمر وزراء الخارجية (٧ - ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) ، على النحو التالي :

الرئيس : قبرص

نواب الرئيس :

عن افريقيا :

- زائير
- زامبيا
- الصومال
- مصر
- النيجر

عن آسيا :

- الأردن
- سنغافورة
- سوريا
- الهند

عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي :

- بوليفيا
- كولومبيا
- نيكاراغوا

عن أوروبا :
- مالطة

عن حركات التحرير :
- منظمة التحرير الفلسطينية

المقرر العام :
- الجمهورية العربية اليمنية

كما أوصى الاجتماع بأن تكون زيمبابوي ، باعتبارها رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز ،
عضوا بهيئة المكتب بحكم منصبها .

رئيس اللجنة السياسية : صاحب السعادة راؤول روا كوري (كوبا) .

رئيس اللجنة الاقتصادية : صاحب السعادة مايكل أ. أونوناي (نيجيريا) .

٦ - وأحاط الاجتماع علما باقتراح تعيين صاحب السعادة اندرياس مافروماتيس أميناً
عاماً لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز .

٧ - وأوصى الاجتماع بأن يقوم مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز بتشكيل
لجنتين رئيسيتين جامعتين وهما : اللجنة السياسية ، واللجنة الاقتصادية واللتان
بدأتا العمل ، بشرط الاستشارة ، في الخامس من أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٨ ، بحيث تنعقد
اللجنتان بشكل متزامن مع الجلسات العامة ، على أن تكون ساعات العمل من العاشرة
صباحاً إلى الواحدة بعد الظهر ومن الساعة الرابعة مساءً إلى السادسة والنصف مساءً ،
مع جواز عقد جلسات ليلية إذا اقتضى الأمر ذلك .

٨ - وطبقاً للممارسات المعتادة ، تقرر أن تبدأ اللجنتان أعمالهما بالنظر في
مشروع الوثائق الختامية ، وأوصى بأن يؤكد المؤتمر هذا الترتيب .

٩ - تقرير اجتماع السفراء وكبار المسؤولين الى مؤتمر وزراء الخارجية (البند ٥ من جدول الاعمال)

اعتمد الاجتماع التقرير ، وقرر احالته الى مؤتمر وزراء الخارجية .

١٠ - مسائل أخرى (البند ٦ من جدول الاعمال) .

لم تجر أية مناقشة تحت هذا البند .

التذييل واو

تقرير

رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز
عن أنشطة الحركة في الفترة من تشرين الأول/
أكتوبر ١٩٨٧ ، إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

مقدمة

في الاجتماع الذي عقده الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ في نيويورك ، قدم وزير خارجية زيمبابوي تقرير رئيس حركة عدم الانحياز عن أنشطة الحركة في الفترة التي انقضت منذ عقد مؤتمر القمة الثامن (أي من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧) . أما التقرير الحالي لرئيس مكتب التنسيق فيسجل أنشطة الحركة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

ان الفترة التي يشملها الاستعراض بالغة الأهمية للحركة . فالتقرير الحالي يقدم في منتصف المدة ما بين انعقاد مؤتمر القمة الثامن والمؤتمر المقبل لرؤساء الدول والحكومات ، وهو لذلك يتيح الفرصة لتقييم ما أحرز من تقدم حتى الآن في تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة الثامن والاجتماعات الوزارية التي تلتها وتحديد المهام التي لم تنفذ بعد وسبل تنفيذها .

وهذه الفترة هامة أيضا في ضوء الاتجاهات والتطورات الجديدة في الشؤون الدولية ، ففي إطار الحالة الدولية الجديدة التي بدأت في الظهور يكتسب الدور الذي تضطلع به حركة بلدان عدم الانحياز ، أكثر من أي وقت مضى ، أهمية بالغة في تقرير السلم العالمي وتحقيق الاستقلال والمساواة والتنمية والرخاء للجميع .

وخلال الفترة المستعرضة ، واصلت الحركة عملها من أجل تصفية بؤر الصراع والتوتر وإزالتها ، وتشجيع الحوار والتعاون في المجتمع الدولي ، وقد بذلت الحركة جهودا متواصلة لتنفيذ القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر القمة الثامن ، وما زالت تشغلها شؤون نزع السلاح ومناطق الصراع في شتى الأقاليم ، وبخاصة الأزمة القائمة في الشرق الأوسط ، والجنوب الأفريقي ، وأمريكا الوسطى ، وجنوب غربي آسيا ، وجنوب شرقي

آسيا . كما انصب اهتمام الحركة على شؤون التعاون الاقتصادي وعملية إصلاح الأمم المتحدة .

نزع السلاح

واصل رئيس الحركة اتصالاته العادية بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن نزع السلاح ، فأرسل رسالة إلى كل من السكرتير العام ميخائيل غورباتشوف والرئيس رونالد ريغان ، عشية انعقاد مؤتمر قمة واشنطن من ٧ الى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، يلفت فيها نظر الزعيمين من جديد إلى دعوة هراري لنزع السلاح التي أصدرها مؤتمر القمة الثامن . كما حثت الرسالة كلا من الزعيمين على التوصل إلى اتفاق بشأن إزالة الأسلحة النووية المتوسطة المدى باعتبارها خطوة هامة نحو تنفيذ الهدف النهائي وهو نزع السلاح العام الكامل .

وعقب توقيع معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أرسل الرئيس رسالتي تهنئة إلى الرئيس ريغان والسكرتير العام غورباتشوف رحب فيهما بتوقيع المعاهدة . وبعد ذلك أرسل الزعيمان مبعوثين إلى الرئيس لاطلاعه على القضايا المتعلقة بنزع السلاح . وقد استمرت الاتصالات مع الزعيمين في أعقاب التصديق على المعاهدة في موسكو في شهر أيار/مايو .

وقد أصدر الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بيانات في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، كلّفوا فيه مكتب التنسيق بتقديم مشروع قرار ، أثناء الدورة الثانية والأربعين ، يحث الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على اغتنام الزخم الحالي والتحرك نحو إبرام اتفاقيات لوقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه . وعليه قامت مجموعة عدم الانحياز في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة بإعداد وتقديم مشروع القرار A/C.1/42/40 المعنون "المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية" التي نظرت فيه اللجنة واعتمدته ، ثم اعتمدته الجمعية العامة باعتباره القرار ٣٨/٤٢ دال .

وعملا بالقرار الذي اتخذته وزراء الخارجية ورؤساء الوفود المشاركون في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، عقد مكتب التنسيق اجتماعا وزاريا استثنائيا في هافانا في أيار/مايو لبحث قضايا نزع السلاح وذلك استعدادا لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وعقب اجتماع

هافانا عقدت مجموعة عدم الانحياز في اللجنة الأولى عدة اجتماعات أثناء الدورة الاستثنائية بغية تبادل الآراء وتنسيق المواقف وفقا للقرارات التي اتخذها الوزراء في هافانا . وقد حضر رئيس الحركة بنفسه الدورة الاستثنائية وألقى بيانا باسم الحركة .

الشرق الأوسط وفلسطين

واصلت الحركة خلال الفترة المستعرة ايلاء الأولوية للسعي لايجاد حل سلمي شامل ودائم للأزمة الحادة في الشرق الأوسط .

وقد شهدت هذه الفترة استمرار الانتفاضة الشعبية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي . واستمر تدهور حالة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات فيها . وشدد الجيش الاسرائيلي تطبيق سياسة القبضة الحديدية ضد الفلسطينيين العزل في الأراضي المحتلة . وواصل مكتب التنسيق ولجنة التسعة المعنية بفلسطين مراقبة التطورات في الشرق الأوسط عن كثب ، والحث على بذل الجهود اللازمة لكسر الجمود الذي أصاب عملية إحلال السلام في الشرق الأوسط . وبناء على القرار الذي اتخذته الوزراء الاعضاء في لجنة التسعة المعنية بفلسطين في اجتماع بيونغ يانغ في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، عقدوا اجتماعا في نيويورك في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، لاستعراض الجهود الجارية لتيسير التقدم نحو عقد مؤتمر السلام الدولي .

كما عقدت لجنة التسعة أيضا اجتماعات دورية لبحث التطورات الحاصلة في الأراضي المحتلة . فاجتمعت اللجنة يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير لتقييم التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن يوم ٢١ كانون الثاني/يناير في أعقاب الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة لدراسة الحالة على الطبيعة تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) . وفي إطار تقاليدھا السديدة واصلت بلدان عدم الانحياز تنسيق آرائها تمهيدا لمناقشات مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط وبغية اتخاذ عمل ما من خلال مجموعة حركة عدم الانحياز . فاجتمع مكتب التنسيق يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير لبحث مشاركة حركة عدم الانحياز في المناقشة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام ، وأصدر بيانا حيا فيه الانتفاضة الشعبية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وأعرب عن تقديره لتقرير الأمين العام . كما دعا البيان مجلس الأمن إلى توفير ضمانات لأمن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وحمايته ، وفقا للمسؤوليات الملقاة على عاتق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، حث

المكتب مجلس الأمن على الموافقة على ارسال مراقبين من الأمم المتحدة إلى الأراضي المحتلة لمراقبة التزام سلطات الاحتلال بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب .

وواصل رئيس الحركة - في الفترة التي يشملها الاستعراض - اهتمامه الشخصي بالخالة في الأراضي المحتلة ، فأصدر عدة بيانات صحفية أدان فيها المذابح التي ارتكبها جيش الاحتلال الاسرائيلي ضد المدنيين الابرياء من الفلسطينيين ، وأرسل رسالة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يعرب فيها عن مساندة الانتفاضة ، وأخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة يحثه فيها على التداخل لمنع اسرائيل من ارتكاب أعمالها الوحشية في الأراضي المحتلة ، كما دعا الأمين العام لتكثيف جهوده لكسر الجمود الذي أصاب السعي لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

وعقب اعتماد مجلس الشيوخ الأمريكي للتعديل رقم ٩٤٠ الذي يهدف إلى إلغاء شرعية فتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية أو الإبقاء عليها في الولايات المتحدة ، عقد مكتب التنسيق أول اجتماع له حول هذا الموضوع يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، حيث استمع إلى بيان قدمه المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة بشأن وضع بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك التي توجد بمفلة مراقب . وأصدر المكتب بياناً تضمن التذكير بأن بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة تستند في وجودها في الولايات المتحدة إلى قرار الجمعية العامة ٣٣٣٣ (د - ٣٩) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، وكذلك إلى اتفاق المقرر بين الولايات المتحدة باعتبارها البلد المضيف والأمم المتحدة . وفي هذا السياق قرر المكتب ان التعديل رقم ٩٤٠ يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وحقوق المدعوين إلى الأمم المتحدة مثل منظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرير الأخرى المعترف بها .

وعملاً بالقرار الذي اتخذته المكتب في اجتماعه المعقود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، اجتمع رئيس مكتب التنسيق بالأمين العام للأمم المتحدة يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وأبلغه قلق حركة عدم الانحياز ازاء محاولة البلد المضيف إغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية . كما اشار فخامة الرئيس روبرت موغابي ، رئيس الحركة ، بنفسه هذه القضية مع الأمين العام اثناء زيارته لنيويورك لالقاء كلمة في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وأكد الأمين العام للرئيس أنه قد بذل قصارى جهده لاطلاع سلطات الولايات المتحدة على القلق البالغ في الأمم

المتحدة إزاء الأشار المترتبة على التعديل رقم ٩٤٠ . وكان قد أرسل مبعوثه الشخصي إلى واشنطن لتقديم آرائه بهذا الشأن وأصدر بياناً ناشد فيه الولايات المتحدة الفناء ذلك القرار الذي اتخذته ، كما أعرب رئيس المكتب عن آراء الحركة وعن قلقها إزاء هذا الموضوع إلى رئيس الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وبعد أن وقع رئيس الولايات المتحدة على مشروع القانون لجعله قانوناً ساري المفعول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، عقد كل من مكتب التنسيق ولجنة التسعة اجتماعات دورية لاستعراض المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وممثل الأمين العام للأمم المتحدة . ونظراً للجهود الذي تلا ذلك بخصوص المفاوضات ، قررت لجنة التسعة أن تطلب إعادة انعقاد الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة مستأنفة لبحث تلك الخطوة التي اتخذها البلد المضيف . وقد اشترك رئيس مكتب التنسيق مع الجامعة العربية في التقدم بالطلب يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وانعقدت الدورة المستأنفة للجمعية العامة يوم ٢٩ شباط/فبراير .

واجتمعت لجنة التسعة من جديد يوم ١٨ آذار/مارس للنظر في قرار الولايات المتحدة بأن تقدم فعلاً على إغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية ، بغض النظر عن التزاماتها بمقتضى اتفاق المقر الرئيسي ، وتخدنيا للقرار ٢١٠/٤٢ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٣ آذار/مارس . وانعقدت الدورة الثانية والأربعون من جديد في نفس اليوم . وفي ٢٠ آذار/مارس اجتمعت اللجنة برئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن ، كل على حدة ، وطلبت منهما أن يبذلا مساعيهما الحميدة لحث البلد المضيف على الوفاء بالتزاماته القانونية بمقتضى اتفاق المقر . وأصدر رئيس الجمعية العامة بعد ذلك بياناً صحفياً حول اجتماعه باللجنة ، كما نقل رئيس مجلس الأمن إلى أعضاء المجلس الآخرين مشاعر القلق التي أعربت عنها اللجنة إليه . واجتمع الأمين العام باللجنة يوم ٢١ آذار/مارس وأطلعها على ما يقوم به من عمل لضمان تطبيق البلد المضيف لاتفاق المقر .

وعقدت الجمعية العامة دورة مستأنفة أخرى بناء على طلب مكتب التنسيق يوم ١١ أيار/مايو صدر بعدها القرار ٢٣٣/٤٢ الذي يحث الولايات المتحدة على مراعاة التزاماتها الدولية والتصرف وفقاً للمشورة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨ .

وقد اضطلعت بلدان عدم الانحياز بدور فعال إلى أبعد الحدود في اكتساب تعاطف المجتمع الدولي بأسره ومساندته لقضية الجانب الفلسطيني في محاولة إغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اشترك مكتب التنسيق في العمل مع الجامعة العربية على عقد الدورات الثلاث المستأنفة للجمعية العامة والتي خصصت لهذا الموضوع ، كما قام رئيس مكتب التنسيق بالحديث في جميع الدورات المستأنفة باسم الحركة . وأخيرا أحالت الولايات المتحدة الأمر إلى القضاء المحلي ، وفي ٢٩ حزيران/يونيه أصدرت محكمة اتحادية أمريكية الحكم بأن القانون الصادر لا يتطلب إغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية وبأن على الولايات المتحدة التزاما بالامتناع عن إعاقة عمل البعثة .

وفي ٢١ نيسان/أبريل اجتمع مكتب التنسيق لبحث الحالة الناشئة عن قيام إسرائيل بالعدوان على سيادة تونس وسلامة أراضيها ، والذي نجم عنه اغتيال نائب القائد العام لمنظمة التحرير الفلسطينية . وأصدر المكتب بيانا طلب فيه من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بثني إسرائيل عن اللجوء إلى شن الاعتداءات وممارسة ارهاب الدولة ضد سيادة الدول الأخرى وسلامة أراضيها . كما أصدر رئيس الحركة بيانا يدين فيه انتهاك إسرائيل لسلامة الأراضي التونسية وأرسل تعزيزية إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يؤكد فيها من جديد دعم الحركة وتضامنها المستمرين مع المنظمة .

وخلال الفترة المستعرضة قام ممثل عن رئيس الحركة بحضور المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي المعقود في عمان بالاردن من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ . كما استقبل الرئيس أكثر من مبعوث خاص لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية لإجراء مشاورات بشأن الحالة في الأراضي المحتلة ، وعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، ومحاولات إغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة .

الجنوب الافريقي

شهدت الفترة التي يشملها الاستعراض بعض التطورات الهامة فيما يتعلق بالحالة في الجنوب الافريقي . إذ شهدت بدء المفاوضات الرباعية بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا وكوبا وأنغولا . وهي المفاوضات التي استهدفت تحقيق استقلال ناميبيا وانسحاب جنوب افريقيا من الجزء الجنوبي لأنغولا . ولا تزال هذه المحادثات جارية ومن المتوقع

أن تنتهي مع نهاية هذا الشهر ، وهو ما يوافق الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ بشأن ناميبيا . وفي اجتماعهم في الفترة من ٥ - ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ كلف الوزراء ورؤساء بلدان عدم الانحياز الذين كانوا يحضرون الدورة الثانية والاربعين للأمم المتحدة مكتب التنسيق بالإعداد للقيام بحملة دولية من أجل الاسراع في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨ بمناسبة الذكرى العاشرة لصدوره . ويراقب المكتب عن كثب التطورات الحالية بشأن مسألة ناميبيا بهدف استكشاف وسائل تنفيذ هذه المهمة .

وطالب الوزراء ورؤساء الوفود أيضا باجتماع عاجل لمجلس الأمن من أجل تنفيذ قراراته بخصوص ناميبيا بعد هذا التأخير الكبير ، وخاصة القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعمل مكتب التنسيق بالاشتراك مع المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة لطلب عقد اجتماع للمجلس . وفي ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر اتخذ مجلس الأمن القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي تضمن تخويل الأمين العام الاستمرار في ترتيب وقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من أجل اتخاذ الخطوات الإدارية وغيرها اللازمة لتشكيل مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة في المرحلة الانتقالية .

وعلى الرغم من التطورات الحاصلة بالنسبة إلى الحالة في الجزء الجنوبي الغربي من الجنوب الافريقي ، لم تشهد الفترة التي يشملها الاستعراض أي بادرة تدل على أن جنوب افريقيا على وشك التخلي عن سياسة الفصل العنصري اللاأخلاقي وسياسة زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة . وفي الواقع فقد صعد نظام جنوب افريقيا من سياسة ارباب الدولة في الداخل والخارج . ومن ثم فقد واصلت حركة عدم الانحياز جهودها ، خاصة في الأمم المتحدة ، بهدف الإبقاء على الضغط على نظام بريتوريا لإنهاء الفصل العنصري ، ووقف سياسات زعزعة الاستقرار وارهاب الدولة .

واجتمع مكتب التنسيق وأصدر بيانا يدين سياسة إرهاب الدولة التي تتبعها جنوب افريقيا في أعقاب اغتيال ممثلة المؤتمر الوطني الافريقي في باريس في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٨ على أيدي عملاء نظام الفصل العنصري ، ومحاولة الاعتداء على حياة ممثل المؤتمر الوطني الافريقي في بلدان البنيلوكس في ٢٢ آذار/مارس . واجتمع المجلس أيضا في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ لبحث الفارة التي شنتها جنوب افريقيا على الجابوروني ، عاصمة بوتسوانا في ٢٨ آذار/مارس والتي أسفرت عن مقتل ثلاثة من المواطنين وأحد اللاجئين من جنوب افريقيا . وأصدر المكتب بيانا يدين انتهاك جنوب افريقيا لسيادة بوتسوانا ووحدة أراضيها ، مشيرا إلى أن مؤتمر القمة الثامن للحركة

قد وافق على التحليل الذي توصل إليه المؤتمر العالمي بشأن العقوبات ضد نظام جنوب افريقيا العنصري والذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وهو التحليل القائل بأن أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار المتعددة التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المستقلة ، بما في ذلك قتل اللاجئين عمدا تشكل "دليلا واضحا على سياسات إرهاب الدولة" .

واجتمع المكتب أيضا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في أعقاب العدوان الذي شنته جنوب افريقيا دونها سبب ضد جمهورية أنغولا الشعبية والزيارة غير القانونية التي قام بها رئيس جنوب افريقيا والمسؤولون بها للأراضي الانغولية المحتلة . واستمع المكتب إلى بيان من ممثل أنغولا الدائم لدى الأمم المتحدة بشأن الهجمات واسعة النطاق التي يقوم بها جيش بريتوريا داخل المناطق الجنوبية لأنغولا ، وحشد القوات والأسلحة المتقدمة على الحدود مع ناميبيا . وأصدر المكتب بيانا يدين فيه نظام بريتوريا لعدوانها الذي لا مبرر له ، وبالتالي فقد دعا المكتب بالاشتراك مع المجموعة الافريقية مجلس الأمن إلى الانعقاد لمناقشة الموضوع . وقد اعتمد المجلس القرار ٦٠٣ (١٩٨٧) الذي طالب بالانسحاب الفوري لقوات جنوب افريقيا من الأراضي الانغولية .

واستمرارا للجهود المبذولة لمساعدة دول المواجهة وحركات تحرير الجنوب الافريقي في كفاحها ضد نظام الفصل العنصري الشرير ، عقد اجتماعان للجنة صندوق افريكا على مستوى كبار المسؤولين . وكان الاجتماع الأول في برازافيل ، الكونغو ، في الفترة من ١٤ - ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الذي أسفر عن اعتماد مقترحات محددة للتعاون بين صندوق افريكا والأجهزة الدولية المختلفة من بينها صندوق الكومنولث للتعاون التقني ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . واستعرض الاجتماع الثاني الذي عقد في ليما ، بيرو ، في الفترة من ٢-٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ التقدم الذي أحرز لتنفيذ أهداف الصندوق ، وبحث إيجاد سبل أخرى لتعبئة الأموال والرأي العام من أجل دعم الصندوق .

وخلال هذه الفترة ، كان رئيس الحركة ممثلا في عدة اجتماعات ومناسبات رسمية للجان الأمم المتحدة المهمة بمعالجة قضايا الجنوب الافريقي . فلقد شارك ممثل رئيس الحركة في الاجتماع الخاص للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا الذي عقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، والاجتماع الرسمي للاحتفال بأسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريرها ، سوابو ، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر

١٩٨٧ ، والاجتماع الخاص للاحتفال باليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري الذي عقد في نيويورك في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، والاجتماع الخاص بيوم التضامن العالمي مع كفاح شعب جنوب افريقيا وناميبيا الذي عُقد في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، والاجتماع الرسمي للاحتفال بيوم ناميبيا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وقد حضر رئيس الحركة شخصيا المؤتمر العالمي لمحنة اللاجئين والمهاجرين والمشردين الذي عُقد في أوصلو في الفترة من ٢٢ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ .

قضايا أمريكا اللاتينية والكاريبي

تنفيذا للقرارات التي اتخذها الوزراء ورؤساء الوفود في اجتماعهم بنيويورك أثناء انعقاد الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، استمرت لجنة التسعة لأمريكا الوسطى في متابعة تطورات الموقف في أمريكا الوسطى عن كثب ، وتقديم دعم الحركة لتنفيذ اتفاقيات جواتيمالا للسلام .

ففي أعقاب توصية لجنة التسعة أقر مكتب التنسيق بياناً عن قرار الإدارة الأمريكية بشأن توفير مزيد من الأموال لشوار الكونترا في كانون الثاني/يناير من هذا العام . وقرر المكتب أن يقوم وزير خارجية زمبابوي بتقديم البيان مشفوعاً بمذكرة تعبر عن مشاعر الحركة إزاء موضوع المعونة للكونترا وأشره على تنفيذ اتفاق اسكيبولاس الثاني إلى سلطات الولايات المتحدة . وقد سلّمت الرسائل لكبار المسؤولين الأمريكيين . وقام عضو الكونجرس ورئيس لجنة شؤون نصف الكرة الجنوبي نموذج كروكيست بقراءة بيان حركة عدم الانحياز في جلسات الكونجرس أثناء إذاعتها مباشرة على الهواء من التليفزيون .

وقد لاقت الرسالة أيضاً استحسان الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية الذي أعرب عن شكره وأبلغ رئيس مكتب التنسيق أن الرسالة سوف توزع في الاجتماع القادم لمجلس وزراء منظمة الدول الأمريكية .

استمر رئيس الحركة في إبداء اهتمامه الشخصي بالتطورات في أمريكا الوسطى . ففي عشية اجتماع القمة لخمسة من رؤساء دول أمريكا الوسطى الذي عُقد في سان خوسيه بكوستاريكا ، في ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام لبحث تنفيذ اتفاق اسكيبولاس الثاني ، أرسل رئيس الحركة رسالة إلى الزعماء الخمسة معرباً عن دعم الحركة لجهود السلام ومشايرتهم الحثيثة على تنفيذ اتفاق اسكيبولاس الثاني .

وخلال هذه الفترة ظل مكتب التنسيق يتابع التطورات في منطقة جزر ماليفيناس وفي بنما ، وفي ١٦ آذار/مارس أحاط وزير خارجية الأرجنتين المكتب علما بالمشاورات العسكرية التي تقوم بها المملكة المتحدة في المنطقة حول جزر ماليفيناس في الفترة من ٧-٣١ آذار/مارس من هذا العام . وأصدر المكتب بياناً يدعو المملكة المتحدة مرة أخرى إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد بشأن جزر ماليفيناس حيث أن قضية السيادة لم تُحسم بعد .

وأبلغ ممثل بنما الدائم لدى الأمم المتحدة مكتب التنسيق في ٩ آذار/مارس بالتطورات التي حدثت في بلده نتيجة لتدخل الولايات المتحدة في شؤون بنما الداخلية . واجتمع المكتب مرة أخرى في ١٥ نيسان/أبريل في أعقاب قيام الولايات المتحدة بفرض مزيد من الإجراءات الاقتصاديةية التعسفية ضد بنما في نهاية آذار/مارس . وأصدر المكتب بياناً يدعو الولايات المتحدة إلى الامتناع عن أي عمل ينتهك استقلال بنما وسيادتها وسلامة أراضيها .

البحر الأبيض المتوسط

تنفيذا لقرار مؤتمر القمة الثامن استمرت المشاورات بشأن الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة التي يشملها الاستعراض . وفي أعقاب القرار الذي اتخذته اجتماع وزراء خارجية دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الحركة والذي عُقد في بريوني ، بيوغوسلافيا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، بدأت يوغوسلافيا تبادل الآراء بين دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان الأوروبية الأخرى . وفي أعقاب القرارات التي اتخذها الاجتماع الوزاري لدول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز الذي عقد في نيويورك خلال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة قامت كل من الجزائر ويوغوسلافيا بإجراء مشاورات مكثفة بهدف إقامة حوار بين دول البحر الأبيض المتوسط ودول أوروبا الأخرى بغية تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة .

الصراع العراقي الإيراني

شهدت الفترة التي يشملها الاستعراض تطورات مشجعة في الصراع بين العراق وإيران بقبول الأخيرة رسمياً قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وما تبع ذلك من تنفيذ وقف إطلاق النار في ٣٠ آب/أغسطس بعد المفاوضات المكثفة التي أجراها الأمين العام للأمم

المتحدة مع الطرفين . وخلال هذه الفترة داوم رئيس الحركة على الاشتراك شخصيا في السعي لإيجاد سبل لوضع حد لهذا الصراع . فقد استقبل أكثر من مبعوث خاص من جمهورية إيران الإسلامية للتشاور بشأن مبادرات الأمين العام للأمم المتحدة ، وأجرى اتصالات منتظمة مع حكومة العراق في هذا الشأن . وفي أعقاب قبول إيران رسميا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ، أرسل رئيس الحركة خطابا إلى الأمين العام للأمم المتحدة يعيد فيه تأكيد دعم الحركة لجهود السلام التي يقوم بها ، ويحث جميع الأطراف المعنية على ضبط النفس .

جنوب غرب آسيا

شهدت الفترة التي يشهدها الاستعراض بعض التطورات الإيجابية في سبيل تحقيق تسوية سياسية في أفغانستان عقب التوصل إلى اتفاقية جنيف وبدء سحب القوات الأجنبية من أفغانستان . وواصل رئيس الحركة الجهود التي يبذلها للمساعدة على التوصل إلى حل سياسي للحالة في أفغانستان فقام باتصالات مستمرة مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع أطراف الصراع . وأرسل مبعوثا خاصا إلى المنطقة للتشاور مع الأطراف المعنية .

وأصدر رئيس الحركة أيضا بيانات ترحب بتوقيع اتفاقيات جنيف وإعلان انسحاب القوات الأجنبية .

جنوب شرقي آسيا

ظل البحث عن وسائل للاسهام في حل سلمي ودائم لمسألة كمبودشيا ، شاغلا رئيسيا للحركة خلال هذه الفترة ، التي شهدت بدء جهود إقليمية للسلام ، مع اجتماع جاكارتا غير الرسمي في الفترة من ٢٥ - ٢٨ تموز/يوليه هذا العام ، فقد أخذ رئيس الحركة على عاتقه القيام بمبادرة ، عملا بالولاية الممنوحة له ، من القمة الثامنة بتشكيل فريق من كبار المسؤولين لبلدان عدم الانحياز ، لاستكشاف امكانيات اسهام الحركة في البحث عن تسوية سلمية للمسألة الكمبودية . واجتمع المسؤولون مرتين ، في نيودلهي في الفترة من ١٥ - ١٦ تموز/يوليه ، وفي هراي في الفترة من ١٥ - ١٧ آب/أغسطس ، وقدموا توصياتهم للرئيس .

مسألة قبرص

بمبادرة من جانب صاحب الفخامة الرئيس جورج فاسيليو ، قام فريق الاتصال لبلدان عدم الانحياز بزيارة لنيقوسيا في الفترة من ٢٨ - ٣٠ حزيران/يونيه هذا

العام ، وكانت آخر زيارة للفريق لقبرص في ١٩٨٣ . وَأُطْلِعَ الرئيس فاسيليوس ، وزير خارجية قبرص الفريق على آخر التطورات والمبادرات السلمية ، المتعلقة بالمسألة القبرصية .

التسوية السلمية للمنازعات

طلب رؤساء الدول والحكومات أثناء مؤتمر القمة الثامن في هراري إلى المكتب استكمال المهمة الموكولة إليه ، من قبل مؤتمر القمة السابع ، والانتهاء من تشكيل الفريق العامل الذي أنشأه الاجتماع الوزاري في هافانا لدراسة المقترحات وأوراق العمل المقدمة بشأن موضوع التسوية السلمية للمنازعات وكذلك أية اقتراحات أو أوراق أخرى تقدم في المستقبل ، بغرض إعداد تقرير شامل وملائم وإعداد التوصيات بشأن الموضوع ، وقرر رؤساء الدول والحكومات ، أن يكون الفريق العامل مفتوح العضوية . وعند اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود في نيويورك أثناء الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، طلبوا إلى مكتب التنسيق أن يتقدم بتقرير إلى المؤتمر الوزاري في نيقوسيا بشأن تنفيذ الولاية المنوط بها .

وقد قام المكتب بالنظر في الولاية التي أنيطت به وذلك في اجتماعه المنعقد في ١١ آذار/مارس هذا العام ، وطلب إلى الرئيس أن يقترح صيغة لتشكيل الفريق العامل وأن يجري مشاورات بشأنها .

وقد تم توزيع الصيغة التي اقترحها رئيس مكتب التنسيق ، أثناء اجتماع المكتب في ١١ آب/أغسطس ، وتم النظر فيها والتصديق عليها في الاجتماع المنعقد في ٢٤ آب/أغسطس . فيما يلي الصيغة التي أقرها مكتب التنسيق بشأن حجم الفريق العامل :

٥ أعضاء من أفريقيا

٤ أعضاء من آسيا

٣ أعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

عضو واحد من أوروبا ، واعتبار "رئيس الحركة" عضواً بحكم منصبه

وفيما يختص بالعضوية الفعلية للفريق العامل ، قرر المكتب أنه بعد الموافقة النهائية للوزراء في نيقوسيا ، سوف يقوم رئيس مكتب التنسيق - طبقاً للممارسات المعتادة - بالاتصال بالمنسقين من أعضاء الحركة ، من مختلف الأقاليم الجغرافية ،

ويطلب إليهم إجراء مشاورات داخل مجموعاتهم ، لتحديد المرشحين للعضوية في الفريق العامل .

وقد تلقى الرئيس بالفعل رسائل من عدد من الأعضاء ، يعربون فيها عن رغبتهم في الاشتراك في عضوية الفريق .

الآزمة المالية للأمم المتحدة

أنشأ مكتب التنسيق في أيلول/سبتمبر الماضي ، فريقا من الخبراء من بلدان عدم الانحياز لرصد عملية الإصلاح في الأمم المتحدة ومتابعتها حتى تضمن هذه البلدان عدم تقويض مصالح الحركة من جراء تنفيذ تدابير الإصلاح الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ . وقام الفريق بالتنسيق بين وجهات نظر أعضاء الحركة في اللجنة الخامسة أثناء الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، وعمل على وضع مقترحات يوصي المكتب باعتمادها لضمان حماية مصالح الحركة عند تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ . وقد اعتمد المكتب المقترحات في بيانه الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والذي تم توزيعه كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة A/42/901 .

إعداد الوثائق وطريقة عمل الحركة

كان عدد من الوزراء قد ضمن كلماته إلى اجتماع وزراء ورؤساء الوفود الذي عقد خلال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، عدة اقتراحات بشأن النهج الذي تتبعه الحركة في إعداد وثائق اجتماعاتها ومؤتمراتها . وكذلك مضمون هذه الوثائق والطريقة التي ينبغي أن تعالج بها الوثائق القضايا التي يتقرر النظر فيها . وتقدم بعض الوزراء ورؤساء الوفود باقتراحات محددة بشأن اختصار الوثائق . وبعد تبادل الآراء بصورة مطولة في هذا الشأن تمت إحالة الموضوع إلى مكتب التنسيق للنظر فيه وتقديم تقرير بشأنه إلى مؤتمر الوزراء في نيقوسيا .

ونظر المكتب في موضوع الوثائق وكذلك في مسألة منهجية عمل الحركة برمتها في أربعة اجتماعات عقدت في ١١ آذار/مارس و ١١ آب/أغسطس و ١٦ آب/أغسطس و ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام . وخلال هذه الاجتماعات تبادل أعضاء المكتب الأفكار بصورة مفيدة وشاملة وأعربوا عن مختلف الآراء المتملة بالموضوع . وبناء على طلب رئيس المكتب قام عدد من الأعضاء بتوزيع نسخ خطية لأرائهم ومقترحاتهم بشأن هذا الموضوع . ورأى المكتب أن

الموضوع من الأهمية بمكان وأنه ينبغي للحركة دراسته دراسة مستفيضة . ومن ثم طلب المكتب إلى الوزراء منحه ولاية أخرى لمواصلة النظر في الموضوع ودراسة الآراء والاقتراحات الخطية المقدمة من الأعضاء حتى يتمكن من التقدم بتوصيات إلى الاجتماع المقبل للوزراء .

القضايا الاقتصادية

وخلال هذه الفترة كانت الحركة لا تزال مشغولة بأمور تتعلق بالتعاون الاقتصادي من أجل التنمية وإعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب . وعقدت عدة اجتماعات لمناقشة قضايا اقتصادية محددة وفقا للولاية المحددة في الاعلان الاقتصادي للقمة الثامنة المدرج في برنامج عمل التعاون الاقتصادي .

الاجتماع الاستشاري لخبراء بلدان عدم الانحياز

والبلدان النامية المعني بالديون الخارجية

في أعقاب القرار الذي اتخذته الاجتماع الاستشاري الأول للخبراء بشأن مسألة الديون الخارجية المعقود في ليما ، بيرو ، خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، عقد الاجتماع الاستشاري الثاني في الدار البيضاء ، بالمغرب ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ . وكان الاجتماع ، الذي افتتحه رسميا رئيس الحركة ، بمثابة محفل مفيد لتبادل الآراء بشأن سبل ووسائل حل مشاكل المديونية الخارجية . وكرر الاجتماع الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن المسائل النقدية والتمويلية من أجل التنمية . وقرر الاجتماع أيضا أن يتم تحديد مكان الاجتماع الاستشاري الثالث المعني بالديون الخارجية في مؤتمر وزراء الخارجية بنيقوسيا .

المؤتمر الوزاري الدائم المعني بالتعاون الاقتصادي

فيما بين بلدان عدم الانحياز

عقدت اللجنة الوزارية الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي ، اجتماعها التنظيمي الثاني في نيويورك خلال انعقاد الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، وكانت قد عقدت اجتماعها الأول في بيونغ يانغ في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وقررت اللجنة خلال اجتماع نيويورك أن يركز البند الوحيد المدرج في جدول أعمال اجتماعها الموضوعي الأول ، على تقييم الحالة الراهنة للحوار بين الشمال والجنوب فضلا عن تحديد

استراتيجيات لاعادة تنشيط هذا الحوار . وتقرر أيضا في نفس الاجتماع عقد الاجتماع الموضوعي الأول في مدينة هراري بزمبابوي .

وبناء عليه تم عقد الاجتماع الموضوعي الأول للجنة في مدينة هراري خلال الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ . واعتمد الاجتماع ، الذي افتتحه رسميا رئيس الحركة ، وثيقة بعنوان تقييم الحالة الراهنة للحوار بين الشمال والجنوب واقتراحات بشأن إعادة تنشيطه . وعملا بالقرار الصادر عن مؤتمر القمة الثامن ، قررت اللجنة أن تشكل هذه الوثيقة التقرير الذي تتقدم به إلى المؤتمر الوزاري في نيقوسيا . وأصدرت اللجنة أيضا بيانًا صحفيًا .

النظام الشامل للأفضليات التجارية

عقد الاجتماع الوزاري للجنة المفاوضات المعنية بالنظام الشامل للأفضليات التجارية في بلغراد ، بيوغوسلافيا ، خلال الفترة من ٦ إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ . ووقع خلال الاجتماع ٤٨ بلدان من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية .

النظام الاعلامي الدولي الجديد

استجابة لنداء مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز بشأن تبادل المعلومات فيما بينها بشأن التطورات في مجال التكنولوجيا التي تؤثر على الاعلام والاتصال ، من خلال المؤسسات القائمة مثل وكالة الأنباء الافريقية ومنظمة اذاعات بلدان عدم الانحياز والمجلس الحكومي الدولي ، عقد المؤتمر الثالث لمنظمة اذاعات بلدان عدم الانحياز في ليماسول ، بقبص ، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وتلقى المؤتمر رسالة من وزير الاعلام والبريد والمواصلات السلوكية والاسلوكية في جمهورية زيمبابوي بوصفه رئيس المؤتمر الثاني لوزراء اعلام بلدان عدم الانحياز . كما بحث سهل ووسائل تعزيز وتدعيم التعاون فيما بين منظمات الاذاعة ببلدان عدم الانحياز في مجال الأنباء ، وانتاج البرامج ، والتكنولوجيا ، وتدريب العاملين . وحضر المؤتمر ممثل عن رئيس الحركة .

الصحة

عقد وزراء الصحة ببلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، اجتماعا في جنيف عشية الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية . وخلال هذا اللقاء قرر الوزراء عقد اجتماع لتقييم احتياجات بلدان عدم الانحياز في مجال الصحة والقدرات المتاحة لديها في هذا الشأن . ومن المقرر عقد الاجتماع في هافانا ، بكوبا ، في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . وقرر الوزراء أيضا عقد اجتماع بشأن استراتيجيات اجراءات منع انتشار الأمراض المعدية ، على أن يعقد هذا الاجتماع في ماناغوا بنيكاراغوا في شباط/فبراير ١٩٨٩ . وكان قد تم بالفعل عقد اجتماع عن الطب التقليدي في بيونغ يانغ ، بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، تنفيذا لقرار آخر لاجتماع الوزراء عقد خلال الدورة الحادية والأربعين لجمعية الصحة العالمية . وقد سبق اجتماع جنيف ، اجتماع تحضيرى للخبراء عقد في ماناغوا خلال الفترة من ٩ إلى ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ . وحضر الاجتماع مندوب عن الرئيس .

العمالة وتنمية الموارد البشرية

عقد وزراء عمل بلدان عدم الانحياز اجتماعا خلال الدورة الخامسة والسبعين لمنظمة العمل الدولية المعقودة في الفترة من ١ - ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، لبحث سبل دعم مصالح دول عدم الانحياز في مجال العمالة وتنمية الموارد البشرية . وبحث الاجتماع حالة الفلسطينيين وغيرهم من العمال العرب في الأراضي التي تحتلها اسرائيل . كما اتخذوا قرارا يدعو إلى دعم وحماية حقوق وحرية هؤلاء العمال . وبحث الوزراء أيضا تحديث إعلان منظمة العمل الدولية بشأن مكافحة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا . وتم اعتماد برنامج عمل بشأن مكافحة الفصل العنصري وإعلان خاص يعبر عن التضامن مع العمال وأصحاب العمل في بنما ، الذين يعانون من التدابير الاقتصادية العدائية والقسرية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية .

التعليم والثقافة

عملا بقرار مؤتمر القمة الثامن ، تم افتتاح متحف الآلات الموسيقية الوطنية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في أول نيسان/ابريل في بيونغ يانغ . وتم حتى الآن جمع ١٧٠ آلة موسيقية من ٤٥ بلدا عضوا بالحركة .

وكان مؤتمر القمة الثامن قد دعا مكتب التنسيق إلى إعداد مشروع نظام أساسي لتحويل معرض "جوزيف بروز تيتو" في مدينة تيتو جراد ، بيوغوسلافيا ، إلى معهد مشترك لبلدان عدم الانحياز . وتقدمت يوغوسلافيا بمشروع نظام أساسي للمعهد في ١٢ آب/اغسطس تم توزيعه على جميع الأعضاء في ٢٤ آب/اغسطس ولا يزال المكتب يوالي النظر في المشروع ودراسته من أجل التقدم بتوصيات إلى الاجتماع الوزاري المقبل .

التوحيد القياسي للموازين ومراقبة الجودة

عقد الاجتماع الثامن للبلدان المنسقة في مجال التوحيد القياسي والموازين ومراقبة الجودة في بيونغ يانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من ٢ إلى ٨ آب/اغسطس ١٩٨٨ .

النظام الأساسي لمركز الري والصرف

لاحقا لتأييد مؤتمر القمة الثامن لتوصيات اجتماع خبراء الري والبلدان المنسقة في مجال الأغذية والزراعة المعقود في بيونغ يانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، عقد اجتماع خبراء بلدان عدم الانحياز بشأن النظام الأساسي لمركز الري والصرف في بيونغ يانغ خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ .

التذييل زاي

قرار شكر وتقدير لحكومة قبرص وشعبها

إن مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا ، جمهورية قبرص ، خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ،

يعرب عن صادق شكره وعظيم امتنانه لقبرص حكومة وشعبا ، وكذلك لرئيس المؤتمر ، سعادة جورج ياكونو ، وزير خارجية جمهورية قبرص ، لما أبدوه من ترحيب حار وودي ، مما أسهم أيما إسهام في نجاح هذا المؤتمر المعقود في مدينة نيقوسيا التاريخية ؛

ويؤكد الأهمية البالغة للخطاب الافتتاحي الملهم لرئيس جمهورية قبرص ، فخامة جورج فاسيليو ، الذي أكد فيه أن المبادئ التي أرساها المؤسسون للحركة قد أثبتت صلاحيتها الأيام وأنها تهيئ إطارا سياسيا ومعنويا وواقعيا للتوصل إلى حلول للعديد من المشاكل التي تواجه العالم اليوم ؛

ويشيد بحكومة جمهورية قبرص لما قدمته من تسهيلات ممتازة للمشاركين في المؤتمر وللتنظيم الكفوء والخدمات الممتازة التي قدمت للمؤتمر ؛

ويسجل تقديره العميق لمساهمة جمهورية قبرص ، إحدى الدول الأعضاء المؤسسة للحركة ، في دعم الدور الذي يضطلع به عدم الانحياز في تعزيز السلم ، والعلاقات الدولية المتكافئة ، والتعاون والصداقة فيما بين الشعوب ؛

ويكرر التعبير عن اقتناعه بأن المؤتمر سوف يعزز وحدة الحركة وتضامنها ، ويدعم بالتالي الدور الهام والحيوي الذي كتب على بلدان عدم الانحياز القيام به لحل المشاكل الدولية الكبرى .

- - - - -